



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
معهد تنمية الأسرة والمجتمع



بحث بعنوان:

دور التدابير والتشريعات المحلية والإقليمية في حماية الأطفال
العاملين في الورش الصناعية
من منظور الخدمة الإجتماعية بولاية الخرطوم

**The Role of Local and Regional Measures and Law in the
Industrial Workshops of Child Labour from the Perspective of
Social Work in Khartoum State**

دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الإجتماعية

إشراف

بروفيسور / زينب الزبير الطيب
المشرف المعاون بروفيسور / فاطمة عمر نبيق

إعداد الطالبة

إيمان عبدالواحد حمد

2022 م - 1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذه الرسالة إلى الذين يعانون الصعاب ليمهدوا لنا الآفاق...
وإلى من تعلمنا منهم أن لا نحيد عن مبادئنا ولا نساوم بقيمتنا...
رموز الشموخ والتضحية (أبي الغالي)
إلى من تعلمت منها أن الحاضر هو إثبات للذات والغد ثمرة أمانينا...
وغرست بداخلي التحدي والصبر لكل الصعاب رمز العطاء...
التي لو أفنيت العمر في تقبيل الثراء تحت قدميها ما أوفيتها حقها...
وأسأل الله أن يحفظها ويرعاها ويبارك في عمرها ويعافئها...
ومن كل سوء يصونها ويحميها ومن الشرور يقيها ويحسن ختامها...
وكل الخير يجزيها (أمي العزيزة).

لا أنسى نور عيني وقلبي كبدى (بناتي) الغاليات وزوجى الذى ما توقف عن دعمى
اليهم أهدى هذا لمجهود ليكون دليلاً لطريق حياتهم واتمنى لهم التوفيق
وكل الذين نرى فيهم نور الأمل وشروق المستقبل إلى الشمعات التي كانت لنا نوراً
ونبراساً في طريقنا كلما أرتشفنا من ينابيعهم أزددنا علماً ومعرفةً ونهلنا من معينهم الصافي
أساتذتي الأجلاء.

،،، الباحثه،،،

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا وهو علي كل شيء قدير، نحمده حمدا كثيرا يليق بجلالة قدره ونسأله الخير الكثير، وصلى الله وسلم وبارك على البشير النذير السراج المنير، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلي جميع إخوانه النبيين والمرسلين وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الشكر من قبل ومن بعد لله نور السموات والأرض الذي منَّ علينا بنعمائه وحبانا بالصبرعلي تحمل الصعاب في إعداد هذه الدراسة والذي أدعوه شاكر قبلوغ المقاصد.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ممثلة في معهد تنمية الأبره والمجتمع....

كما تقدم بخالص الشكر والتقدير بمن اخذ بيدي ومدّني بتوجيهاته القيمة وجهده المضحى ووقته الثمين واوصلني لهذه المرحلة تعلمت منها اصول البحث العلمى الممتاز لحياة اجيال ثرية بمصادر البحث، صبرها وتفانيها واخلاقها والتعامل الراقى، بفضل ارشادها المتواصل ووقوفها جانبى ومساندتها تمكنت من اتمام الرسالة لها منى خالص الشكر ويجزيها الله خير الجزاء .

البروفيسور/ زينب الزبير الطيب....

والشكر موصول للمشرف المساعد التى تفضلت بالاشراف على رسالتى هذه ،وتقديم النصح والارشاد والتصويب وصبرها وتعاملها وطيب اخلاقها على ما بذلته من نصح وارشاد.

البروفيسور / فاطمة عمر نبق...

وانتهز الفرصة بأن أتقدم بالشكر لكل من قدم يد العون والمساعدته والتوجيه. ختاماً أتقدم بهذا البحث وأسأل الله أن يجعله خالصاً لوجه الله العظيم، وأن ينتفع به كل متعلم، وصلى الله وسلم علي نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلام علي المرسلين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

،،، الباحثه،،،

المستخلص

هدفت الدراسة للتعرف على التدابير والتشريعات المحلية والاقليمية في حماية الأطفال العاملين في الورش الصناعية من منظور الخدمة الإجتماعية بولاية الخرطوم ،أستخدمت الباحثة المنهج الوصفي ،تم جمع البيانات عن طريق المسح الميداني لجميع المسؤولين (105مسؤل) عن الورش الصناعية والتي بها عمالة أطفال ومقابلة عدد 42 من الاطفال العاملين بالورش .تم تصميم الإستبانة بغرض جمع المعلومات وقد تضمنت خمسة محاور ،تم تحليل البيانات بأستخدام التحليل الاحصائي برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss ومن خلاله تم استخدام التكرارات والنسب المئوية واستخدام مربع كاي وكشفت نتائج التحليل الاحصائي ان العبارات دالة إحصائيا عن مستوى الدلالة المعنوي ($P \geq 0.05$) أكد 93.3% من المبحوثين أن مؤسسات الرعاية الإجتماعية لم تقدم اي نوع من التوعية الوقائية ،والأساليب التي تتخذها الورش للتوعية منها 49.5%أساليب تقليدية لان الأساليب الحديثة تكلفتها باهظة الثمن .من الدراسة وجد أن 79.5% من الأطفال تعرضوا لإصابات أثناء العمل ،وافق 51.4% على أن معظم الورش الصناعية تفتقر للرعاية الصحية وأن ظروف ومواقع العمل بها مخاطر صحية ،عليه أوصت الدراسة بضرورة قيام مؤسسات الرعاية الاجتماعية بدورها وتفعيل القوانين لحماية الطفل ،وتدريبه على كيفية إستخدام وسائل السلامة والصحة المهنية ومراقبة تطبيقها وإستفادته من تلك الوسائل تحت إشراف أشخاص من ذوي الخبرة

Abstract:

The role of local and regional measures and low in the industrial workshops of child labor from the perspective of social work in Khartoum state . Descriptive analytical method used, Data was collected through a field survey of all (105 officials) of industrial workshops with child labor in addition of interviews with 42 child labour. The questionnaire was designed for the purpose of collecting information, Data was analyzed using the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS), Statistical packages program for social sciences frequencies, percentages, and chi-square was used, The results of the statistical analysis revealed that the expressions are statistically significant at the level of significance and the significance level was considered significant ($P \leq 0.05$). 93.3% of the respondents confirmed that the social care institutions did not provide any kind of preventive awareness, 49.5% of the workshops use traditional methods of awareness due to the high costs of modern methods. From the study, it was found that 79.5% of children were exposed to injuries during work, 51.4% of the respondents agreed that the conditions and locations of most industrial workshops lack health care. The results indicated that there are laws and measures, but they are not effective. Accordingly, the study recommended the need for social care and social security institutions to play their role and activate the laws to protect the child, train him on how to use the means of occupational health and safety, monitor their application and benefit from these means, and provide the appropriate environment under the supervision .of a social service specialist

14	المبحث الثاني: المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية المحلية
34	المبحث الثالث: الخدمة الإجتماعية العمالية في السودان
43	المبحث الرابع: الخدمة الإجتماعية في مجال الطفولة
53	المبحث الخامس : اسهامات الخدمة الاجتماعية لحماية الطفولة من مخاطر العمل
06	المبحث السادس: عمالة الاطفال واسبابها
70	المبحث السابع: قانون حماية الطفل
79	المبحث الثامن: الاخصائي الاجتماعي ودوره في حماية الطفولة
68	المبحث التاسع:الدراسات السابقة
الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية	
79	الإجراءات المنهجية
010	عرض وتحليل البيانات
الفصل الرابع: النتائج والنقاش ، الخاتمة	
105	تحليل بيانات الفروض
125	مقابلات الأطفال العاملين بالورش الصناعية
133	تحليل مقابلات الأطفال العاملين بالورش الصناعية
141	مناقشة الفروض
147	الخاتمة
148	أهم النتائج
149	التوصيات
151	المقترحات
152	المصادر والمراجع
157	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
100	جدول رقم (1) تحديد أعمار المبحوثين
101	جدول (2) الحالة الاجتماعية
102	جدول (3) المستوى التعليمي
103	جدول (4) الوظيفة داخل الورشة
104	جدول (5) الجنسية
105	جدول رقم (6) الفرض الأول
108	جدول رقم (7) يوضح الفرضية الثانية
110	جدول (8) ساهم عمل الطفل في تحسين الوضع الاقتصادي
110	جدول (9) الأطفال يشعرون بالرضى على تقاضي أجورهم
111	جدول رقم (10) يوضح الفرضية الثالثة
113	جدول (11) يتحمل الطفل أعباء أكبر من قدرته في الورشة
113	جدول (12) يتوفر مكان لأخذ قسط من الراحة أثناء العمل
114	جدول رقم (13) يوضح الفرضية الرابعة
116	جدول (14) يعمل الأطفال في ظل ظروف عمل صعبة
117	جدول رقم (15) الفرض الخامس
118	جدول رقم (16) تعرض الطفل لإصابة أثناء العمل
118	جدول (17) نوع الإصابة التي تعرض لها الطفل أثناء العمل
119	جدول (18) نوع الأضرار الناتجة عن الإصابة والحوادث
119	جدول (19) أهمية المعلومات المتحصل عليها قبل وقوع حوادث العمل
120	جدول (20) المعلومات المتحصل عليها حول الأمراض والإصابات المهنية

120	جدول (21) أساليب التوعية التي تتابعها الورشة
121	جدول (22) الأساليب التي تتبعها الورش الصناعية لتوضح مخاطر العمل
121	جدول (23) وزارة الرعاية الاجتماعية تفرض على العاملين تطبيق القوانين الوقائية
122	جدول (24) تكوين العمال وتدريبهم على استعمال الآلات الجديدة
122	جدول (25) هناك فعالية في التقليل من حوادث العمل
123	جدول (26) جدول يوضح دور وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في التوعية
124	جدول رقم (27) يوضح الفرض السادس
133	جدول رقم (28) العمر
134	جدول رقم (29)السكن
134	جدول رقم (30)عدد افراد الاسرة
135	جدول رقم (31) وظيفة الاب
136	جدول رقم (32)عائل الاسرة
136	جدول رقم (33)المستوى التعليمي
137	جدول رقم (34)المهنة
137	جدول رقم (35) طبيعة العمل
138	جدول رقم (36) عدد ساعات العمل
138	جدول رقم (37)السبب الذي دفعك إلى العمل
138	جدول رقم (38) في حالة غيابك يسأل صاحب الورشة عنك
139	جدول رقم (39) أكثر ما تتعرض له من إصابات
139	جدول رقم (40)كيف تدافع عن نفسك
140	جدول رقم (41) يتواصل صاحب الورشة مع الاسرة
140	جدول رقم (42) إلتحقت بالمدرسة
140	جدول رقم (43) لديك الرغبة في مواصلة التعليم

فهرسالأشكال

الصفحة	الشكل
100	شكل رقم (1)المبحوثين تتراوح أعمارهم 20-30سنة
101	شكل رقم (2) يوضح أن 59% من المبحوثين متزوجين
102	شكل رقم (3) يوضح المستوى التعليمي
103	شكل رقم (4) يوضح الوظيفة داخل الورشة
104	شكل رقم (5) يوضح جنسية المبحوثين

الفصل الأول

الإطار العام

المقدمة:

عمالة الأطفال ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمعات الإنسانية فنجد أن الظاهرة تطورت على مر العصور وعلى كافة المجتمعات الإنسانية. وعلى الرغم من الحماية التي كفلتها القوانين والاتفاقيات الدولية في تشغيل الأطفال إلا أن الواقع وقف متحدياً تلك القوانين وظهرت معالم التحدي في الإعداد الممتز أيدة من الأطفال الذين صاروا في تعداد القوى العاملة رغم صغر أعمارهم للفئة العمرية من (5-14) حسب إحصائية اليونسيف للعام 2001 وأن نسبة الأطفال العاملين تمثل 13% كما تشير تقارير منظمات العمل الدولية للعام (1999) أن حجم الأطفال العاملين الأقل من 14 سنة قد وصل إلى حوالي (300) مليون طفل عامل وكما تشير إحصائيات المجلس القومي للسكان بالسودان (2003) أن 52% من الأطفال في سن مرحلة الأساس هم خارج المدرسة. وتقف مجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية و التعليمية و السياسية وراء أنتشار ظاهرة عمالة الأطفال وأن من أهم العوامل الإجتماعية أن ثقافة بعض المجتمعات يعتبر عمل الطفل جزء من التنشئة الإجتماعية وتحمله للمسئولية مستقبلاً .

أما العامل الإقتصادي فمعظم أسر الأطفال العاملين تعاني من انخفاض مستوى الدخل مما يدل على أهمية الدافع الإقتصادي كعامل رئيسي لالتحاق الأطفال بسوق العمل. ويتمثل الجانب التعليمي في إجبار الأهالي لدفع الأطفال لسوق العمل مبكراً وذلك لإرتفاع تكلفة التعليم وعدم توفير بيئة نمو نفسي وتربوي ملائم للأطفال كذلك لا تمدهم بمستوى تربوي ومهاري رفيع .

أما الجانب السياسي فنتمثل في الحروب التي أدت إلى نزوح العديد من الأسر وفقدانها لمصدر معيشتها مما تضطر الأمراة إلى الاستفادة من الأطفال كقوة عاملة كذلك فقد أنال أطفال لذويهم يدفعهم للعمل لتحمل التكلفة المعيشية.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التدابير لحماية عمالة الأطفال في المجال الصناعي بولاية الخرطوم.

مشكلة البحث:

تطور الإهتمام بالطفولة وأخذ شكل عالمي حيث صدرت قوانين وموجهات تؤكد حقوق الطفل وحمايته وتتخذ التدابير التشريعية والإدارية والإجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه القوانين وبالرغم من ذلك يعاني الأطفال العاملين في الورش الصناعية من اثار الإصابات التي يتعرض لها اثناء أداء العمل كما يؤدون اعمال خطيرة هقد تعيق مواصلة تعليمهم، وتضر بصحة الطفل و بنموه البدني، العقلي، الإجتماعي ونظراً لأهمية هذا الموضوع وندرة البحث فيه حفزت الباحثة لمعرفة اثار التدابير الحالية فقد جاءته هذه الدراسة كإضافة علمية، ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى دور التدابير في الورش الصناعية لعمالة الأطفال بولاية الخرطوم من منظور الخدمة الإجتماعية ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى عمالة الأطفال؟.

أهمية البحث:

أ. الناحية العملية:

تأتي أهمية هذا البحث في دراسته التطبيقية التي سوف تقوم علي تدريب الكوادر العاملة في مجال الأطفال وذلك بهدف التدخل المهني الذي من المحتمل أن يشكل صمام أمان من المخاطر التي تحيط بهم لاسيما في سوق العمل.

ب. الناحية العلمية:

تكمن الأهمية للبحث الحالي من خلال تسليط الضوء علي ضرورة تخطيط متكامل لرعاية الأطفال وحمايتهم من مشاكل ومعوقات العمل التي تؤثر على نموهم وتصادر طفولتهم

وتجعلهم عرضة لكثير من مخاطر بيئة العمل مما يساعد في الحرمان من الرعاية وإشباع حاجات الأطفال الروحية، البيئية، الصحية، الإجتماعية

أهداف البحث:

1. التعرف على دور التدابير في تحقيق الإستقرار الإجتماعي للأطفال.
2. التعرف على دور التدابير لتحقيق الإستقرار الإقتصادي للأطفال.
3. التأكد على دور التدابير لتحقيق التوافق الصحي للأطفال
4. التعرف على دور التدابير لتحقيق التوافق البيئي للأطفال.
5. التعرف على دور الجانب المهني للخدمة الإجتماعية في الحد من عمالة الأطفال (السلامة المهنية) في المجال الصناعي.

6. التعرف على دور التدابير وتوفير حماية لعمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

فروض البحث: اعتمد البحث على الفروض الآتية:

- 1-توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وزيادة الإستقرار الإجتماعي.
- 2-توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وزيادة الإستقرار الإقتصادي.
- 3-توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وزيادة عمل الأطفال وتوافقهم الصحي.
- 4-توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وزيادة توافقهم البيئي.
- 5-توجد علاقة دالة إحصائياً بين التدخل المهني وتخفيف الآثار المترتبة عليها عمالة الأطفال (السلامة المهنية).

6-توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير والتشريعات فحماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

منهج البحث:

إعتمدت الباحثة على دراسة الوصف التحليلي.

البعد الوصفي : وصف مجتمع الدراسة .

البعد التحليلي : إستخدام الدراسة الميدانية

أدوات البحث:

أدوات جمع المعلومات الأولية المتمثلة في الإستبيان والملاحظة والمقابلة :

أ. الإستبيان: تقوم الدراسة بتصميم إستبيان كأحد أدوات جمع المعلومات لمالها من أهميه في الدراسات المسحيه ، والطريقة الثانوية المتمثلة في جمع المعلومات من الكتب والبحوث السابقة والأوراق العلمية المنشوره في دوريات علمية عالمية ومحلية والأنترنت .

ب. المقابلة: التي تمكن من توجيه مجموعة من الأسئلة يسبق إعدادها بعناية إلي الأطفال العاملينذكور في الورش المختلفة .

ج . الملاحظة: إعتمدت الدراسة على الملاحظة ووظفتها الباحثة في جميع مناحي الدراسة الكتب العلمية ، الأوراق العلمية المثورة في دوريات محكمة عالمياً ومحلياً الأنترنت .

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدارسه من الأطفال العاملين في الورش الصناعية الخاصة وأصحاب الورش الصناعية الخاصة التي بها عمالة أطفال.

عينة البحث:

عينة عشوائية بسيطة تضم (105مسؤول) عنالورشالصناعيةوبهاعمالهأطفال في ولاية الخرطوموالأطفال العاملين في الورش الصناعية وعددهم 42 طفل .

حدود البحث:

الحدود الموضوعية : دور التدابير والتشريعات المحلية والإقليمية في حمايةالأطفال والعاملين في الورش الصناعية.

الحدود المكانية: ولأية الخرطوم. (الخرطوم ، امدرمان، والخرطومبحري)

الحدود الزمانية: إقتصرت الدراسة في الفترة 2017 - 2022

مصطلحات البحث:

تتمثل مصطلحات الدراسة في المفردات التي تشملها العنوان حيث تم أيرادها من معاجم وجانب مصدرها:

أ. تعريف الدور في الخدمة الإجتماعية:

يقصد به السلوك أو النشاط المعين الذي يقوم به الفرد لهدف معين، وهو يختلف باختلاف السن و الجنس و المركز الإجتماعي و التربوي .وهو كذلك الخط المنتظم أو نموج السلوك الذي يتأثر به المركز،بناء على ذلك هو مجموعة الوظائف التي يقوم بها الفرد بالعلاقة بشخص أو التي في مؤسسات الخدمة الإجتماعية المختلفة أو في أيطار النظام الإجتماعي العام،وهو عبارة عن الأعمال التي يودها الشخص في وضع إجتماعي معين بحيث تتناسب هذه الأعمال مع القدرات الطبيعية و الفكرية من مشتركين في أداء الدور. (السنهوري،1994، 14)

مفهوم الدور الإجرائي :

هو سلوك الفرد في مركز معين داخل النظام الإجتماعي،مكمل للأدوار الأخرى يقوم بها أفراد آخرون وهذا يعنى كل دور مكمل لدور آخر.

ب.تعريف التدابير في مفهوم الخدمة الإجتماعية: هي كل ظاهرة قوامها علاقة بين

أفراد ويصحبها شعور بسلطان المجتمع وهي موضوع دراسة علم الإجتماع وتتشأة

عن إجتماع الناس بعضهم ببعض وتكون وليد مزاج أو إرادة فردية وتتصف عند دور

كأيم بصف القهر والإلزام(الأمين،2018، 78)

التعريف الإجرائي: هي إجراءات إحتياطية لحماية الحدث من وقوع إى أضرار نتيجة لحدوث تغيرات .

ج. التشريعات فى مفهوم الخدمة الإجتماعية:

هى الاحكام المقننة التي تصدرها السلطة التشريعية بهدف تقرير حقوق الأفراد من تعليم وصحة وعمل. كما تعمل على تحقيق المساواة بين الناس فى تمتعهم فى هذه الحقوق وتقليل الفروق الموجودة بين مختلف الطبقات بأنها عبارة عن مجموعة النظم واللوائح والقوانين التي تختص بجانب من جوانب النشاطات والفعاليات الإجتماعية التي تحدث فى المجتمع بحث تؤدي إلى تحديد واجبات حقوق جمع الأطراف الداخليين فى أي نشاط سواء كان أفراداً أو جماعات، وفق الشروط والظروف الإجتماعية والثقافية السائدة فى ذلك المجتمع، حيث أن هناك ممارسات سلوكية وتشريعات تختلف من مجتمع لآخر حسب المعتقد و الدين والأيدولوجيات و العادات و التقاليد والعادات السائدة.

المفهوم الإجرائي:

حماية الأطفل من الإستغلال الإغتصابي من أداء أي عمل يكون خطر أو يمثل إعاقة ويكون ضار بصحة الأطفل أو النمو البدني، العقلي، الروحي، الجسدي والإجتماعي.

د. تعريف الخدمة الإجتماعية:

بأنها مهنة محددة ذات أنشطة متعددة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمع على ترجمة مقدراتهم وموهباتهم المختلفة ودعمها وصولاً لتفاعل إجتماعي بصورة جيدة (النماس، 2000 : 8)

التعريف الإجرائي: هي جهود يقوم بها أفراد لتحقيق إحتياجات الإنسان والحد من الإختلافات الوظيفية، وفق نسق متداخل من القيم والنظريات والممارسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: النظريات المفسرة للدراسة:

نظرية الدور الإجتماعي:

الدور الإجتماعي سلوك يرتبط بأخذ القرارات عادة ضمن أنماط ثقافية وظروف إجتماعية ويمكن القول أن المرض دور إجتماعي فهناك سلوك يتوقعه المجتمع من المريض وهناك لوار تتعاق به كدور الطبيب و الممرضة وغيرها . (عثمان، 1983، 36) .

الدور الإجتماعي تتابع نمطي لأفعال متعلقه ، يقوم بها الفرد من الفراد في موقف تفاعلي أيأنه نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل مركزاً إجتماعياً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً إجتماعية أخرى ويرتبط المركز الإجتماعي بدور وأدوار معينه يقوم بها الفرد الذي يحتمل هذا المركز فالمعلم له مركز إجتماعي وله أدوار معينه في علاقته بطلابه والزوجه لها أدوار إجتماعية حيال بينهما وزوجها وأبناءها والطبيب له أدوار إجتماعية يساعد على تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع.

الدور هو بمعنى الوظيفة وهو مجموعة توقعات شخص مكانه نسقية بنائية يشغلها الفرد ، وهو سلوك يعكس متطلبات المكانه التي يشغلها الفرد وكل فرد له عدة أدوار مكمله الواحد للآخر مثل دور الطبيب لأتحدد الا بدور المريض ودور المعلم لابدور الطالب وهذا يمثل صور التكامل داخل النسق الواحد .

كما يمكن تشبيه الدور الإجتماعي بالجسر الموصل بين الحياة الإجتماعية والبناء الإجتماعي الذي يتركب منه المجتمع فلولا الدوار الإجتماعية لبقى بناء الإجتماعي منعزلا عن الحياة الإجتماعية ولتوقف نمؤه وفقد وظيفته. (عمر، 1994، 193 - 194) .

من الواضح أن الدور الاجتماعي لأ يعود على الفرد بكامله ولكنه مفهوم اجتماعي يسلط الضوء على تلك التصرفات التي تكون جزء من نسق قائم على تفاعل اشخاص فالدور الاجتماعي لأي يمكن أن يدرس أو يفهم كفعل منعزل إنما يحدث دائما في نسق إتصال يشمل أكثر من شخص واحد فالنسق يحدث نتيجة لمبادرة ومجهود ينتج عنه تفاعل فالأثر ةوالجامعه والدوله هي تنظيمات أو نساق إجتماعية جاءت نتيجة جهود وإراده إجتماعية. (السنهوري ، 2009،13).

تعتبر نظرية الدور واحدة من النظريات المستخدمة في الخدمة الإجتماعية بصفة عامة وخدمة الفرد بصفة خاصة وذلك بأنها توضح تفاعل الفرد مع بيئته الإجتماعية . والعلاقة المتبادلة بينهما حيث أن الكثير من مشكلات الفرد تتبع من عدم قدرته لى أداء أدواره الإجتماعية . يشير مفهوم إلى السلوك المتوافق مع المعايير الثقافية التي تعرف الحقوق والواجبات . الملزمة المتعلقة بالمكانات التي يشغلها الفرد ف البناء الإجتماعي عند تفاعله مع الأفراد في الجماعات المتنوعة كذلك يشير مفهوم الدور إلى أنواع من السلوك المحدد يقوم به أفراد يشغلون مكانات إجتماعية ويفرق البعض بين الدور بصفة عامة والدور المهني للأخصائيا الاجتماعي بحكم إعداده المهني سواء مع الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية لتحقيق أهداف الخدمة الإجتماعية . (السنهوري ، 2009م،12).

تهتم نظرية الدور بدراسة موضوعات متعددة مثل لوار الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والتوافق الاجتماعي والتنشئه الإجتماعية. وتشير النظرية إلى أن المشكلة الفردية تحدث عندما يفشل الفرد في أداء دور أو أكثر من أولوره الإجتماعية أو عندما يحدث صراع بين هذه الأدوار. وترى نظرية الدور أن المجتمع هو مجموعة من العلاقات المعقدة والمترابطة بين الأفراد المنتمين لهذا المجتمع . وهذه العلاقات تتبع من إحتلال أفراد المجتمع لمكانات معينة تحتم عليهم أدوارا معينة تختلف من فرد لا آخر. (الغريب ، 1996 ، 151).

1- تعلم الدور الاجتماعي

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية لهذه النظرية ويعود ذلك إلى أن كل فرد في المجتمع يتعلم طبيعة دوره والسلوك الملائم مع كونه يشغل دور معين وهذه العملية التعليمية تبدأ منذ الصغر في الطفولة ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات للتطبيع الاجتماعي في إطار القيم والأنماط الثقافية التي يحددها المجتمع الذي ينشئ فيه الفرد وتعلم الدور الاجتماعي يتم عن طريق . (السنهوري ، 2009، 14).

أ/ التعليم المقصود : وهو التعليم المنتظم أو المدير الذي يقوم به المنظمات الاجتماعية في مختلف مجتمع .

ب/ التعليم العرضي غير المقصود : وهي المواقف التي يصطنع الطفل فيها من تلقاء ذاته أنماط السلوك التي يقوم بها الآخرون في البيئة التي يخالطها أو يعيش فيها.

2- متطلبات الدور :

وهي المقومات اللازمة لأداء دور معين وهي تنشئ من المعايير الثقافية ومن شأنها أن توجه الفرد عند اختياره ويعيه للقيام بأدوار معينة .

3- إنتاجية الدور : وتعني السلوك الظاهر عند القيام بأداء دور معين فكل دور يؤديه الفرد ينتج عنه سلوك لفظي أو غير لفظي يمكن ملاحظته .

4- تقويم الدور:

ويعني مدى قيام الفرد بمهام الدور ومسؤولياته بصورة مقبولة وفقاً للإتبارات الاجتماعية والثقافية والسائدة في المحيط الذي يمارس فيه الدور .

5- قوة الدور

كلما تحدد تعريف الدور كلما زادت قوته وتؤكد وضوحه وكلما صعب بالتالي على الفرد أن ينفصل من متطلباته أو يخرج على مقتضياته .

6- توصيف الدور

ويتعلق باتجاهات الآخرين حول ما يجب أن يكون عليه أداء الدور فكل دور من الأدوار له توصيف محدد يتضمن الإطار المرجعي إلي ينظر للأداء من خلاله .

7- الإعراف بالدور

ويعني أعراف الآخرين الموجهة نحو أحداث التغيير في أداء الدور كما يتضمن الأعراف بأفعال الثواب والعقاب التي تحدد من الآخرين وتكون بمنزلة الحافز أو النمط لما ينتج عن الأداء.

8- غموض الدور

عندما تكون متطلبات الدور غير واضحة يصبح دوراً غامضاً فالعميل الذي يذهب إلى الأخصائيا لإجتماعي دون أن يعرف شيئاً ما عن طبيعة عمله لأيستطيع أن يدرك ماذا يتوقع منه .

9- صراع الدور

هو مايشعر به الإنسان من إرتباك عندما يشغل أكثر من منصب أو وظيفة لانتشابه إختصاصاتها أو طبيعتها بل تتعارض في بعض الأحيان . (السنهوري ، 2009، 15).

10- تكامل الأدوار أو تعارضها

ويقصد بالتكامل توافق القيام بالدور بشكل تلقائي سهل دون صعاب وبالطريقة المتوقعة منه أي التعارض فهي الحالة التي تحدث عندما تكون أدوار الفرد المتنوعه لا تتناسق مع بعضها أو مع توقعات الآخرين . (الغريب ، 1996 ، 153).

11- إعادة توازن الأدوار

وهي العملية التي تتم بين إثنين أو أكثر من الأشخاص إنهاء صراع الأدوار أو عدم تكامل الأدوار بتوضيح التوقعات المتبادلة فعندما يكون هنالك غموض أو تضارب أو تناقص في توزيع الأدوار يحدث عدم التوازن في النسق الإجتماعي تعقبه في العادة مألوات من

الأطراف المشتركة لإعادة هذا التوازن من خلال وسائل متعددة مثل الجبر ، الإرغام ، الإخفاء ، التقويم .

12- أنعكاس الدور

وهو موقف يغير فيه الشخص سلوكياته ويبدو أنه يتعرف بطريقة يتوقعها من شخص آخر .

13- لعب الدور أو القيام بالدور

وهو القيام بالدور فعلاً للاستفادة في تحقيق بعض الأهداف وإعادة بعض الخبرات القديمة كان يقوم الفرد بدور الوالد أو العم أو القاضي أو المحامي ، مع إكتساب معرفة جديدة بالذات وفهم الآخرين .

14- التقويم

يمر الفرد في حياته بمراحل عدة (طفولة ، بلوغ ، شباب ، رجولة ، شيخوخة) كما أن هناك يقسم دور حياة السرة إلى عدة مراحل (مرحلة ما قبل الزواج ، مرحلة إختيار الشريك الزواج الأنجاب ، رعاية الأطفال ، زواج الأبناء ، شيخوخة الأباء) ولكل مرحلة أدوارها التي تختلف عن سابقها . (عجوبه ، 1993 ، 60) .

يشير أخذ الدور إلى لعب الدور المتخيل للآخرين أي تحولات فاخذ الدور يعتبر تقويماً أساسياً في صناعة الدور حيث يشير إلى سن قوائين ملائمة للأدوار في أي موقف محدد كما أنه زادت أدوار الفرد وتمثلت في شخصه كلما تشابه مع أشخاص في أدوار وفي مناطق متنوعة للحياة الإجتماعية بالمثل في أي دور مضاف عن طريق الفرد فإنه يربطه بشدة بمعاًير مجتمعه وتتأثر صناعة الدور وأخذ الدور وصراع الدور وثباته بالحاجات الفردية وبالمستويات والأهداف الإجتماعية وبالموضوعات الإجتماعية .

ويتسم الدور في تحديد مشكلات الفرد وتتنمي هذه النظرية للمدرسة البنائية الوظيفية في علم الإجتماع التي تتضمن أن الناس يشغلون مواقع معينة في البناء الإجتماعي وأن كل موقع مربوط بدور محدد . إذ يمكن إرجاع تاريخ هذه النظرية للرواد الأوائل لهذه المدرسة . ولعلم

الإجتماع ككل ومنهم أوجست كونت ، ودور كأيم ، وغيرهما ، كما تحدث عنها بارسونز وور الف، وميرتزن . (مختار ، 1986 ، 444) .

نظرية الأنساق الإجتماعية :

هي نظرية تعتبر إبتبار الفرد نسقاً إجتماعيا وكذلك كل أسرة وكل جماعة وكل مؤسسة وكل مجتمع ملي وأيضاً كل مجتمع قومي ، وعلى أساس كل نسق إجتماعي يكون له تركيب بنائي يتناسب مع طبيعة نشاطه والأهداف التي وجد هذا النسق لتحقيقها . كما يوجد لكل نسق مجموعة من الوظائف يجب أن يؤديها وفق معطيات هذه النظرية يمكن أن يتضمن أي نسق إجتماعي مجموعة من الأنساق الفرعية التي يتكون منها النسق الإجتماعي ككل كما أن كل نسق إجتماعي يمكن إعتباره نسقاً فرعياً أنسق أكبر منه (مختار ، 1990 ، 241) نظريه النسق تستند في مهمتها إلى فكرة مؤداها أن الكل الذي يتألف من اجزاء يقوم كل جزء منها بأداء دوره وهو معتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء ومن ثم يقوم التساند الوظيفي بين الأجزاء بعضها البعض أو بين الأجزاء والنسق ككل. النسق الإجتماعي عبارة عن مجموعة من الفاعلين الذين تقوم بينهم علاقات تفاعل في مواقف معينه ويتجهون نحو الإشباع الأمثل لحياة مشتركة وفي إطار ثقافي مميز وضع مجموعه من الرموز المشتركة من سمات النسق الإجتماعي أنه مفتوح الأطراف يتأثر بالأنساق الأخرى . ولاسيما تلك التي تشترك معه في الحدود.

ويعد النسق الجتماعي مركباً من مجموعه من العناصر وهذه التعريفات تتضمن مدخلين أسأين لدراسة النسق الإجتماعي . (الغريب ، 1996 ، 154).

أ/ المدخل البنائي

أي المدخل الذي يعرف النسق على أنه يتضمن مجموعه من الوحدات أو العناصر المتفاعله

ب/ المدخل الوظيفي

ويركز على الأداء الذي يتم من خلال النسق خاصة أنشطة المدخلات و أنشطة المخرجات

ويمكن النظر إلى المستشفى بوصفه نسقا إجتماعية مفتوحا يتضمن علاقات متبادلة بين أجزائه والمستشفى في ضوء فكره النسق الإجتماعي هو مجموعة الوحدات التي يسود بينهما نوع من الاعتماد والتسأند المتبادل في كل أجزاء النسق والتي تتسأند مع بعضها لتحقيق التكامل وهي في الداخل تنقسم إلى وحدات فرعية صغيرة تعتبر أنساقا فرعية مثل الجراحة أو التمريض والخدمة الإجتماعية والأشعة والمعمل.

والتي بدورها أيضا تضم أنساق فرعية أصغر هذه الأنساق لها وظائف من خلال تفاعلها وترابطها تسهم كل منها في تحقيق الوظيفة الرئيسية للمستشفى. (النماس، 2000، 176)

تطبيق مفاهيم النظرية على الورشة:

1- المدخلات

وتتمثل في اللوائح والقوانين والقواعد المنظمة للعمل بالورشة وسياسات تقديم الخدمات الإقتصادية والإجتماعية من أصحاب الورشة، العمال ، وباقي أعضاء الورشة.

2- العمليات الداخلية

وهي نتيجة لعمليات التفاعل الداخلي والممارسات المختلفة للتخصصات المهنية التي تشترك في عمالة الأطفال وتقديم مختلف الخدمات الإقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية مثل الأخصائيين الإجتماعيين وباقي أعضاء الورشة.

3- المخرجات

تمثلت في قضاء لِحياجات أصحاب الورش وإحتياجات الأطفال .

4- الرجوع

بما أن الورشة نسق إجتماعي مفتوح فإن حاجاته تتغير بصورة دائمة ومن هنا تبرز أهمية الرجوع الذي يتمثل في عملية تقسيم سياسة الورشة الصناعية وخطته في تقديم الخدمات (النماس، 2000 ، 169 - 178).

علاقة النظرية بالدراسه :-

علاقتها بنظرية الدور :

هذا البحث يركز على دور مفهوم التدابير و هو السلوك المتوقع من الفرد وهو الأخصائياً إجتماعي حيال عمله في مكان معين بالورش الصناعية وهذا يستدعي :

1- ممارسة الدور تتم من قبل متخصصين في هذا المجال الصناعي وهم الأخصائيين الإجتماعيين .

2- أن ممارسه هذا الدور يجب أن ينسجم مع خصوصية المجتمع السوداني والذي يمثل الدين الإسلامي الركيزة الأساسية لجوانب الحياة .

3- يجب أن يكون هذا الدور شريكاً فاعلاً مع الأطفال العاملين بالورش لحماية الأطفال.

العلاقة بنظرية الأنساق الإجتماعية :

1- الورشة الصناعية نسق عام يتكون من مجموعة من الأنساق مثل (الخدمة الإجتماعية ، الأطفال ، أصحاب الورش، العمال) ولكل نسق مجموعة من الوظائف يؤديها.

2- يحأول الفريق العامل بالورشة الصناعية القيام بوظائف النسق الإجتماعي بشكل جيد.

3- لكل نسق فردي بناء وظيفة وأن معرفة البناء والوظيفة للخدمة الإجتماعية لدى الفريق العامل بالورشة من العوامل المحافظه على الطفل العامل كنسق .

4- الأخصائياً إجتماعياً أحد عناصر النسق الإجتماعي بالورشة الصناعية.

5- مخرجات النسق العام (الورشة) تشارك فيه كل الإحتياجات الخاصة لحماية الأطفال.

المبحث الثاني: المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية المحلية:

إهتم الدين الإسلامي كثيراً بالطفل فجعل له حقوقاً يجب تأديتها له ، فيقول الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين امنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقد حدها الناس والحجارة). التحريم 6 وقال علي رضي الله عنه: (علموهم وادبوهم) ، وقال الحسن (مروهم بطاعة الله وعلموهم الخير) ،(أبو العباس ،1987).

وفى المسند وسنن أبي داؤد من حيث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مروا ببناءكم بالصلاة لسبع ، وأضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع) ففي هذا الحديث ثلاثة آداب أمرهم بها وضربهم عليها والتفريق

بينهم فى المضاجع، وقد روى البخاري فى صحيحة من حيث نافع عن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وأمرأة الرجل راعيه على بيت بعلها وولده) . (أبو العباس ، 1987، 18)

وقال بعض أهل العلم أن الله سبحانه وتعالى يسأل الوالد عن ولده قبل أن يسأل الولد عن والده ، قال النبى عليه الصلاة والسلام : (أعدلوا بين أو لادكم) فوصية الله للأباء أو لادهم سابقة على وصية الأ لاد بابائهم ، قال الله تعالى (لتقتلوا أولادكم خشية إ ملاق نحن نرزقكم وإيهم أن يقتلهم كان خطنا كبيراً) (الأراء : 31) ، فمن أهمل تعليم ولده وتركه سدى فقد أساء إليه غاية الإساءة وأكثر الأ لاد عندما جاء فسادهم من قبل الأ بء وأهمالهم وترك تعليمهم فرائض الدين وسنته فاضاعوها صغاراً فلم ينتفعوا بأنفسهم ولم ينفعوا آباهم كباراً كما عاتب بعضهم ولده على العقوق ، فقال الولد : (يا أبت أنك عقتني فعقتك كبيراً واضعتني فأضعتك شيخاً) (روائع بن القيم، 156).

والطفل كما يرى الأمام الغزالي - أمانة عند والدية وقلبه الطاهر جوهرة نفيسه سأنجه خالية من كل مقش وصورة ، وهو قابل لكل ما ينقش عليه مائل إلى كل ما يحال إليه . فأن عود الخير وعمله نشأ عليه وسعد فى الدنيا والآخرة ويشارك فى ثوابه أبواه - وكل معلم ومؤدب وأن عود الشر أهمل أعمال البهائم وشقى وهلك وكان الوزر فى رقبة القأم عليه الوالى له (أبو العباس، 1987، 55)

كذلك فأن الدين الاسلامى أمر الأباء ويحضهم على الأنفاق على أبنائهم فيقول الله تعالى (علي المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) سورة البقرة الآية 233 ، يقول صلى الله عليه وسلم (أفضل دينار ينفقه الرجل دينار على عياله ودينار ينفقه على دابته فى سبيل الله ودينار ينفقه على اصحابه فى سبيل الله) رواه مسلم.

بل ويشدد الدين الإسلامى على مسالة الأنفاق على الأبناء ويجعل تاركها آثماً ونجد ذلك فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور فى رياض الصالحين (1991) عن عبد الله بن العاص رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كفى بالمرء إثمًا أن

يضيع من يقوت) أو من يعول في رواية أخرى ، ويوضح هذا الحديث أيضاً أن ترك الطفل من دون رعاية مادية يعرضه للضياع.

يتضح مما سبق أن الدين الإسلامي كان سابقاً في الإهتمام بالطفل ورعايته وحمأيته حيث جعل له حقوقاً عند والديه وعند حياة المجتمع كتعهده بالرعاية والتربية وتعليمه بما ينفعه وغيرها ، وذلك لكي يضمن له حياة كريمة خالية من العلل النفسية والبدنية وحددت منظمة العمل الدولية عمل الأطفال بأبع تلك الأعمال التي تشكل ضرراً على الطفل سوى بسبب طبيعتها أو ظروف تنفيذها حيث ، يعمل الطفل معاملة مسئة ويحرم ، ثم تعريف أسوأ أشكال عمل الأطفال حسب الإتفاقية رقم (182) في يوليو (1999) الصادرة عن مؤتمر العمل الدولي مثل إستعباد الأطفال والعمل الجبري والإسترقاق من أجل الديون والبقاء والمُتجربة بالأطفال والممارسات الجنسية كما أن عمل الأطفال أعباء ثقيلة على الطفل ويهدد سلامته وصحة ورفاهيته والمخدم يستفيد من ضعف الطفل لعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه. ويستغل الأطفال كعماله رخيصه بديله عن الكبار بما يؤثر في نفسيتهم بما يعيق ويحول دون مواصلة تعليمهم ويغير سلوكهم واخلاقهم. (عوض، 2011)

يندرج إهتمام المجتمع الدولي بظاهرة تشغيل الأطفال ضمن إهتمامه الشامل، المتمثل في ضرورة إحترام حقوق الإنسان عامة، وحقوق الطفل خاصة ، حيث تم تكريس هذه الحماية في المواثيق الدولية المؤسسة لحقوق الإنسان خاصة ضمن أحكام الشرعية الدولية ، وكذلك من خلال بلورة اتفاقيات خاصة بالطفولة من طرف منظمة الأمم المتحدة . سبقت الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحظر عمالة الأطفال ،مسيرة طويلة من العمل والجهود التي ظهرت من سن عدد من الدول الكبرى قوأنين ومواد لمنع إستغلال الأطفال في العمل حيث كان لها دور كبير في أفعالها من قوأنين وطنية وإتفاقيات دولية وإقليمية. (روائع بن القيم، 159).

ترجع أولى الملوّلات التي قام بها المجتمع الدولي في مجال عمالة الأطفال إلى القرن التاسع عشر، حيث أنعد في سنة 1890 المؤتمر الدولي بشأن تنظيم العمل ،نتج عنه مجموعة

قرارات، منها منع عمالة الأطفال دون سن الثانية عشرة سنة في المنشآت الصناعية ونفس المقتضى تم تأكيده بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني عند نهاية الربع الأول من القرن العشرين توجت عصبة الأمم جهودها بصدور إعلان جنيف بشأن حقوق الطفل سنة 1924م ، والذي تضمن خمس نقاط محورية نصت إحداها على ضرورة حماية الطفل من جميع صور سوء المعاملة والإستغلال.

مثل هذه الأحكام مهدت لتبني قضايا الطفولة في إتفاقات دولية أكثر أهمية وفعالية ، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1984 ، الذي إعتبر وثيقة دولية مؤسسة فعليا للمجالات الأساسية لحقوق الإنسان ، إذ جعل الأم والطفل من أهم مكونات المجتمع يستحقان المساعدة والرعاية الخاصتين وأن جميع الأطفال متسألون في الرعاية الإجتماعية دون أي تمييز ، كما أنه عدد مجموعة من الحقوق التي إعتبرها لصيقة بشخص الفرد ، لا يمكن المسلومة بشأنها ، أو التنازل عنها ، إذ يمكن إعتبارها آليات مساعدة على الحد من ظاهرة عمالة الأطفال . (عوض،34،2011)

يعتبر إعلان حقوق الطفل لسنة 1924 والمعروف بإعلان جنيف من أوائل إعلانات حقوق الطفل والذي صدر من قبل المجلس العام للاتحاد الدولي لأنقاذ الأطفال في جلسته بتاريخ 23فبر أير 1923 ، وتم التصويت النهائي عليه من قبل اللجنة التنفيذية في جلستها بتاريخ 17 مايو 1923، والموقع عليه من أعضاء المجلس العام في فبر أير 1924 وطبقا لإعلان حقوق الطفل المسمى إعلان جنيف ، يعترف الرجال والنساء في جميع أنحاء البلاد بأن على الإنسانية أن تقدم للطفل خير ما عندها ، ويؤكدون واجباتهم ، بعيدا عن كل إعتبار بسبب الجنس ، أو الجنسية ، أو الدين ولقد نص على أنه يجب حماية الطفل من كل الإستغلال وأنه يجب أن يكون الطفل في وضع يمكنه من النمو بشكل عادي من الناحية المادية والروحية. (عوض،2011،35)

ثم جاء إعلان حقوق الطفل والذي صدر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1959 وصدور هذا الإعلان من أجل تمكن الطفل من التمتع بطفولة سعيدة ينعم

فيها ،لخيره وخير المجتمع ، بالحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان ومن ضمن ما ورد في الإعلان أنه يجب أن يتمتع الطفل بحماية خاصة وأن يمنح ،بالتشريع وغيره من الوسائل الفرص والتسهيلات اللازمة لإتاحة نموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي و الإجتماعي نموا طبيعيا سليما في جو من الحرية والكرامة .وتكون مصلحته العليا محل الإعتبار الأول في سن القوانين لهذه الغاية.

نص هذا الإعلان على أنه يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي وأن يكون مؤهلا للنمو الصحي السليم ، يجب أن يحاط هو وأمه بالعناية والحماية الخاصتين واللازميتين قبل الوضع وللطفل حق في قدر كاف من الغذاء والمأوى واللهو والخدمات الطبية وللطفل حق في تلقي التعليم ، الذي يجب أن يكون مجانيا وإلزاميا ، في مرحلة الأبدائية علي الأقل وأنه يجب أن يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والإستغلال ويحظر الإتجاربه على أي صورة ويحظر في جميع الأحوال حمله على العمل أو تركه يعمل في أية مهنة أو صنعة تؤذي صحته أو تعليمه أو تعرقل نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي.

نفس هذه الحقوق أعيدت صياغتها وبلورتها في العهدين الدوليين 1966 ،حيث تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ن على أنه من حق كل طفل على أسرته ، وعلى المجتمع وعلى الدولة إتخاذ التدابير التي تقتضيها وضعيته دون تمييز وكذلك إتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الطفل.

لم تقف المبادرات والدولية عند هذا الحد وإنما وصلت ذروتها عند صدور الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 44\25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989 والتي دخلت حيز النفاذ في سبتمبر 1990 ، وقد شكل موضوع عمل الأطفال أهمية خاصة بالنسبة لإتفاقية حقوق الطفل حيث نصت على حماية الأطفال من العمالة جاء اعتماد إتفاقية حقوق الطفل بمثابة تنويع لما يزيد على ستة عقود من العمل على تطوير وتدوين القواعد الدولية المعنية بحقوق الطفل . إذ صدر إعلان جنيف في عام 1924م كأول وثيقة دولية خاصة بحقوق الطفل . وتعد الإتفاقية بمثابة قائمة فريدة في

شمولها لمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال . تحظى إتفاقية حقوق الطفل بما يشبه الإجماع العالمي فكل دول العالم أطرافا في الإتفاقية فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والصومال .

عرفت إتفاقية حقوق الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر . ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه .

جاءت الإتفاقية بأربعة مبادئ أساسية لحقوق الطفل ، المبدأ الأول أن تحترم الدولة الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الإتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو أيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الإجتماعي أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو أي وضع آخر . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة ، وأنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم (المادة 2). المبدأ الثاني هو أنه على الدول في جميع الإجراءات التي تتعلق بالطفل ، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الإجتماعية العامة أم الخاصة ، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية ، يولى الإعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى (المادة 3) . المبدأ الثالث هو ما جاء في المادة السادسة وهو أن تعترف الدول الأعضاء بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة وأن تتكفل هذه الدول إلى أقصى حد ممكن ببقاء الطفل ونموه . أما المبدأ الرابع والأخير هو أن تكفل الدول الأطراف في هذه الإتفاقية للطفل القادر على تكوين أرائه الخاصة حق الإعتبار الواجب وفقا لسن ا لطفل ونضجه ولهذا الغرض ، تتاح للطفل ، بوجه خاص ، فرصة الإستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل ، إما مباشرة ، أو من خلال ممثل أو هيئه ملائمه ، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائيه للقانون الوطني (المادة 12) نصت الإتفاقية بصورة واضحة على حماية الأطفال من العمالة والإستغلال الإقتصادي . حيث نصت على أن تعترف الدول

الأطراف بحق الطفل في حمايته من الإستغلال الإقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا وأن يمثل إعاقة لتعليم الطفل ، وأن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني ، أو العقلي ، أو الروحي ، أو المعنوي ، أو الإجتماعي وأن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية و الإجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض ، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة ، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:

تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للإلتحاق بعمل، وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضماناتقأذ هذه المادة بفعالية (المادة 32) أضف إلى ذلك فقد نصت الإتفاقية على حمايةالأطفال من كافة أشكال الإستغلالأن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية و الإجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية و الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال ، وإساءة المعاملة أو الإستغلال (المادة19) .

عند وقوع أي طفل ضحية لأي شكل من أشكال الإستغلال ' نصت الإتفاقية على أن تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الأندماج الإجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الإستغلالأو الإساءة ، أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيةأو المهينة ، أو المنازعات المسلحة . ويجري هذا التأهيل وإعادة الأندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل ، وإحترامه لذاته ، وكرامته(39).

بما أن أكثر الأطفال عرضة للانتهاكات والإستغلال هم فاقدى الرعاية' فلقد نصت الإتفاقية على أن للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له ، حفاظا على مصالحه الفضلى ، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة (المادة 20) .

جاء المادة (26) بأن تلتزم الدول الأطراف بحق كل طفل بالانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي ، وتتخذ التدابير اللازمة في تحقيق الأعمال الكاملة لهذا الحق وفقا لقانونها الوطني . كما نصت على أنه ينبغي منح الإعانات ، عند الإقتضاء ، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن إعالة الطفل ، فضلا عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات كما نصت على أن تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي وبما أن مجانية التعليم وإلزامية التعليم ترتبط ارتباطا وثيقا بالحد من عمالة الأطفال ' فقد نصت الإتفاقية على أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم وجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانيا للجميع ، وتشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي ،سواء العام أو المهني.

وفي سبتمبر عام 1999، تعهد زعماء العالم وقادته بالعمل من أجل توفير حماية خاصة للطفل العامل ومن أجل القضاء على ظاهرة عمل الأطفال غير القانونية وذلك في مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال . (شليبي،1963، 32).

لقد راجعت الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال ، المنعقدة في عام 2002 التقدم الذي تم إحرازه منذ أنعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال بالإضافة إلى وضع أهداف جديدة . فقد أخذت الدول عهدا على نفسها "باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل على وضع إستراتيجيات مفصلة وتنفيذها للقضاء على عمالة الأطفال .قطعت الدول في هذه الجلسة الهامة عهدا على نفسها بأن تتخذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر وإستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال على سبيل الإستعجال . وتوفير سبل تأهيل الأطفال وإدماجهم في المجتمع بعد تخليصهم من أسوأ أشكال عمل الأطفال بوسائل منها كفالة حصولهم على التعليم الأساسي المجاني ، بل وحصولهم ، كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا ، على التدريب المهني مجانا .

إلتزمت الدول بوضع وتنفيذ إستراتيجيات لحماية الأطفال من الإستغلال الإقتصادي ، ومن القيام بأي عمل يمكن أن ينطوي على مخاطر ، أو يحول دون تعليمهم ، أو يكون مضرا لصحتهم أو نموهم البدني أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الإجتماعي . وفي هذا السياق ' توفير الحماية للأطفال من جميع أشكال الإستغلال الإقتصادي ' بتعزيز الشراكات على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي وتحسين ظروف الأطفال بالقيام بجملة أمور منها تزويد الأطفال العاملين بالتعليم الأساسي المجاني وبالتدريب المهني وإدماجهم في نظام التعليم بكل الطرق الممكنة والتشجيع على تقديم الدعم لإعتماد سياسات إجتماعية وإقتصادية تهدف إلى القضاء على الفقر وتزويد الأسر 'والنساء بوجه خاص ، بفرص عمل وفرص لإدراج الدخل. (تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال 2002،11)

أكدت هذه الدول على تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها ، في مكافحة عمل الأطفال وتحليلها وكذلك إدراج الإجراءات المتعلقة بمحاربة عمالة الأطفال في صلب الجهود الوطنية للحد من الفقر وتحقيق التنمية ، ولاسيما في السياسات والبرامج الخاصة بمجالات الصحة والتعليم والعمل والحماية الإجتماعية وإستكمالاً للجهود الدولية ، إتمدتالجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000 البروتوكولين الإختياريتين ، الملحقين باتفاقية حقوق الطفل الأول ، بشأن بيع الأطفال وإستغلالهم في البقاء ، وفي المواد الأباحية ، والثاني بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة .

غير أنه إذا كانت الإتفاقيات الدولية العامة جعلت من موضوع عمالة الأطفال جزء من ضمن إهتماماتها الكلية ، فإن الأمر يختلف بالنسبة لبعض إتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، التي خصصت لصالح الأطفال العاملين كل مقتضياتها .

الإتفاقيات الإقليمية المتعلقة بعمالة الأطفال:

إتفاقيات منظمة العمل العربية:

منظمة العمل العربية خطت خطوات واسعة نحو تطور التشريعات العربية التي تتعلق بمعالجة قضية عمالة الأطفال . حيث وضعت المنظمة منذ عام 1967م أحكام تتعلق بعمل الأحداث توجت بالإتفاقية العربية رقم 18 (تقرير منظمة العمل العربية) لعام 1996 بشأن عمل الأحداث عالجت من خلالها كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأطفال من دخول سوق العمل بتحديد سن أدنى للعمل، كذلك أكدت نصوص الإتفاقية على ضرورة إلزامية التعليم حتى بلوغ تلك السن . كما أنها ضمنت سبل حماية لمن تضطراهم الظروف للأنخراط في سوق العمل في سن مبكرة ، بوضع ضوابط تكفل للأطفال العاملين ظروف عمل ملائمة لقدراتهم البدنية والصحية والأخلاقية .

أصدرت هذه المنظمة حتى الآن 19 إتفاقية عمل عربية و8 توصيات وضمنت معظمها نصوصا حول عمل الأطفال أو شؤون المرأة ، حيث اهتمت هذه الاتفاقيات بتنظيم الشؤون الخاصة بعمل الأطفال ، وبشكل خاص الحد الأدنى لسن العمل ، ورفعها بما يتناسب مع المخاطر التي يشكلها العمل والمشقة في ممارستها كما إهتمت بتوفير ضمانات الرعاية الطبية الدورية وتحديد ساعات العمل .

لقد إهتمت إتفاقيات العمل العربية بتنظيم عمالة الأطفال ، وتحديد المراحل العمرية التي يجوز فيها عملهم وقد نصت تلك الإتفاقيات على الإرتفاع بهذه السن مع زيادة الحماية من المخاطرة ومشقة العمل وتوفير ضمانات الرعاية الطبية الدورية وتحديد ساعات العمل التي يجب عدم تجوزها عند تشغيلهم .

الإتفاقيات العربية رقم (1) لسنة 1966 بشأن مستويات العمل خصصت الإتفاقيات المواد من (57 إلى 64) لحماية الأحداث وحمايتها في مادتها (57) إلى التشريعات الوطنية ببيان الأعمال التي لا يجوز تشغيل الأحداث بها من الجنسين قبل بلوغهم الثامنة عشر كما نصت على عدم جواز تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية ، قبل بلوغ سن الخامسة عشر الإتفاقية العربية رقم 7 لسنة 1977 بشأن السلامة الصحة المهنية. تقض الإتفاقية في مادتها السادسة بحظر تشغيل الأحداث من الجنسين ف الأعمال

الصناعية قبل سن الخامس عشرة فيما عدا المتدرجين منهم وعلى صعيد توفير الأمن والسلامة للأحداث. فقد نصت المواد المذكورة على إلزام صاحب العمل بتدريب الأحداث العاملين لديه على كيفية استخدام وسائل السلامة و الصحة المهنية ومراقبة تطبيقها وتأمين استفادتهم من تلك الوسائل وإحاطة من له الولاية أو الوصاية على الحدث، بأي مرض أو غياب أو تصرف، يقوم به خلال أوقات العمل إصدارات منظمة العمل الدولية في عام 2010م إستراتيجية عربية للحد من عمالة الأطفال لتكون إطار أساسيا للدول العربية ف مجال للحد من عمال الأطفال ولتعمل وفقا لها تركز هذه الإستراتيجية على سبعة محاور رئيسية وهي: (تقرير منظمة العمل الدولية في عام 2010، 17)

1. التخطيط والإدارة العامة و الحاكمية

2. التشريعات

3. دور النظام التعليمي في التعامل مع قضايا عمل الطفل

4. دور كل من القطاعين الحكومي والخاص بما ف ذلك من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع التطوعي

5. البعد الإجتماعي ،ويشمل الإجراءات والآليات الوقائية والعلاجية والتمكينية

6. البعد الإقتصادي وارتباطه بالبعد الإجتماعي

7. البعد الدولي

الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل

تبنته الجمعية العمومية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية سابق(الاتحاد الإفريقية حاليا) في دورة أنعقادها العادية السادس عشرة في ليبيريا في الفترة من 17 إلى 20 يوليو 1979، الذي إعترف بالحاجة إليإتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع وحماية الحقوق ورفاهية الطفل الإفريقي، وذلك بسبب خطورة وضع معظم الأطفال الأفارقة، بسبب العوامل الفريدة لظروفهم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والظروف التقليدية والأنمائية والكوارث والطبيعية والنزاعات المسلحة والإستغلال والجوع والتشرد، وعمالة الأطفال وبسبب عدم

النضج البدني والعقلي للطفل ، فإنه يحتاج لضمانات ورعاية خاصة . دخل هذا لميثاق حيز النفاذ في 29 نوفمبر 1999، حيث تم إعداده في الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي وذلك في أديس أبابا بأثيوبيا عام 1990 وذلك انطلاقا من ضرورة إتخاذ كافة التدابير المناسبة لدعم وحماية حقوق ورفاهية الطفل الإفريقي إذ تلاحظ أن وضع الكثير من الأطفال الإفريقيين ما زال حرجا بسبب العوامل الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والتقليدية والنزاعات المسلحة والإستغلال والجوع والتخويف وعدم نضج الطفل البدني والعقلي مما يتطلب الحماية . (شليبي، 2014)

نلاحظ أننا لأطفال الأفارقة هم أكثر أطفال العالم حرمانا ، وكثيرا ما تكون حياتهم قصيرة ، وفرصهم فيها محدودة للغاية ، كما أنهم يتعرضون للعنف ، ويحرمون من التعليم ، وهم معرضون كذلك لسوء التغذية والإصابة بالهراض والتشرد وعمالة الأطفال ... الخ وعليه فأنا لأطفال في إفريقيا يحتاجون لحماية قانونية خاصة في أحوال لا تتوفر فيها الأمن والحرية والكرامة وكما أنه يجب إستلهاهم فضائل الميراث الثقافي الإفريقي وقيم الحضارة الإفريقية والإسترشاد بها في مجال حقوق وحماية الطفل .

من أجل كل ذلك جاء هذا الميثاق والذي كان قد سبقه إعلان حقوق الطفل رفايته وذلك في مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية في منروفا (ليبيريا) في يوليو 1979.

يختلف الميثاق الإفريقي عن الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل في أنه أتى واضحا وحاسما لتعريف الطفل حيث أنه نص صراحة على أن تعريف الطفل هو : تفرير الإتحاد الإفريقي، 1979، 4)

أينسان يقل عمره عن 18 عاما (المادة 2) بينما جاء تعريف الطفل في الإتفاقية : بأنه أينسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه (المادة الأولى) .

جاءت المادة (15) حول عمالة الأطفال حيث نصت على : (تتم حماية كل طفل من كافة أشكال الإستغلال الإقتصادي، ومن أداء أي عمل يحتمل أن ينطوي على خطورة ،

أويتعارض مع النمو البدني أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الإجتماعي للطفل . تتخذ الدول أطراف هذا الميثاق كافة الإجراءات التشريعية والإدارية الملائمة لضمان التنفيذ الكامل لهذه المادة ، التي تغطي كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي للعمل . وبعد دراسة الأحكام ذات الصلة لمواثيق منظمة العمل الدولية التي تتعلق بالأطفال تقوم الدول الأطراف على وجه الخصوص بما يلي :

-توفير - من خلال التشريعات- الحد الأدنى للأجور للإلتحاق بأي عمل.

-سن التشريعات لساعات وظروف العمل .

-سن العقوبات المناسبة أو الجزاءات الأخرى لضمان التطبيق الفعال لهذه المادة .

-تشجيع نشر المعلومات بشأن أخطار تشغيل الطفل على كافة قطاعات المجتمع .

بما أن إفريقيا تعاني من إشكاليات الأطفال اللاجئين والمشردين و أنتشارهم وزيادة عددهم فقد نص الميثاق الإفريقي على الإهتمام بهم وضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء كل التدابير الملائمة لحمايتهم والبحث عن أسرهم وأن تمنح لهم الحماية نفسها التي تمنح لأي طفل محروم بصفة مؤقتة أو دائمة من البيئة الأسرية لأي سبب من الأسباب .

عموما جاء الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في 48 مادة ركزت على حماية الطفل الإفريقي من الممارسات الإجتماعية والثقافية الضارة وحمايته من النزاعات وتوفير كل سبل

الحماية له من الإستغلال الجنسي وتعاطي المخدرات . تفرير الاتحاد الإفريقي، 1979م، 5)

وكما نص أيضا على منع إستخدام الأطفال في التسول المادة (29-ب) وحماية الأطفال من

سوء المعاملة والتعذيب وعمالة الأطفال وأيمانا بدور الأثرة والتي هي الخلية الطبيعية

الأساسية للمجتمع نص الميثاق على ضرورة دعم الدولة لها وفي حالة انفصال الزوجين

تتخذ الدولة التدابير اللازمة لحماية الطفل .

أيضا من السمات المهمة للميثاق الإفريقي أنه فتح الباب لقبول الشكوي والبلاغات وكفل

ذلك لأي فرد أو جماعة أو منظمة غير حكومية حيث تنص المادة (44) من الميثاق على

أن اللجنة مؤهلة لتلقي البلاغات بكل مسألة يتناولها هذا الميثاق من كل فرد أو جماعة أو

منظمة وهذا بعكس إتفاقية حقوق الطفل وهنا يتضح أن هذا الميثاق أكثر تقدما من إتفاقية حقوق الطفل ويسمح عندما تقدم الدول تقاريرها الدولية كل خمس سنوات أو تقريرها المبدئي الذي يبدأ بعد سنتين من المصادقة على الإتفاقية ويحق للمنظمات أن تقدم تقاريرها عن تنفيذ الإتفاقية وحسب المادة (44-ب) تحيل اللجنة حسبما تراه ملائما ، إلى الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى أية تقارير من الدول الأطراف تتضمن طلبا للمشورة أو المساعدة .

التشريعات السودانية

إهتمت القوانين السودانية منذ وقت مبكر بعمالة الأطفال، ونجد أنه في مطلع القرن الماضي وتحت ظل الإدارة البريطانية، وصدر ما يمكن أن نطلق عليه أول تشريع خاص بتنظيم شروط وظروف عمل الأحداث في الورش والحرف الصغيرة (قانون التلمذة الصناعية لسنة 1908 م)، وتبع ذلك صدور (قانون الخدامين ، 1921)

صدر في عام 1930م قانون استخدام الأولاد ، ثم صدرت العديد من القوانين في العام 1949 م، منها قانون الورش والمصانع ، وقانون تعويضات العمال ، وقانون المنازعات العمالية . في عام 1952م صدر قانون محاكم الأجور ، ثم قانون مكاتب الترخيم في 1955 م وقانون تنظيم منازعات العمل عام 1966م ، ثم جاء قانون العمل الموحد عام 1970 م، وبعد سحب قانون عام 1970م ، استمر العمل بقانون المخدمين والأشخاص لعام 1981م ، وكذلك القوانين العمالية الأخرى ، حتى صدور قانون العمل لعام 1979م (خوجلي مايو 2008 <http://higoogina.blogspot.com>)

قانون العمل لسنة 1997م:

أصدر السودان عددا من التشريعات التي تحمي الأطفال من العمالة و الإستغلال ، منها قانون العمل لسنة 1997م، والذي يضم أحكاما متنوعة لحماية الأطفال من الإستخدام ، دون الحد الأدنى لسن العمل ، ومن الأعمال التي تشكل خطر على سلامتهم البدنية والذهنية

اهتم قانون العمل لسنة 1997م بموضوع عمالة الأطفال ، وجاء الفصل الخامس من قانون العمل لسنة 1997م حول إستخدام النساء والأحداث . وضعت المادة (21) شروطا لإستخدام الأحداث، ونصت على أنه لا يجوز تشغيل الأحداث في أي من الأعمال الآتية :

1. حمل الأثقال .
- 2 أعمال القيز الت البخارية وأواني الضغط.
3. أعطى أفران الحديد والمسابك.
4. الأعمال التي تتم تحت باطن الأرض أو الماء ، وأعمال المناجم والمحاجر .
5. الأعمال التي يدخل في تركيبها الرصاص ومشتقاته .
6. الأعمال التي يتعرض فيها العاملون لمواد سامة ، أو مؤذية عضوية أو غير عضوية ، مثل الرصاص والزنبق والسأياد والكالسيوم والبنزين ومشتقاته .
7. أعمال الأشعة والإشعاعات المؤينة .
8. صيانة الماكينات وسيورها . كما منعت تشغيل الأحداث في الصناعات والأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة ، والتي تحتاج إلى جهد جسماني كبير ، أو في الأعمال أو المهن التي تضر أخلاقهم ، ويجوز للوزير أو من يفوضه ، أن يحدد صناعات أو أعمال معينة على وجه الخصوص على أنها من تلك الصناعات أو الأعمال . وحظرت تشغيل الأحداث ليلا بين الثامنة مساء والسادسة صباحا ، على أنه يجوز للسلطة المختصة أن تستثني أي من الأحداث من هذا الحكم ، وذلك في حالة الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والسادسة عشر . وحظرت تشغيل الأحداث دون السنة الثانية عشر من عمرهم ، واستثنت من ذلك مدارس الدولة للتدريب وورش التدريب ، لغير أغراض الربح ، وأفراد عائلة صاحب العمل ، والعاملين بموجب عقود التلمذة الصناعية ، ونص القانون على أنه لا يجوز تشغيل أي حدث دون سن الخامس عشر ، إلا إذا كان له ولي أمر يقيم معه في منطقة العمل ، ولا يجوز الاحتجاج بعقد العمل في مواجهة الحدث ، إلا إذا كان ولي الأمر قد وافق على تشغيله ، وقدم لصاحب العمل ما يثبت ولأيته على الحدث ، إقامته في منطقة العمل ،

وكذلك عنوانه ، وكما لا يجوز تشغيل الأحداث لساعات إضافية ، ولا يجوز تشغيلهم في أيام العطلات الأسبوعية ، أو الرسمية أو التنازل عن الإجازات السنوية أو تأجيلها أو قطعها .

نصت المادة (22) على أنه يجب إجراء فحص طبي كامل لكل حدث ، قبل تشغيله وفي فترات دورية ، بعد الإستخدام ، وذلك بالطريقة التي تحددها السلطة المختصة حسب طبيعة العمل الذي يقوم به الحدث ، ويجب على أطباء المستشفيات الحكومية إجراء الفحص اللازم وإصدار الشهادات الطبية اللازمة. وجاءت المادة (23) محددة لساعات العمل بسبع ساعات ، تتخللها فترة للراحة مقدارها ساعة وتكون مدفوعة الأجر ، ولا يجوز تشغيل الحدث لأكثر من أربعة ساعات متصلة .

كما نصت المادة (24) على أنه يجب على صاحب العمل أن يضع في مكان ظاهر في مقر عمله، نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك قائمة تبين ساعات العمل وفترات الراحة .

وكمزيد من الحماية للحدث نصت المادة (25) على أن يقوم صاحب العمل بإخطار السلطة المختصة ، أو مكتب العمل المختص بأي حدث تبدو عليه بوادر الانحراف ، كالعنف غير العادي، أو محولة تدمير المواد، أو الآلات أو الإهمال المتكرر، أو المتعمد ، والتغيب المتكرر عن العمل دون عذر مقبول . بالنسبة لانتهاج عقد العمل ونصت عليه المادة (26) بأنه ينتهي عقد عمل أي حدث إذا ثبت عدم لياقته للعمل بموجب شهادة طبية . أجازت المادة (27) للوزير تشكيل لجان خاصة لأي صناعة أو مهنة معينة ؛ لتحديد شروط خدمة خاصة بالأحداث ، ولتحديد الأوان التي يكفون بحملها أو سحبها أو رفعها ، وذلك بالنسبة إلى الأحداث فوق سن الخامسة عشر .

الدستور الانتقالي لسنة 2005م :

جاء الدستور الانتقالي لسنة 2005م بوثيقة الحقوق ونصت المادة 27 (3) (جمهورية السودان

المجلس الوطني قوانين (WWW. PARLIAMENT.GOV.SD)

تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة . كما نصت المادة 27(4) تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصدرها أو تنتقص ومنها. نص الدستور في المادة (32_5) على مسئولية الدولة في حماية حقوق الطفل، كما وردت في الصكوك الدولية، التي صادق عليها السودان، وجاء نص المادة: (تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، التي صادق عليها السودان).

كما حظرت المادة (30) الرق والسخرة والعمل القسري، حيث نصت على (يحظر الرق الاتجار بالرقيق بجميع أشكاله، ولا يجوز استرقاق أحد أو إخضاعه للسخرة. لا يجوز إرغام أحد على أداء عمل قسراً إلا كعقوبة تترتب على الإدانة بواسطة محكمة مختصة) وكما نصت المادة (33) على أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو معاملته على نحو قاس أو لا إنساني أو مهين. ينظر الدستور إننا لأطفال على أنهم من الفئات الضعيفة والهشة، التي تحتاج الحماية أكبر، وأنه لم يكتمل نضجهم ونموهم، حيث نص في المادة (36-2) على أنه لا يجوز إخضاع توقيع عقوبة الإعدام، على من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، في غير القصاص والحدود. أكدت المادة (44-2) على حق الأطفال في التعليم في المستوى الأساسي إلزامي، وعلى الدولة توفيره مجاناً، والذي يشكل غيابه وعدم تطبيقه في أرض الواقع، أكبر الأسباب في زيادة عمالة الأطفال.

قانون الطفل لسنة 2010م:

جاء قانون الطفل لسنة 2010م متقدماً على العديد من التشريعات السودانية الأخرى. جاء تعريف الطفل في قانون الطفل لسنة 2010م حاسماً ومحدداً. بأنه يقصد به كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره. بعكس قانون الطفل السابق لسنة 2004 م والذي كان ينص على تعريف الطفل بأنه يقصد به كل ذكر أو أنثى، دون الثامنة عشرة من العمر ما لم يبلغ سن الرشد، بموجب القانون المنطبق عليه، بالنسبة للطفل العامل فقد عرفه قانون الطفل لسنة 2010م في مادته الرابعة بأنه يقصد به الطفل الذي يزأى عملاً ويتأرو ح عمره بين

الرابعة عشرة والثامنة عشرة تتأول هذا القانون عمالة الأطفال بالتفصيل وخصص لها فصلا كاملا وهو الفصل السابع من (من المادة 36 إلى المادة 42) ونصت المادة 36 على حظر عمل الطفل دون سن الرابعة عشرة من الأطفال ويستثني عمل الرعي والأعمال الزراعية غير الخطرة أو الضارة بالصحة ، وأجازت إلحاق الطفل للتلمذة في المدارس الصناعية والمعاهد ومراكز التعليم والتدريب المهني ، الخاضعة لإشراف الدولة إذا بلغ عمره الرابعة عشر وحظرت المادة (37) إستخداما لأطفال في الأعمال الخطرة والصناعات التي يرجح أن تؤدي بطبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها إلى الأضرار بصحة الأطفال ، أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي يجوز في وزارات العمل أو من يفوض أن يحدد هذه الأعمال أو الصناعات.

نصت المادة (39) ساعات العمل اليومي ، وأنه يجب أن لا تزيد ساعات العمل للطفل العامل عن سبع ساعات تتخللها الراحة بحيث لا يعمل الطفل أكثر من أربعة ساعات متتالية كما لا يجوز تشغيل الطفل العامل ساعات عمل إضافية أو تشغيله في أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية أو الليل.

نصت المادة (41) من حق أن يستفيد الطفل العامل من الخدمات الإجتماعية العمالية التي تتلاءم مع عمره أن يلتزم صاحب العمل بالتأمين على الطفل العامل في صندوق التأمينات الإجتماعية بتقديم الرعاية الصحية والطبية على النحو الذي تحدده جهة الاختصاص ، وتدريبه على كيفية إستخدام وسائل السلامة والصحة المهنية ومراقبة تطبيقها .

نصت المادة (42) يجب على صاحب العمل تكلفة الطفل العامل وضعه تحت إشراف أو أشخاص من ذو الخبرة في ذلك العمل .بما أن عمالة الأطفال ترتبط بالتعليم فقد نص القانون على مجانيته والزاميته كما جاء في المادة (28) :

1. يكون لكل طفل الحق في التعليم العام .
2. على الدولة أن توفر الإمكانيات لإتاحة فرص التعليم الأساسية للإلزامية بالمجان .

3. على الدولة السعي لتوفير التعليم المجاني في المدارس الثانوية الحكومية للأيتام والمعاقين والفقراء ومجهولي الأبوين .

4. على الدولة أن تسعى لتضمين المناهج التعليمية ما يلي :

5. التربية الدينية .

6. التربية الوطنية.

مبادئ حقوق الإنسان :

لقد حظر هذا القانون استخداماً وإشراك الأطفال في الأعمال العسكرية وفي السخرية وعليها حماية الأطفال من كافة أشكال الانتهاكات (المادة 55 ج) .

لقد إشتمل هذا القانون على المبادئ الأربعة الأساسية لإتفاقية حقوق الطفل (عدم التمييز والمصلحة الفاضلة وحق الحياة والنماء وحق المشاركة والتعبير) نجد المبدأ الأول في الإتفاقية (عدم التمييز) واضحة في المواد الآتية :

- للطفل الحق في الحماية من جميع أشكال التمييز الظالم .
- تكون لحماية الطفل ومصالحه الأولوية في كافة القرارات أو الإجراءات المتعلقة بالطفولة أو المرأة أو البيئة أي كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها.
- يتضمن هذا القانون حماية الطفل ذكر أو أنثى من جميع أنواع أشكال العنف أو الضرر أو المعاملة غير الإنسانية أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو الإستغلال.
- يكون للطفل المنتمي إلى أقلية إثنية أو دينية أو لغوية الحق في التمتع مع بقية أفراد المجموعات بثقافته أو المجاهرة بدينه وممارسة شعائره أو استخدام لغته .
- تكفل الأجهزة العدلية لجميع الأطفال ضحايا الجرائم المنصوص عليها إتاحة الإجراءات المناسبة في الحصول دون تمييز على تعويض عن الأضرار التي لحقت به .

مواد تنص على حق المشاركة والتعبير:

يكفل للطفل الحق في التعبير عن آرائه والتعبير عن رغبته بكل حرية وإشراكا فعالا في الإجراءات القضائية أو الإدارية أو الإجتماعية أو التربوية الخاصة وفقا لسن الطفل ودرجة نضجه.

- للطفل الحق في طلب تغيير إسمه في سجلات المواليد إذا كان فيه تحقيرا له أو إهانة لكرامته أو كان الاسم منافيا للعقائد الدينية .
- في تقدم كبير لحماية الأطفال من أي انتهاك أعطى القانون الحق لأي شخص يعتقد أن هناك إهدار لحقوق أي طفل حتى ولو من الأبوين التبليغ لأي سلطة رسمية وأعطى الحق للجهات المختصة أن تأمر بما تراه محققا لمصلحة الطفل الفضلى وتسهيلا للتبليغ
- نص القانون على أن يجوز تلقي البلاغات والشكاوى على طريق خط ساخن وأن تكون وحدة حماية المرأة والطفل هي الوحدة المسؤولة .
- بما أن هذا القانون يعتبر تطور كبير في مجال حماية الطفل ولكي يكتمل فهم هذه المرحلة الجديدة على أن يخضع وكلاء النيابة لدورات متخصصة في مجالات علم الإجتماع وعلم النفس بالقوانين والإتفاقيات الدولية الخاصة بالأطفال وذلك قبل تكليف أي منهم بأي مهام تتعلق بالأطفال على أن يجب أن يخضع قاضي محكمة الطفل على نفس الدورات السابقة مع إضافة دورات متخصصة في التربية وأساليب التعامل مع الأطفال .

المبحث الثالث : الخدمة الإجتماعية العمالية في السودان:

النشأة والتطور : أنشئت مصلحة الرعاية الإجتماعية بقرار مجلس الوزراء رقم 1916م

بتاريخ 1967/7/9م في اطار وزارة الإعلام والشؤون الإجتماعية وقد إقترح أن يشارك العاملون في تحديد مشكلات المجتمع وإدارة المسائل البسيطة وتنظيم النشاط الإجتماعي . وقد إشتراط شغل هذه الوظيفة الحصول على درجة جامعية في المسافات الإنسانية، وأن يكون مساعدوهم اشخاصا ناضجين لهم خبرة في مجال تنمية المجتمع . وعندما أنشئ الاتحاد الاشتراكي السوداني كتنظيم سياسي ، ضم قوى الشباب والمرأة وهما ركيزة النشاط

الإجتماعي وحدث تغيير مستمر في الهيكل الإداري ومهام وموقع الرعاية الإجتماعية البان أصبحت وزارة منفصلة في عام 1976م ثم مجلسا قوميا للرعاية والخدمة الإجتماعية .

أنشأت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بعد الأستقلال عام 1957م دافعة على عاتقها مسؤولية تحسين حال المواطنين في الخدمات الإجتماعية أنشأت إدارة سميت مصلحة الرعاية الإجتماعية 1957م إستهدفت تنمية الريف والمجتمع المحلي لحل مشاكل بالريف ومركز تنمية المجتمعات المحلية إستهدفت تنمية الريف والمجتمع المحلي لحل المشاكل الريف سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو نفسية والقومية والأرشاد للمواطنين ثم الإهتمام بالقطاع النسوي في محو الأمية وتعليم الكبار وإستقرار العمالة الزراعية وهناك مركزين (مركز ابو حليمة بالخرطوم بحري سوبا). وكانت تلك مراكز للتنمية وانتقلت مراكز التنمية إلى ولاية كسلا 1995م. وكان ذلك من الأقتناع لأن مواجهة المشكلات الإجتماعية في ذلك الوقت لاتقع عاتقها على كاهل سلطة الدولة المحلية بل كان من الضروري إقامة برامج للتنمية الإجتماعية يقوم على جهود المواطنين بالأقليم أنفسهم والمراكز شبه حكومية اهلية محلية يقيمها المواطنون أنفسهم لتولي شئونهم وإصلاح حالهم بطريقة ديموقراطية يتدربون على معرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين ويثبتون أنهم قادرين بجهودهم على خدمة أنفسهم والنهوض بها. (وزارة التخطيط الإجتماعي، 2000 ، 5-11)

ومن كل ذلك نستخلص بأن الخدمة الإجتماعية في السودان مرت بأربعة مراحل تم تقسيم المراحل الرئيسية التي مر بها العمل الإجتماعي في السودان إلى اربع مراحل على النحو التالي :

أولاً : مرحلة ما قبل الممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية قبل عام 1943م:

كانت نشاطات الرعاية والتنمية الإجتماعية في هذه الفترة تمارس دون تخصص ودون مرجعية نظرية أو تطبيقية ، لقد فطن المخططون إلى اهمية الخدمات الإجتماعية في اطار المؤسسات الخدمية الإجتماعية ولقد اقتصررت هذه الخدمات على تقديم مساعدات طبية وعينية محدودة ومكآفات مالية في المناسبات الإجتماعية ، وكان يشرف على العمل في هذه

الوحدات الخدمات الإجتماعية ، ولأيشترط تخصص محدد لتولي مسؤولية الأشراف على العمل بل على أساس الرغبة والمقدرة على العمل. (يوسف، 2003، 24)

ثانياً : مرحلة التجارب والمشاريع الدائرة لممارسة مهنة الخدمات الإجتماعية(بعد عام 1943م):

تمثل تجربة بخت الرضا بالنيل الأبيض البداية الحقيقية للممارسة المهنية لمنهج تنمية المجتمع والذي يعتبر نت المناهج الهامة للخدمات الإجتماعية ، ويعتبر بداية تطبيق هذه التجربة تحت اشراف مدير معهد بخت الرضا لتطبيق العمل الإجتماعي على أساس علمي وعلى الرغم من أن التجربة قد قامت على أساس مبادئ التربية لخدمة الأهداف التعليمية والتربوية إلا أنها تمثل البداية لتطبيق منهج تنمية المجتمع ، حيث كان الطلاب من معهد بخت الرضا يقومون بتنظيم المجتمع وتحريكه للمشاركة في عمليات التنمية المحلية. وكانت الفكرة تهدف إلى تدريب المعلمين على أساليب تنمية المجتمع الريفي وخدمته. بجانب إكسابهم المهارات التي تعينهم على قيادة المجتمع . وقد إشتملت التجربة على عمليات محو الأمية وزيادة الوعي العام ممايساعد على الإنتاج وتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية بالمنطقة ثم توالى التجارب في مجالات تنمية المجتمع حيث قام مركز التنمية الإجتماعية بشندي عام 1961م بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو حيث إشتملت التجربة على دراسات نظرية تهدف إلى تزويد الدارسين بالأساس النظري لمنهج تنمية المجتمع وذلك بقرى المشروع المنتشرة حول مدينة شندي، وكان الهدف الرئيسي من هذه التجربة تدريب كوادر من المعلمين للعمل في مجالات التنمية في ذلك الوقت وتطوره تجربته مراكز التنمية الإجتماعية بشندي ليصبح مراكز لمحو الأمية الحضارية ثم مراكز للتنمية الشاملة ، لقد خرج هذا المراكز عدداً من الأخصائيين تمتع الذين عملوا بمشروع الجزيرة ومشروع تنمية المجتمع بريفي الخرطوم وفي العديد من مشاريع التنمية الإجتماعية، وفي عام 1963م بدأت تجربة مشروع تنمية المجتمع وريفي الخرطوم بهدف التدريب على إدارة خدمات تنمية المجتمع وإحداث التنمية المحلية. (عوض الكريم، 2009م، 102)

بدأت الممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية لمصلحة السجنون وذلك بإنشاء إدارة الخدمات الإجتماعية التي عملت على إجراء الدراسات والبحوث في مجال رعاية الأحداث ، وقد تركز نشاط الخدمة الإجتماعية في هذه الإدارة في مؤسسات رعاية الأحداث بأصلاحيات وفي محاكم الأحداث بجانب العمل في المؤسسات العقابية كالسجون والمعسكرات المقفولة .

واتسعت ممارسة الخدمة الإجتماعية في عام 1963م فقد تم ممارسة خدمة لفرد بإنشاء وزارة الشباب والرياضة وذلك خلال إدارة الرعاية الإجتماعية على المستوى القومي وعلى مستوى المديریات ، وكانت ممارسة خدمة الجماعة تتم من خلال برامج رعاية الشباب والرعاية الإجتماعية ، لقد زاد أنتشار الممارسة المهنية للخدمات الإجتماعية بإنشاء وزارة الشؤون الإجتماعية في عام 1977م فأستت المراكز الإجتماعية ومراكز تنمية المرأة ، ومعاهد تدريب وتأهيل الفئات الخاصة ودور رعاية الأطفال وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات الرعاية الإجتماعية (يوسف، 2003م 25).

رابعاً : مرحلة ما بعد ممارسة مهنة الخدمة الإجتماعية :

بعد أن تبلورت الممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية وحقت نجاحاً في العديد من مؤسسات الرعاية الإجتماعية أصبح لابد من التفكير الجاد والتخطيط لأيجاد كوادر مؤهلة وقادرة على تطوير الممارسة بما يواكب المتغيرات .

راى المسؤولون بوزارة الشؤون الإجتماعية بضرورة إنشاء معهد متخصص للخدمة الإجتماعية على قرار معاهد الخدمة الإجتماعية بجمهورية مصر العربية ، تم إنشاء معهد الدراسات الإضافية بجامعة الخرطوم بالتعاون مع جامعة اسواتزي .

مما سبق يمكن أن نستخلص الآتي :

1. بدأت الخدمة الإجتماعية في السودان بمنهج تنمية المجتمع وذلك لحوجة المجتمعات في ذلك الوقت لتقديم الخدمات التنموية .

2. اصبح الاشراف على العمل فنيين متخصصين في مجال تنمية المجتمع .

3. تمت ممارسة خدمة الفرد والجماعة في عام 1969م .

4. توسعت ممارسة الخدمة الإجتماعية بعد عام 1977م بإنشاء المراكز الإجتماعية الخاصة بالمرأة والطفل وتدريب الفئات الخاصة.

5. بدأ تعليم الخدمة الإجتماعية بإنشاء المعاهد المتخصصة وتدريبها بالجامعات. وأخيراً نجد أن ممارسة الخدمة الإجتماعية بدأت بتتمية وتنظيم المجتمع ثم الفرد والجماعة ومن ثم تعليم الخدمات الإجتماعية. (عوض الكريم ، 2009م ، 63-65).
وأما دور الأخصائى الإجتماعى كان في مراكز التتمية هو استشارة مشاركة المرأة ومساهمتها في التتمية الإجتماعية وتبصيرها بالعادات والتقاليد التي من شأنها تضعف كيان المجتمع.
مرت الخدمة الإجتماعية في السودان بمراحل عديدة وهي قديمة بدأت من المشاركات الأهلية والحكومية في برامج المجتمع والمساعدات الشعبية (النفير... الخاوي.. والمساعدات البسيطة من الأفراد لبعضهم البعض) إلآن وصلت إلى ما هي عليه الآن.

اهداف الخدمة الإجتماعية:

1_ مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم التي تعوق من ادائهم الادوارهم الإجتماعية احدث التغيرفى النظم الإجتماعية التي لم تسطيع القيام بدورها فى سد الاحتياجات الإنسانية المتغيرة

2 - غرس القيم الإجتماعية كالعدل والامانة واحترام العمل والأنجازات والدافعيه واحترام الوقت لدفع عجلة التتمية

3_ منع المشكلات المرتبطة بالجريمة والادمان وذلك عن طريقة تحسين الظروف الإجتماعية والتوعية الخاصة بهذة المشكلات

4_ تجنب المجتمع اعباء إقتصادية مستقبلية بتوجيه هذة الفئات ومساعدتهم على مواجهة مشاكلهم

5_ تدعيم التكافل والتضامن الإجتماعى فالخدمة الإجتماعية احدى مظاهر العدالة والحب والشعور الجمعي التي تيبث فى المواطن الولاء لمجتمعة

6_ الاكتشاف المبكر للأوضاع الإجتماعية ومظاهر التفكك، فمن خلال دراسة المشكلات وتحليلها يستطيع المجتمع الوقف على نقاط العلل التي كانت سبب في المشكلات (عثمان، 1983م، 278).

مفهوم الخدمة الإجتماعية العمالية:

تعرف منظمة العمل الدولية الخدمات الإجتماعية بأنها " المنشآت والتجهيزات والأنشطة المختلفة التي تنشأ للعمال الذين يعملون بأحدى المنشآت أو بفرع من فروع النشاط الإقتصادي أو بمنطقة صناعية بهدف تحسين ظروف البيئة، وإزالة أسباب التوتر وإتاحة الفرص المناسبة للعمال وأسرها من كافة النواحي، وشغل أوقات الفراغ. وبذلك تهتم الخدمة الإجتماعية العمالية بالعمل على رفع مستوى العمال الصحي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، معتهيئة الجو المناسب لخلق التكيف اللازم بين العامل وبيئته التي يعمل فيها، تكيفا يؤدي إلى أقصى ما يكون من الرضا والكفائية لكل من العامل وصاحب العمل، بل وللمجتمع الذي ينتمي إليه كمنهما. وتشير كذلك الخدمة الإجتماعية العمالية إلى نواحي النشاط التي لا تنتج سلعا مادية، ولكنها توجه إلى الجماعات العمالية لإشباع حاجات أفرادها المادية والمعنوية، مثل تقديم المساعدات المادية المناسبة وتنظيم الرحلات في العطل، وقد يقوم بهذه الخدمات أخصائون من مختلف التخصصات، بما في ذلك الأخصائين الإجتماعي، للوصول إلى تحقيق حصولهم - العمال - على الفائدة القصوى منها. (فهيم، 2008، 87)

تعريف الخدمة الإجتماعية العمالية:

هناك تعاريف عديدة منها:

اصطلاحا

:

يختلف مدلول اصطلاح الخدمة الإجتماعية العمالية من بلد لآخر وفقا لدرجة التصنيع، كما تطور مفهومها مع

طور المجتمع، فقد كان كل جهد يبذل نحو العمال فيما مضى كمرعاة استعدادات

العمال عند اختيارهم وتدريبهم وتخفيض ساعات العمل، ثم أخذتها الأنشطة شيئا فشيئا تدخل في

نطاقاً واسعاً للأفراد والعلاقات الصناعية واقتصرت الخدمات العمالية على المجالات التي لها صلة بعلاقات العمل .
وستنتلوا لمجموعة من التعاريف منها:

وتعرف منظمة العمل الدولية الخدمة الإجتماعية العمالية بأنها

"المنشآت والتجهيزات والأنشطة المختلفة التي تنشأ للعمال الذين يعملون بأحد المنشآت أو بفرع من فروعها والنشاط الإقتصادي صائداً وبمنظمة صناعية بهدف تحسين ظروف البيئة، من أجل إزالة أسباب التوتر وإتاحة الفرص المناسبة للعمال
وأسرهم من النواحي المختلفة وشغل وقت الفراغ . وبذلك تهتم الخدمة الإجتماعية العمالية بالعمل

على رفع مستوى العمال والصحيو الإجتماعي والثقافي مع تهيئة الجو المناسب لخلق التكيف اللازمين

العاملين وبيئتها التي يعمل فيها، تكيفاً يؤدي بالناقص مما يكون من الرضا والكفاية لكل من العامل وصاحب العمل .
(فهمي، 2008، 23)

وتشير الخدمة الإجتماعية العمالية إلى النواحي والنشاطات التي لا تتجسد على مادية ولكنها توجه إلى

الجماعات العمالية لإشباع حاجاتها أفرادها المادية والمعنوية، وقد يقوم بهذا الخدمات أخصائيو من
مختلف التخصصات، بما يؤدي بالتقديم الخدمات طبقاً لحاجات العاملين وحصولهم على الفائدة القصوى .

كما تعرف الخدمة الإجتماعية العمالية على أنها

مجموعة من الجهود والمنظمة، والوسائل الفنية التي تقوم بمهام تخصصها مهنيون أو التيمنشآت لتحقيق التكيف مع
لعامل ومجتمع المصنع، والعامل

والمجتمع الذي يعيش فيه، وتحسين ورفع المستوى الإجتماعي والثقافي والنفسي والمادي للعمال . "حيث

يؤكد هذا التعريف على نقطتين هامتين الأولى

الإجتماعية التي يعيش فيها، وهذا ما يساهم في فكها لتأثيراتها الإنتاجية دون التأثير على طاقتها الإنسانية . (شوان،

1996م، 95) الثانية العمل على رفع وتحسين المستوى الإجتماعي والثقافي والنفسي والمادي للعامل عن طريق تقديم

مجموع الخدمات الإجتماعية في شتى المجالات : الإجتماعي والنفسي والصحيو المادي للعامل .

(عيسى، سليمان، 1993، 34)

- أنها مجموعة الجهود التي يؤديها الأخصائيو الإجتماعيون في المجالات العمالية،

بقصد زيادة تلاؤم العمال مع أجواء ومسؤوليات العمل، لرفع كفاءة الإنتاج كما ونوعاً عن

طريق اشاعة العلاقات العمالية السليمة واشباع الحاجات الإنسانية للعمال .

- أنها مجموعة المجهودات الفنية التي يقوم بها متخصصون مهنيون بقصد النهوض بناحيتين أساسيتين:

1- معونة العامل على التفاعل مع البيئة التي يعيش فيها بحيث يكون قادرا على القيام بمسؤولياته.

2- معونة العامل على رفع الإنتاج بما لا يؤثر عليه كطاقة إنسانية لها كرامتها.
الخدمة الإجتماعية في التنظيمات العمالية:

أهداف الخدمة الإجتماعية العمالية:

حدد المؤتمر الدولي الثامن للخدمة الإجتماعية عام 1956 الذي عقد في ميونيخ أهداف الخدمة الإجتماعية في المنشأة الصناعية فيما يلي:

1- مساعدة العمال على مواجهة الصعوبات النفسية والمادية الخاصة بهم وأبرهم.

2- المساهمة في تحسين العلاقات بين العاملين في المنشأة.

3- معونة العمال على التكيف مع أحوال المؤسسة.

4- معالجة المشاكل المترتبة على إستخدام النساء والأحداث والعمال.

5- المشاركة في تحمل المسؤولية عن ظروف العمل، والعمل على التحسين المستمر لهذه الظروف.

6- توفير مختلف الخدمة الإجتماعية للعاملين والاشراف عليها كالتغذية والأنقالات

والترويج... الخ. (رشوان، 1996، 34)

أهم الخدمات الإجتماعية العمالية:

أو لا: الخدمات المادية: تشمل

- الخدمات الصحية - خدمات إسكان العاملين - خدمات النقل والمواصلات

- خدمات التغذية - الخدمات التعليمية والتثقيفية - خدمات دور الحضانة

- خدمات للاستفادة من الاجازة السنوية - خدمات الجمعيات الاستهلاكية
-الخدمات الإجتماعية لبعض الفئات الخاصة(العمال الجدد، والنساء العاملات،
والعمال المسنين، والعمال المعوقين. (رشوان، 1996م، 91)

ثانيا: الخدمات المعنوية: تشمل

- علاقات العمل-التدريب المهني-الأجور (لما لها من أثر في رفع الروح المعنوية والشعور
بالإنتماء للمنشأة).

أدوار طرق الخدمة الإجتماعية العمالية:

1- دور طريقة خدمة الفرد في المجال العمالي:

يحاول أخصائي خدمة الفرد في المجال العمالي أن ينال العامل حقوقه الآتية:

- الحقوق الإقتصادية التي تتمثل في الأجر، العلاوات الدورية، المشاركة في
الأرباح، المكافآت التشجيعية، المعاش، مكافآت الإبتكار.

- الحقوق الصحية التي تتمثل في تحديد ساعات العمل الاسبوعية، الاجازات،
التغذية،الكشف الدوري،أجراء الجراحات، الأمن الصناعي.

- الحقوق الإجتماعية، المتمثلة في العمل الذي يناسب مؤهلات العامل،الاجازات السنوية،
التأمينات الإجتماعية، الحماية من الفصل والتعسف

-الحقوق الثقافية، كالتعليم ومحو الأمية، الاطلاع، البعثات الداخلية، الرحلات العملية...

- الحقوق السياسية التي تتمثل في ممارسة الديمقراطية، الاشتراك في الإدارة، حق

التصويت.(رشوان، 1996، 78)

دور الأخصائي الإجتماعي في المجال العمالي :

والدور الرئيس للأخصائي الإجتماعي هنا هو مساعدة العيل عل مواجهة مشكلاته التي يمكن
حصرها فيما يلي:

- المشكلات الصحية- المشكلات الأبرية- التغيب عن العمل-التشاجر مع الرؤساء -

التمارض-الشعور بالإضطهاد..

ويقوم الأخصائي هنا بدراسة المشكلات من كل جوانبها ومن ثمة تشخيصها، ووضع خطة العلاج لهذه المشكلات، والذي قد يكون علاج بيئي أو ذاتي أو هما معا.

يتجلى دور الأخصائيا لإجتماعي في المصنع فيما يلي:

- إكساب العمال الإتجاهات الأيجابية تجاه المصنع وزيادة الأنتاج.
- تنمية الإتجاهات نحو تحمل المسؤولية والكفاءة وإحترام العمل.
- تكوين الجماعات المختلفة في المنشأة الصناعية.
- دراسة الجماعة والوقوف على هو أياتها وتطلعاتها وإحتياجاتها.
- العمل مع الجماعات الرسمية داخل المصنع.
- العمل مع الجماعات غير الرسمية لوقوف على مشاكلها وإتجاهاتها، ودمجها في عملية الأنتاج.
- تنمية القيادة داخل العمال.
- تنمية الشعور بالولاء والأنتماء للمصنع.
- مساعدة الجماعات على الاستعانة بالإمكانيات خارج المصنع سواء الإمكانيات المادية أو البشرية.
- زيادة وعي العمال بتنمية الأنتاج، وعلاقته بالتنمية والتقدم.
- يساعد الجماعات على تكوين علاقات قوية بينها وبين بعضها.
- مساعد الجماعات على تكوين علاقات طيبة مع إدارة المؤسسة.
- مساعدة الجماعة على وضع البرامج التي تواجه إحتياجاتها.
- مساعدة جميع أعضاء الجماعات للمشاركة في البرامج.
- مساعدة الجماعة على تنويع البرامج داخل الجماعة.
- مساعدة الجماعة على إحترام القيادة والتبعية.
- مساعدة الجماعة على إحترام النظم واللوائح الخاصة بالجماعة والمؤسسة.
- مساعدة الجماعة على التماسك والترابط بينها.

-مساعدة الجماعة على تقييم نفسها وبرامجها، بحيث نستطيع الوقوف على الجوانب
الإيجابية، والجوانب السلبية التي يجب القيام بتعديلها وتغييرها.. (فهمي، 2008م)

المبحث الرابع: الخدمة الإجتماعية في مجال الطفولة:

الرعاية هي مسئولية كل أجهزة ونظم المجتمع بلا استثناء، ويؤكد أهمية هذا القطاع العريض ومدى المكانة الإجتماعية الاستثمارية (الإقتصادية) التي يمثلها، فهو يشكل ثقلا قويا ليس فقط في مجتمعنا السوداني، وإنما في كافة المجتمعات الشرقية والغربية قاطبة. ورعاية الطفولة هي كل الجهود التي تبذل لكي ينمو الطفل ويتطور بتطور المواقف الإجتماعية التي يمر بها، فيكون أكثر قدرة على مواصلة الحياة وأقل عرضة للمشكلات التي يمكن أن تعترض حياته بكل أشكالها، والرعاية الشاملة للطفولة هي مجموعة البرامج والأشطة والخدمات الصحية والإجتماعية والتعليمية والتثقيفية والتنشئية والأخلاقية والصحية، التي يحتاج إليها الكائن الحي منذ ولادته حتى نهاية الحياة، والتي تظهر جلية واضحة في سلوكياته وتعاملاته مع الآخرين.

ومن الثابت أن الإنسان حينما يولد يكون كئنا بيولوجيا صغيرا، وحتى يصبح قادرا على النمو لابد من تقديم خدمات صحية ونفسية من مأكّل وعلاج ووقاية وحب وإهتمام... الخ لهذا الجهاز البيولوجي. وحتى لا يكون هذا الفرد مجرد جسم، لابد من تقديم ألوان من الرعاية التعليمية والتثقيفية والتنشئية والصحية... الخ في حدود قدراته وإمكانياته التي تزداد يوما بعد يوم، وهكذا تتقدم له الخدمات الإجتماعية ليكون "إنسانا إجتماعيا" قادرا على التعامل والتفاعل مع الآخرين داخل أسرته وخارجها، وهكذا تكون "لديه حاسة الأنتماء والعضوية التي تعطية كافة حقوقه، وتملى عليه كافة مسئولياته تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه بيئته وجيرته وتجاه مجتمعه. (يوسف، 2003، 33)

والخدمة الإجتماعية "كمهنة إنسانية" تتعامل مع الإنسان في صورته الثلاث، لا تتفرد بهذه الخدمات، وإنما قد تكون مختصة بخدمات الإجتماعية التي تبدو ناقصة في محيط الأسرة، وفي الوقت نفسه تتعاون مع كافة الأجهزة والمنظمات والهيئات والمؤسسات الصحية

والتعليمية والترويجية والدينية والرياضية والثقافية التي تقدم بقية الخدمات، وأنكان نلاحظ أن "المؤسسة الإجتماعية" التي تتعامل "مع الطفل" هي التي تقدم له كافة الألوان المتعددة من الخدمات سائلة الذكر".

أن مرحلة الطولة هي من أهم المراحل، التي يمر بها الكائن لما تشكله من خطورة على حياته بل وعلى تشكيل مصيره النفسي الإجتماعي بصفة عامة وأن النظرة إلى الفرد على أنه "نظام سلوكي" قد يكون أمرًا بسيطًا، ولكن التعقيد الواضح في سلوكه مع الآخرين، على مدار الزمن، هو إلى درجة كبيرة "أنعكاس لتركيبه البيئية الأثرية" التي يوجد فيها، وعلى ذلك فإن مرحلة الطفولة هي "تلك المرحلة التي قد يتحدد على أساها السلوك البشري، وذلك في ضوء التركيبة (البيولوجي والسيولوجي والإجتماعي) للأثرية، التي يولد فيها الصغير.

ولأن هذه المرحلة من أهم المراحل التي يشكل فيها الفرد، ويتحول من "كائن بيولوجي إلى "كائن إجتماعي" فإنها تتسم بعدد من "السمات البيولوجية والنفسية والعقلية" وتحول الأثرية أن تغير من هذه السمات في ضوء المعايير والقيم الإجتماعية التي تسود الأثرية إبتبارها جزءا من المجتمع الكبير. وإذا كانت هذه المرحلة قد تسمى مرحلة الحضانة ورياض الأطفال والسنوات الست الأولى في حياة الفرد فإنها تتطلب عديدا من الاحتياجات الفردية، والتي تتمثل غالبا في:

1. حاجة الطفولة إلى حياةأسرية مستقرة وثابتة.
2. الحاجة الحق في الرعاية الشاملة (المتكاملة)، وذلك بغرض إحداث النمو المتكامل.
3. الحاجة إلى التنشئة الدينية السليمة، لكي تكون لديه مجموعة من القيم والأخلاقيات التي تكون بصدد العون أو الواقع نحو حياة أفضل.
4. الحاجة إلى اللعب والترويح والنشاط البدني والعقلي، ولهذا فإن اللعب يعتبر من أهم الرسائل الفعالة، التي تكون طفلا سليما جسمانيا ونفسيا وعقليا، فلا يكون هناك نمو سايكولوجي دون اللعب فهو وسيلة لإثارة السلوك الاستطلاعي ثم السلوك الأبتكاري فيما بعد.

5. الحاجة إلى الشعور بالأمان والانتماء والاطمئنان النفسي في ضوء الرعاية الأبوية ثم الأثرية كلها سواء في وجود الأبوين، أو إذا ما حدث تغيير، حيث من الواجب أن يحل الأخوة الكبار محل الأبوين في الحالة الأخيرة (ابو العزيم، 1987).

وتقوم الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية متخصصة بتقديم كافة ألو أن الرعاية والوقاية لقطاعات المجتمع المختلفة من أطفال وشباب وعمال وكبار السن... الخ ليس فقط في الظروف الطبيعية التي تمر بها هذه القطاعات وإنما قد يكون التركيز أكثر تأكيداً حينما تتعرض هذه للأزمات أو المشكلات التي قد تحول دون قدرتها على تحقيق أهدافها وطموحاتها التي يجب أن تختلف من زمان إلى زمان، كما تختلف من مكان إلى مكان.

فالطفولة -وهو موضوع حديثنا- منها السعيدة التي تمر حياتها بصورة طبيعية أو أشبه بالطبيعية ومنها الطفولة التي تحد بعض العوامل السلبية أو المرضية من قدرتها على النمو الطبيعي أو المتكامل وهو النمو العادي بالنسبة للفرد تحت كل الظروف، ولذلك يطلق على هذه المهنة "بحق" أنها المهنة الإنسانية التي تتعامل مع كافة القطاعات البشرية من كبار وصغار نساء أو رجال في صورة فردية أو جماعية أو مجتمعية. (ابو العزيم، 1987، 55).

لذلك فإن هذه المهنة تتطلب إمكانيات بشرية على مستوى معين من العمل والمهارة والذكاء والخبرات التي تختلف من مجال إلى مجال، ولعلها بسبب واضح وجلي أنها لا بد أن تكون بم تخصصها على قدر عال من الكفاءة في مجال المرأة وبالتالي في مجال الطفولة الذي يتطلب دقة ووعياً وفهماً لتشكيل هذه العجينة منذ بداية حياتها بأسلوب سوي هادف ومخطط لضمان مجتمع ناضج يكاد يخلو من المشكلات والهتات.

وعليه فإن هناك بعض الأسس التي تضعها المهنة لتكوين المواطن الصالح منذ الصغر والتي يمكن أن تتمثل في:

1. التركيز على الاحتياجات الأساسية للطفولة من بيولوجية ونفسية واجتماعية وصحية مع الإهتمام بالمرأة "كوسط اجتماعي" ملائم لاحتياجات النمو المتكامل من خلال إشباع هذه الحاجات.

2. مواجهة العقبات التي يمكن أن تعترض الأمرة وهي بصدد قيامها بالوظائف الإجتماعية المختلفة، لأن هذه الوظائف هي المناخ الطبيعي للنمو.

3. إذا لم يتوفر المناخ الأري الصالح لتربية الصغار أو لإشباع احتياجاتهم فأن المهنة تسعى إلى إحداث التغيير اللازم أو التعديل المناسب في هذا المناخ إما بإصلاح مسار التفاعلات المتبادلة بين أعضاء الأمرة بإستخدام طرق الخدمة الإجتماعية المهنية والتي تختلف تبعا لطبيعة المشكلات، وإما بتغيير هذا المناخ وأساليب التغيير متعددة.

4. تتعاون المهنة مع المهن الأخرى في تكوين الاخصائى الإجتماعي المعد الإعداد المهني الملائم لكي يكون أكثر مقدرة ومهارة في التعامل مع الطفولة، وأهم ما تركز عليه المهنة في هذا الصدد هو تعرف "سيكولوجية الطفولة(ابو العزيم، 1987، 56).

وتتلخص هذه السيكولوجية في الوقوف العلمي والعملي على طبيعة الطفولة عامة وعلى طبيعة الطفل الذي تتعامل معه بصفة خاصة فهناك خصائص قد يشترك فيها عديد من الأطفال ولكنها تختلف تحت مبدأ الفروق الفردية، خاصة عندما يعق الطفل تحت طائلة مشكلة معينة، تتطلب علاجا معيناً سواء أكان هذا العلاج سرياً أم يحتاج إلى وقت معين.

5. تقوم المهنة بالتعاون مع مهن أخرى بالإسام في إشباع احتياجات الطفل الأساسية البيولوجية والنفسية والإقتصادية والعقلية" واطعة في إعتبارها دائماً العمل على إحداث النمو الشامل المتكامل المتوازن وأنه لا يمكن فصل هذه الاحتياجات؛ إذ هي مرتبطة ببعضها البعض، وأن هذه الاحتياجات ليست قاصرة على الطفولة فقط، وإنما هي في واقع الأمر تختص بالفرد منذ ولادته وحتى نهاية الحياة، والاختلاف يمكن فقط في أسلوب إشباع هذه الحاجات من فرد إلى فرد، حسب النوع والسن والقدرة على اكتساب الخبرات المصاحبة لهذه الحاجات.

6. على الأخصائى الإجتماعي أن يعرف أن هناك فرقا بين نقص الحاجة وإنعدامها، كما أن عنليه أن يدرك ويعي ويعرف أن هناك قدرات لدى الطفل في الحصول على الحجة أو التعامل معها في ضوء خبراته؛ بهدف تسهيل مهمة التعامل مع الحاجات الأساسية لنمو الطفل، ومع

الطفل نفسه لكي يستفيد بصورة طبيعية من هذه الحاجات. وعلينا ملاحظة أن العلاقة بين الأخصائيا الإجتماعي وبين الأسيرة خاصة الأم هي الصلة الوثيقة في هذه العملية الديناميكية. (توفيق، 128)

يتناول هذا الجزء الخدمة الإجتماعية ورعاية الطفولة ويصعب نتناول هذا الموضوع دون الإشارة إلى الخدمة الإجتماعية والأمره ورعايتها، فهما متلازمان ومترابطان، والحديث عنهما معا يؤدي إلى التكاملية وتوضيح ما تعنيه بالنسبة لهذين المجالين، بل لقد درج كثير من الكتاب على تناول الموضوع تحت عنوان "الخدمة الإجتماعية ورعاية الأمره والطفولة" ونبدأ بالقول أن رعاية الأمره والطفولة ميدان متخصص من ميادين الخدمة الإجتماعية بهدف تقوية أو اصر الوحدة الداخلية للأمره والمحافضة على تماسكها وحفز طاقات الزوجين والإرتقاء بإمكانياتهما الوالدية، وكذلك حفز طاقتهما، والإرتقاء بإمكانيات أعضاء الأمره الباقية، وتيسير السبل أمام الأمره لتشارك في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع. (ابو العزيم، 1987، 70).

ويمكن أن تتضمن هذه الرعاية أنشطة وبرامج تعليمية وإرشادية وتوجيهية ترمى إلى تحسين طرق وأساليب رعاية الطفولة والعلاقة الوالدية وإكتشاف الأساليب التي تعين الأمره على التكيف مع الظروف والأحوال المتغيرة في هذه المجتمعات.

أن جميع برامج وخدمات الرعاية الإجتماعية الأبرية تهدف مساعدة الأفراد للتمتع بحياة نفسية وإجتماعية راضية وإعانتهم للأشتراك في حياة الجماعة ومساهماتهم في المجتمع المساهمة الفعالة، كما تعمل هذه البرامج والخدمات على زيادة قدراتهم الشخصية والأبرية في عمليات التكيف المطلوبة. والوظيفية هي مجموعة من الأدوار الإجتماعية الحيوية التي يؤديها الفرد أو الجماعة أو المجتمع الصغير أو النسق الإجتماعي أو البناء الإجتماعي لتحقيق شيء معين أو مجموعة أهداف محددة تتناسب مع طبيعة الفرد أو الجماعة أو النسق... إلخ، وهذا يعني أن هذه الأدوار الوظيفية مهمة بل ورئيسية لبقاء وإستمرار الفرد أو

الجماعة في المجتمع، حيث هي في النهاية مجموعة التوقعات الإجتماعية التي يتوقعها المجتمع من أفرادها أو جماعاته أو مكوناته المختلفة. (عبد العال، 1986، 88)

وتتظر الخدمة الإجتماعية إلى الأثر كجماعة صغيرة لها أهدافها وعلاقتها الخاصة وأن كل فرد من أفرادها يقوم بدور معين في نشاطها، وهي في هذا المجال ليست مجرد أفراد فحسب بحاجة إلى التوجيه، ولكنها شيئية منظمة أنصهرت فيها شخصيات أفرادها في علاقات إجتماعية والخدمة الإجتماعية كمهنة ديناميكية متغيرة عليها الا تنكمش في حدود العمليات التأهيلية فحسب، بل عليها أن تتطوّر لتتعامل مع قضايا التغير الإجتماعي والإقتصادي والتفاعل مع تلك القضايا وتساعد على إيجاد حلول لها". وإذا كانت الخدمة الإجتماعية المهنية الحديثة قد اتجهت في السنوات الأخيرة إلى التأثير المباشر في قدرة الإنسان "كفرد" أو كعضو ينتمي إلى مجتمعات وكذلك في إمكانياته على المواجهة الفعالة للمشكلات الإجتماعية التي تواجهه والمصاحبة لزيادة الحاجات الأساسية الملحة المرتبطة بعوامل التغير الإجتماعي المفاجئ أو المخطط وذلك بإتباع أساليب الاستشارة والتأثير المباشر الفعال، فإن الخدمة الإجتماعية بهذا المعنى أصبحت إحدى المهن الأساسية، التي يمكنها أن تضع للأثر والطفولة الخطوط الأساسية التي تسيّر عليها في الحالات العادية وحين وقوعها تحت طائلة مشكلة ما، لتحديد الخطوط العلاجية اللازمة للتقليل من حدة هذه المشكلة في ضوء العلاقة الوظيفية بين المهنة والأثر ومكوناتها. (عبد العال، 1986، 89)

وعلى الرغم من تعدد الإهتمامات لمهنة الخدمة الإجتماعية، وعلى الرغم من إتساع نطاق برامج وخدمات الرعاية الإجتماعية، فإن هناك إهتماما واضحا من المجتمع بكل أجهزته وتشريعاته الأساسية لمواجهة المشكلات التي لها أثر سيء على البيئة الإجتماعية، ومن هذه المشكلات الصراعات الزوجية والتوافق الأثري والمشكلات الإقتصادية للأثر، والتي لها أثرها السيء السلبي على أفراد الأثر خاصة الأطفال لأنهم في أشد الحاجة إلى الرعاية الوالدية والإحساس بالأمن والأمان في كنف النسق الأثري.

وتتظر الخدمة الإجتماعية إلى القيم إبتبارها المسؤولة عن سلامة العملية القيادية داخل الأسرة إذ أن تمسك الوالدين بالقيم السليمة يساعد على نمو الأطفال داخل الأسرة نموا سليما وأن عدم تمسكهم بالقيم الأخلاقية يكون إتجاهات غير سليمة داخل الأسرة مما ينشأ عنه خلاف بين أفرادها، وقد يعرض الطفل للانحراف كذلك تنظر الخدمة الإجتماعية إلى المستوى الثقافي باعتباره مسئولا عن درجة رعاية الأسرة لأبنائها ومعرفة الطرق السليمة لتثنتها لتأثير المستويات الثقافية في أسلوب الحياة في الأسرة فالأسرة تهتم بالتعليم ينشأ أبنائها عادة تثنتة سليمة، أما تلك التي لاتهتم بالتعليم فينشأ أبنائها عادة من الجهلة الذين يسهل أنحرافهم كما أن الأسرة التي تتهار قيمهما يمتص منها الأطفال هذه القيم المنهارة وقد يتعرضون للانحراف. (عبد العال، 1986، 89)

للخدمة الإجتماعية تقاليد راسخة في مساعدة الطفل، إذ تعمل جاهدة من أجل ترجمة حقوق الطفل إلى برامج وخدمات من أجل إشباع احتياجاته وتوفير أساليب نموه وتضع في الإعتبار دائما الارتباط العضوي بين الطفل وأرته والمحيطين به وتؤمن الخدمة الإجتماعية في ممارساتها لنشاطها المهني في المجالات المختلفة بأنه لا جدوى من جهودها في أي مجال من المجالات ما لم يؤخذ في الحسبان (الأسرة ومكوناتها كمحور وعامل مشترك لعملية المساعدة) وأن أي جهد يبذل دون مراعاة ذلك يصعب أن يصاحبه النجاح، ولذلك كان إهتمام الخدمة الإجتماعية بالتنظيم الأري بمشتملاته واضحا جليا. (البطريق، 2000، 216-217)

والعلاقة الوظيفية بين مهنة الخدمة الإجتماعية والإستقرار الأري لها بداية ولها وسط ولكن ليس لها نهاية وذلك لأن النهاية تعني توقف الحياة أي توقف الحركة سواء من الناحية المهنية أو من ناحية البناء الأري. والمقصود بالحركة هنا مجموعة العمليات الإجتماعية المهنية التي تمارسها المهنة والأسرة في علاقتهما معا من خلال موقف إجتماعي معين، والأخصائيا إجتماعي المهني يعتبر همزة الوصل في العلاقة الوظيفية بين مهنة الخدمة الإجتماعية وبين النظام الأري وتركيباته ومضامينه، وهو في حاجة إلى المزيد من الخبرة

والمعرفة المتجددة لأثناء دراسته فحسب، بل وبعد هذه الدراسة وحتى نهاية المطاف، فالتعلم عملية مستمرة ومتجددة والتدريب ضرورة واجبة طالما أن الأخصائي يمارس وتتعامل الخدمة الإجتماعية أساسا بطرقها الثلاث مع موقف يتمثل في عميل أو أكثر من عميل في مشكلة معينة بغرض تحقيق التوازن بين الفرد العميل وبين الموقف أو بين العملاء بيد أن الإهتمام من الناحية التنظيمية قد ينصب على الشخص موضوع المساعدة ثم الإتجاه إلى الضغوط الخارجية أي بقية العملاء بنفس الأساليب وبأثار نفسية. (عثمان، 2002، 87)

والمشكلة الأخرى ما هي إلا اضطراب وظيفي في الأداء الأخرى، ومن ثم في الأداء المجتمعي ومن هذا المنطلق فإن العملية المهنية تتطلب ممارسة ناضجة وفعالة مع الأثر كالأفراد ثم كجماعة واحدة لإحداث تعديل أو تغيير في القدرة الشخصية ثم الجماعية للتغلب على مقومات هذا الأضراب، الأمر الذي يعيد للأداء الوظيفي أو للأدوار قوتها وإستمرارها ومن هنا فإن أكثر من طريقة من طرق الخدمة الإجتماعية يمكن أن تمارس مع الموقف الأخرى فقد تكون المقابلات الفردية، الصيغة الأولية في التعامل تليها المقابلات الجماعية حيث لهذا النوع من المقابلات أهمية في إعادة المناخ الأخرى الطبيعي الذي يتسم بالحرارة والإثارة وعرض الأفكار والإتجاهات وتكون المحصلة بروز دور كل فرد في مدى إحساسه ومساهمته الفعلية في إيجاد حلول للمشكلة الأخرى، وهكذا ينوب الفرد في الجماعة وتبقى الجماعة بهدف واحد وشكل واحد ولكن من خلال أدوار تنظيمية متعددة وهذا هو أكثر الأساليب العلاجية حدثا في مجال الأثر الحديثة. (عبد العال، 1986، 90)

ومما تقدم نجد أن العميل في الموقف الأخرى يختلف عنه في نوعيه المواقف أو المشكلات الأخرى فهو يعيش وسط أعضاء وليس بمعزل عنهم، وهو بهذا مسئول أمام هؤلاء الأعضاء عما يمارسه من أدوار كما أنه مسئول عن سلوكه تجاه الموقف وتجاه الأثر. ولذلك فإنه يتحتم على الأخصائي الإجتماعي الذي يتعامل مع مشكلة أسرية أن يوجه هذا العميل إلى أفضل الأدوار وأكثرها تناسبا مع الأثر وإلى أكثر أنواع السلوك إيجابية وهذا للاستفادة من الإمكانيات المتاحة بالمجتمع وبمصادر الخدمات المتنوعة، سواء المتمثلة في النظم القائمة

أو التشريعات أو الهيئات أو المؤسسات أو القوانين. وكل هذا يتطلب من الأخصائى الاجتماعى توجيه العمل داخل الأسرة وخارجها لأقصى استفادة ممكنة من هذه الإمكانيات والموارد والطاقات وعلينا أن نضع فى الإعتبار أن المجتمع فى علاقته بالأسرة لا يعتمد فقط على وجود مشكلة أسرية معينة، وإنما العلاقة تبدو واضحة أيضا فى الحالات العادية حيث يصبح دور المجتمع أساسا منطلقا من مبدأ تحقيق الكفاءة الإنتاجية للأسرة، ومن ثم تحقيق مستوى عال من المعيشة عن طريق المشروعات الحيوية، التى تكون فى متناول قدرة وطاقة أعضاء الأسرة (كوحدة)، وبالاعتماد أيضا على برامج الترويج الثقافية والفنية والاجتماعية الموجهة لطاقات أعضاء الأسرة سواء للصغار أو الشباب وحتى مرحلة الشيخوخة. وتأسيسا على ما تقدم نلخص الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية إلى النقاط المحددة التالية، عندما تقدم خدماتها وألوان الرعاية الاجتماعية فى محيط الأسرة والطفولة:- (عبد العال، 1986، 94)

1. الأسرة عماد المجتمع وبالتالي وبالضرورة تتأثر وتتوثر فى الوقت نفسه كل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع بأنعكاساتها وأبعادها المتعددة.
2. دور الفرد فى المجتمع أيجابا أو سلبا يشكل وتتحدد سماته ومعالمه الرئيسية على ضوء البيئة الأسرية الي يعيشها الفرد منذ مراحل نشأته الأولى ومراحل نموه المتعاقبة، بما ينعكس فى النهاية على مجتمعه ككل.
3. كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تعانى منها المجتمعات هي -وفى الوقت نفسه- نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع وأيضا سببا لها أو فى تقاومها.
4. يصعب أن لم يكن يستحيل علميا مواجهة المشاكل التى تعانى منها المجتمعات منفردة أو بحلول جزئية، فالمشاكل التى تعانى منها المجتمعات مشاكل مركبة، بمعنى أن لكل منها أسبابها الرئيسية والفرعية المتداخلة فى مشاكل أخرى غيرها، وأنأختلفت حدة كل منها وتعاونت فيما بينها وفقا لمقاييس نسبية قد تختلف وجهات النظر حولها بين فرد وآخر.

وهذا يفرض أن تكون الحلول مركبة أيضا بمعنى أن تكون هناك مواجهة شاملة ومتكاملة للمشاكل الاجتماعية الإقتصادية في الوقت نفسه وعلى القدر نفسه من الإهتمام، ووفق خطط وبرامج عمل علمية على النطاق القومي.

أن الخدمة الاجتماعية بطرقها واستراتيجياتها وتكتيكاتها وأساليبها وأدواتها ومبادئها التابعة من فلسفتها لها دور أصيل في تنمية المجتمع في كافة المناحي والمجالات ومن هنا يبرز دورها التنموي في خدمة أهداف وخطط المجتمع وفي خدمة الإنسان والإرتقاء به. ولا شك في أن المجتمعات تتعرض في مسيرتها الحضارية لعدد من المشاكل والصعوبات والمعوقات بصفة عامة، وتزداد حدتها في مجال أو أكثر من مجالات نشاطها، وهنا أمر طبيعي غير مستبعد خاصة وأن أغلب ما تعاني منه المجتمعات يرجع إلى قصور في الإمكانيات المتوافرة لها تجاه طموحات تسعى لتحقيقها. (عبد العال، 1986، 95)

5. أنه على نطاق الأثرة من الطبيعي أن تتعرض أو تعاني الأثرة من مشكلات منها ما هو عارض أو طارئ نتيجة لمواجهة الأثرة لموقف أو ظروف معينة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو من منازعات قد تنشأ بين الزوج والزوجة أو بين الوالدين والأبناء، وهذه كلها مشاكل أو منازعات تنتهي بانهاء الموقف أو الحدث المسبب له، وذلك إذا أنحصرت فقط في إطار هذا العرض الطارئ ولم تتعداه، أي لم تكن بمثابة انعكاس لمشكلات عميقة الجذور بعيدة الأغوار بين أفراد الأثرة الواحدة، وقد يكون من الصعب الوصول إلى حلول حاسمة لها خاصة وأنها كاملة تخرج بين الحين والآخر وفي شكل منازعات بين أفراد الأثرة، وتظلمهم بجو من الكآبة والقناتمة يعيشون في كتفه في حالة عدم الرضا وعد ما للإستقرار العائلي، بما ينعكس على أفراد الأثرة في حياتهم وتصرفاتهم سواء منها ما يدور داخل الأثرة أو خارجها متصلا بالمجتمع الذي يعيشون فيه.

6. تتكون وتشكل شخصية الإنسان بمكوناتها العقلية والوجدانية، وهي التي يتحكم في إطار حركته في الحياة ومع المجتمع سلوكه، تصرفاته، أفعاله، نظرته للأمور والأشياء، عاداته وقيمه... إلخ، بما ينعكس في النهاية على نطاق أسرته الصغيرة ومجتمعه، وتتمثل في نفس

الوقت في البعد النفسي العميق الجذور في غالبية لمشكلات والمنازعات الأسرية في حولة لردّها إلى أصولها وأسبابها الرئيسية من الناحية العلمية.

للمشكلات والمنازعات الأسرية أثرها البالغ والخطير على نفسية الطفل خاصة وأنها المرحلة الرئيسية التي تشكل فيه وبها مكونات الطفل الشخصية، فطفل المرأة اليوم هو رب أسرة أخرى في المستقبل. ومن هنا تكون حقيقة موداها أن تلك المشكلات والمنازعات لها انعكاساتها على المجتمع ككل، مؤثرة ومتأثرة به ولذلك كانت إهتمامات الخدمة الإجتماعية بكل من الأم والطفل والمحيطين به. (عبد العال، 1986، 97)

المبحث الخامس:

اسهامات الخدمة الإجتماعية لحماية الطفولة من مخاطر العمل:

تحظى ظاهرة عمالة الأطفال بإهتمام العديد من الهيئات والتخصصات العلمية التي تدرس وتتابع مختلف الظواهر المجتمعية لأيجاد الحلول لها أو على الأقل التخفيض من حدوثها والوقاية منها قدر الإمكان .

وتعتمد الخدمة الإجتماعية على جهود وخدمات وقائية عن طريق مؤسسات المجتمع أنطلاقاً من المرأة إلى آخر مؤسسة إجتماعية .تتولاه بتنفيذ دور الخدمة في تخفيض الظاهرة أو الحد منها .

• طرق الخدمة الإجتماعية لوقاية الأطفال العاملين من منظور إجتماعي وإقتصادي:

1. الوقاية في مجال المرأة :

المرأة المتناسكة التي يسودها الإحترام المتبادل والتفاهم تكون بمثابة التربة الخصبة لنمو الأطفال وحماية لهم من العمالة فالمفتاح الأساسي الذي يسمح للأهل القيام بدور الوقاية من وقوع أبناءهم من العمالة يكمن في أن يعطي الأهل الأبناء القدوة الحسنة المستمدة من قانون المجتمع وقيمه وبهذا تتحقق النشأة الإجتماعية السليمة القائمة على الضبط الإجتماعي والرأي هو أهم وسيلة تستعملها العائلة في هذه العملية عن طريق تنظيم وتقسيم المجال

الإجتماعي بين الأفراد وداخل المرأة (عقاب ، 1994 ، 209)

والأسر تعيش تحولات جذرية غيرت نظامها وتقليدها وأثرت بشكل كبير على دور الوالدين في الأسر وخاصة من ناحية الإهتمام بتربية الأولاد ورعايتهم فالأم أصبحت منافسة للرجل في سوق العمل والرجل إما غائب أو يقضي وقته في العمل وأوقات الراحة يمضيها في مشاهدة التلفاز أو تصفح هاتفه أو في مكان آخر بعيد من أولاده مما يجعله محرومين من رعايته ولعل هذا جعل الكثير من الدول تسن قوانين صارمة ضد من يهمل أولاده .

كما أن من أهم أساليب الوقاية داخل الأسرة هو إعداد الأبناء لأبوة بالبذرة الطيبة وإعدادهم للحياة الزوجية الأكثر أهمية وبهذا تشكل المرأة القادرة على تقديم الرعاية والتربية الصالحة المتكاملة ، ويجعل الأباء يوفون بحقوق الأبناء من النفقة والتسوية بينهم مما ينمي الشعور بالحب والإخاء بالانتماء للأسر هم (الصيلفيح ، 1986 ، 330)

وأهم هذه الحقوق :

1. حق التربية السليمة والرعاية المتكاملة .

2. الرعاية البدنية .

3. حق الأبناء (العاطفة)

2. الوقاية في مجال المدرسة

يعتبر الدور الوقائي للمدرسة من عمالة الأطفال من عمالة الأطفال إبتبارها ثاني مؤسسة إجتماعية تأتي بعد الأسرة ، وما يمكن أن تقوم به المدرسة من عمل وقائي للمتمرسين من الواقع في العمالة وتكمن الأهمية المتمز أيدة للدور المدرسة الوقائي في أنها اصبحت الي حد بعيد المكان

الذي يمكن فيه اكتشاف حالات الأسر الذين يبدون ميول أطفالهم الي العمالة لذا لابد من وجود خدمات ارشادية إجتماعية لكل مدرسة إبتبارها جهاز أذار مبكر يكشف عن الاحداث الذين تظهر عليهم اعراض المشكلات السلوكية ، كما أن وجود المعلمين المدربين جيدا يساعد في الكشف عن مثل هذه الحالات والعمل علي علاجها ، ويشتمل دور

المدرسة الوقائي

فيما يلي :

أ- دراسة الاحتياجات

ب- تحقيق التعاون والتفاهم المتبادل بين هيئة التدريس والتلاميذ

ت- تاهيل المعلمين قبل دخولهم مجال التدريس

ث- وضع برامج مدرسية مناسبة للتلاميذ

ج-المساهمة في تكوين مجلس الأباء وجعل المدرسة مركز اشباع للخدمات المجتمع

(الخشاب،1985، 162)

3- الوقاية في مجال العمل :

يميل الطفل المراهق في هذه المرحلة العمرية الي اعمال ومهن كثيرة مما تكون سبب في عمالته لاته في سن بدا يشعر أنه اهلا للعمل وقدرنا للاستغناء عن ولديه ا وأن يتجه للعمل للأسباباقتصادية وأسرية عسيرة ومما ينجم عنها تاثير سلبي عليه وهذا ما جعلنا نتكلم عن الجانب الوقائي للطفل العاملين في مجتمع العمل ، لأن كثيرا من الدول غير قادرة علي مساعدة الأطفال الفقراء مما يحتم عليهم العمل وفي هذه الحالة . يجب

أن تكون هناك شروط قانونية في العمل الذي يقبل عليه الأطفال تجنبنا لاستقلال .

وللذلك يسن تحديد نوع العمل الذي يسمح به لأطفال والسن القانونية لكل مهنة

وعدد ساعات العمل .وأوقاتة (الجمالي ، 1993،107)

1-الوقاية عن طريق وسائل الإعلام :

عن طريق الاذاعة والتلفزيون من جانب و من جانب اخر عن طريق الجرائد والكتب والمجلات.

5- الوقاية عن طريق الجهود الجماهيرية :

لايمكن الاعتماد علي برامج ومخططات الخدمة الإجتماعية في مختلف المجالات

الوقائية للعماله الأطفال دون اشراك أفراد المجتمع فيها ولاستفادة من اراهم وجهودهم التيزيد

من نجاح الحلول مع تذودهم بالوسائل التي تمكنهم من القيام بدور فعال في مجال الأطفال العاملين في الورش الصناعية ويأتي ذلك من خلال الاتي :

أ. كسب ثقة الجمهور ودعمه للسياسات في المجال الوقائي وخاصة سياساتالدفاع الإجتماعي

ب. نشر الوعي في أوساط الجمهور وتغيير نظرتة السلبية إتجاه الاحداث لأن الأمر يهم كل أفراد المجتمع من باب الشعور بالمسؤولية

ت. حث أفراد المجتمع على اداء الخدمة الإجتماعية بدلا من بقاءه في موقف سلبي يفضي حتما الي إرتفاع معدلات عمالة الأطفال وتقع اثاره الضارة .

ث. علي عاتق المجتمع . لأيكن ذلك الا من خلال نشر الوعي لأن الفرد لما يحس أنه مسؤول إجتماعا يستيقظ ضميره ويهب بدافع الحير في أعمال ومنح كل طاقته وإمكانيته من شأنه تخيف حدة الضرر الذي اصابهم بسبب حالة عمالة الأطفال (رمضان،2001، 325).

تطرقنا لمختلف المجالات التي يمكن أن تعتمد عليها الخدمة الإجتماعية في وقاية الأطفال العاملين في الورش الصناعية لأنها في هذا بحاجة ماسة إلى وقاية أكثر من العلاج وإختصار للجهد والوقت وتخفيف الضرر الذي يلحق بالأطفال في الحالات المرضية التي تقود بالوقوع في الجرائم من جهة وتخفيف الأضرار التي قد تلحق من هذه الظاهرة بالمجتمع ككل وتصبح ميزة يستقلونها الجماعات المنحرفة من الكبار ويصبح كل المجتمع يشمئز لهذه الظاهرة ولا يجد لها حل .

لا يمكن للخدمة الإجتماعية الإستغناء عنها في مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال في الورش.

المجال الصحي والبيئي:

طرق الخدمة الإجتماعية من منظور صحي وبيئة :

في ظل التأثير السلبي الذي تختلقه الأمراض والإصابات المرتبطة ببيئة العمل على صحة الأطفال العاملين في الورش الصناعية مرتبطة بآثارهم وبالتالي على أسرهم والمجتمع وبذلك إزدادت التوعية حول الصحة وبيئة العمل في العالم بأكمله.

ليس كل العوامل البيئية المحيطة بالطفل سلبية بالطبع أن هناك من العناصر والعوامل ما هو إيجابي ومحفز وضروري ، ومن هنا يستوجب الأمر التفريق بين كلتا الحالتين ومعرفة مقومات كل منهما وتحليل العناصر وفرزها والتعاطي معها من منظور إستثمارها لمصلحة الطفل بمجرد ادراك فائدتها أو تبيين خطرها ولا بد من الأخذ بعين الإعتبار أن هناك عناصر بيئية مؤازرة ومحفزة وأخرى منافرة وذلك فيما يخص تأثيرها على صحة ونمو الطفل ومنهج حياته والمردود المستقبلي التي تشكله البيئة ونوعها .

كيفية تأثر الطفل بالبيئة:

نظرة للتكوين الرهيف للطفل وضعف قدراته الجسدية والذهنية مقارنة بالبالغين فأن تأثيرات البيئة السلبية عليه تكون أشد بكثير مما هو عليه الحال بالنسبة لمن هم أكبر منه كما أن التأثير البيئي المعاكس يأخذ أوجه متعددة تؤثر على كافة مفاصل الحياة وجوانبها ويشمل ذلك الصحة والنمو والتطور في كافة مراحل حياة الطفل وترجع أسباب ذلك إلى الآتي:

1. أنسجة الطفل الخارجية والداخلية أضعف من مثيلاتها في البالغين وتتأثر بالبيئة سلبيا رغم إمتلاكها المرونة العالية والقدرة على التجدد .
2. أعضاء الطفل أقل من حيث الحجم والأداء الوظيفي ولا تستطيع مقومة العناصر البيئية السلبية لمدة طويلة بسبب ضعف القدرة على التكيف الإيجابي .
3. ضعف قدرات الجهاز المناعي للطفل مقارنة بالأكبر سنا من البالغين .
4. الطفل كائن ضعيف لا يمتلك خبرة الوقاية والمقومة الدينامكية مما يجعله ضحية العوامل البيئية السلبية المحيطة به .

ولاجل ذلك فقد أنطلقت منظمة الصحة العالمية تحذيراتها في أول تقرير لها عن تأثير الأطفال بالبيئة وربطها بالمكونات المحيطة بالطفل مثل الكيمويات وغيرها وقد أكدت التقارير

على سبيل المثال نماذج من تعرض الأطفال للكيمويات الموجودة في البيئة في مراحل عمرية مختلفة وكيفية تأثيرها على حياتهم على المدى وأشار التقرير الفني ذاته إلأن 30% من أواض الأطفال ناجمة من عوامل بيئية ويشير التقرير إلأن الأدلة تفيد بأن بعض الأمراض مثلا قد تكون ناجمة عن السرطان وأمراض القلب لدى الكبار طفولتهم تعرضت لمواد كيميائية موجودة في البيئة. ويمكن أن تؤدي ملوثات الهواء والمياه ومبيدات الحشرات إلمرض.

أمثلة على العناصر البيئية السلبية المؤثرة على الطفل:

الضجيج:

الأطفال الذين يتعرضون لضجيج بصورة دائمة قد يعانون من حالات توتر خطير تؤدي إلإضعف مهاراتهم الذهنية ومهاراتهم على التعليم وأن التعرض المستمر للضجيج يضعف القدرات الذهنية للأطفال ومهاراتهم ويؤخر نموهم بمعدل شهرين لكل زيادة ديسيل أصوات الضجيج بحوالي 5يؤكد عاملي الضجيج وعلماء البيئة الصحية أناجتماع المواد الضارة في الضوء يعزز من مخاطر إصابة القصبات التنفسية بالرئتين. والأطفال بالربو والالتهاب.

وجود نسبة عالية من هرمون الكركتزون في الأطفال أثناء النوم ويعتبر المستوى المنخفض للكركتزون في المناعة وضمان النوم العميق والماء ضروري لتعزيز جهاز الإنسان .

الصخب والضجيج والفوضى وضعف النمو الإدراكي والمهارات اللغوية عند الأطفال. الأطفال الذين يعيشون في بيئة أنزعاج وفوضى أو ما يعرف بالتلوث الضجيجي يعانون من القلق ويصابون بمشكلات في التنظيم والتكيف مع الحياة وضغوطها .

هم أكثر الأطفال تعرضا لمشكلات الحياة المشوشة الأولاد السلبيون والأنفعاليون والتهيج وسريعي الغضب . (عقاب ، 1994 ، 16)

التلوث بالمعادن الثقيلة :

1- التلوث بالرصاص يؤدي لمشاكل صحية فى الدورة الدموية والتسمم وهو أحد أسباب فشل النمو وفقر الدم المزمن وقد يصل الأمر للوفاة

2-المسكن بجوار مصانع البطاريات الجافة يحمل مخاطر التلوث وهى مواد سامة

3_تعرض الأطفال واستنشاقهم لعوادم الإحتراق الداخلى فى السيارات يتسبب فى التسمم التدريجى التراكمى فى الدم يؤدي لمشاكل صحية فظيعة.

أشعة الشمس :

الأفراط فى التعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة وخاصة فى الأوقات غير المرغوب فيها كوقت الزوال يؤدي لحدوث مشاكل صحية خطيرة فلها التجاف وأمراض الجلد التي قد تصل إلى الإصابة بأم الجلد .

البيئة خارج المنزل :

تتسبب الملوثات البيئة كالقمامة والنفايات المختلفة فى حدوث الكثير من المشاكل الصحية وانتقال الأمراض ومن أهم عناصرها :

- عدم وجود مناطق البيئة الصديقة والمناظر الطبيعية المبهجة
- المجارى والصرف الصحى المكشوف الغبار والاتربة
- الإصابات بعاهات جسديه مستديمه
- التعرض للظروف البيئة والمناخية القاسية كالبراد أو الحر الشديدين(الوحيدي،2013، 56،

يتضمن الإعلان العالمى حول حقوق الطفل الرئيسية المرتبطة بالبيئة الإنسانية الحق بالحياة والكرامة والمعاملة الجيدة ورفض الإساءة وظروف عمل مناسبة وحقوق أساسية فى العمل.الصحة لا تعني مجرد الصحة البدنية بل تعني أيضا التمتع بذهن نكي ونشط وحياة صحية سعيدة وهذا يتوقف على العديد من الأمور منها :التغذية السليمة المناسبة لمرحلة نمو الإنسان ، ومنها أيضا الإلتزام بعادات صحية سليمة ،فالصحة الجيدة تعتمد على المعرفة

الصحية السليمة (مدرسة بقسم العلوم النفسية، جامعه القاهرة ، 1972)

ومشكلة فقر الأطفال لا يمكن حلها بدون تحديد إحتياجات الأثرة الفقيرة والتدخل المبكرة المباشرة فى حياة الأطفال الفقراء ،وتقديم الخدمات الغذاء وتأثير واضحا على علقه الطفل وميوله لتوفير فيتامين (ب) المركب وخاصة(ب ا) فى الغذاء الذى يلعب دور مهم فى حفظ الصحة والأعصاب والقدرة على الأنتباء والتركيز وتحصيل العلم ويقلل من الإحساس بالتعب وعدم النشاط (محمد كمال يوسف ،1994،86)

والحق فى الصحة ، وفى الخدمات الصحية ، أى حق الطفل فى الصحة سواء كانت عقلية أو جسدية ، أو نفسية ، وذلك بأن يتلقى كل طفل أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية الشاملة الدائمة والمستمرة ، بتمكينه من العلاج و الدواء أنكان مريضا ، ومن الرعاية الصحية الخاصة أنكان معوقا ، وتوفير كافة الخدمات الوقائية التى تحمي الطفل من الإصابة بالأراض ، ومن أياطار صحية تهدد صحته وحياته ، وثمة مسائل عدة تثار فى هذا الصدد مثل : ما معنى الحق فى الصحة للطفل؟ ، من يضمن حق الطفل فى الصحة؟ (الحق فى الصحة حق أساس تضمنه الدولة والأثرة والمدرسة) ما هى الإجراءات اللازمة لتوفير هذا الحق؟ كتوفير شروط الوقاية من الأراض : عبر التلقيح ، والتغذية المتوازنة ، ومياه الشرب النقية ، والبيئة السليمة ، بمحاربة النفايات ، والمحافظة على نظافة المحيط والماء والهواء من التلوث ، والتوعية والتربية الصحية بالحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والتغذية والنظافة والوقاية من الأراض والتدخين والمخدرات وغيرها من الأخطار الصحية ، ومن ناحية أخرى : توفير شروط العلاج المناسب للطفل ، بتوفير المرافق والخدمات الطبية من مستشفيات و تجهيزات و أطباء و ممرضين و بتوفير الأدوية الكافيةوفى المنظور الإسلامى تقع مسؤولية تأمين الحق فى الصحة والرعاية الصحية للطفل على كل من له صلة بالطفل بدءا بالوالدين و أنتهاءا بمسؤولية الحاكم والدولة والمجتمع ككل ، بإعتبار هذا الحق يرتبط ارتباطا وثيقا بمقصد " حفظ النفس " ، و" حفظ العقل " ، و" حفظ النسل " وهى من المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية.

المبحث السادس : عمالة الأطفال وأسبابها

تمهيد:

تعد عمالة الأطفال ظاهرة معقدة وأسبابها متباينة ومتنوعة، أهمها تجزؤها في الفقر وإنعدام إمكانية الحصول على التعليم ووجود العادات الاجتماعية والتقاليد والأعراف البالية. ويساهم في استمرارها عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع وهي تتطوي على إجبار الأطفال للعمل إما بسبب الظروف أو بالكره والقيام بعمل يلحق بهم أضرار جسدية ونفسية واجتماعية وكذلك يعد انتهاك للقانون الدولي والتشريعات الوطنية وهي من أسوأ أشكال العمالة لأنها تستعبد الأطفال وتصلهم عن أسرهم وتجعلهم في حلقة مفرغة من الفقر والحرمان.

أسباب عمل الأطفال: . (الياس، 2008، 78)

تلعب العديد من الأسباب دوراً فاعلاً في زيادة عدد الأسر الفقيرة في المجتمع ، ومن ثم في إتساع حجم ظاهرة عمل الأطفال ، ومن هذه الأسباب :

1- إرتفاع معدلات النمو السكاني الذي يؤدي إلبارتفاع في معدلات البطالة ، ويزيد من معدل الإعاقة

2- السياسات المالية والنقدية التي تنتج عنها معدلات عالية من التضخم التي يترتب عليها فقدان الدخل نسبة حيوية من قيمتها الحقيقية ويخفض قدرتها الشرائية .

3- التغيير في السياسات الحكومية وتحولها نحو سياسات إقتصاد السوق ، وتخليها عن سياسات الدعم المحقق لغايات إجتماعية لصالح محدودي الدخل .

4- ما ينشأ من آثار الازمات المالية والإقتصادية ، مثلاً : الأزمة الآسيوية في عامي (١٩٩٧ - ١٩٩٨) والكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات) والحروب أو الإحتلال الأجنبي (العراق مثلاً منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن) ، والإضطرابات الأهلية والنزاعات الداخلية وما اكثرها على مستوى العالم - وفي الدول العربية على وجه خاص (السودان - الصومال - لبنان - اليمن) . إذ تتعطل بسببها نظم الحماية الإجتماعية ويشمل دور مؤسسات التعليم ، ويضطر الأطفال لذلك إلى التوجه مبكراً إلى سوق العمل .

5- ويأتي في المرتبة الثانية من الأسباب الفاعلة في وجود ظاهرة عمل الأطفال تحديد حجمها (نظام التعليم) ، حيث تقوم علاقة مباشرة بين وجود هذا النظام وفاعليته وطبيعته وماهية الخدمات التي يقدمها إلى المستفيدين منه والبيئة التي يوفرها لهم وبين توجه الأطفال في سمنبرة إلى سوق العمل . . (الياس، 2008، 90)

يبتعد الأطفال عن المدرسة ويتوجهون إلى العمل في هذه السن لأسباب عديدة أهمها :

1- **الفشل الدراسي** ، وهذا الفشل تكمن مسبباته في الطفل ذاته ، حيث يفقد إلى العنصرين الأساسيين للأنجاز الدراسي أو أحدهما ، وهما (الرغبة في الدراسة) و القدرة على الوفاء بمتطلباتها الذهنية ، وحين يجد الطفل نفسه عاجزاً عن تحقيق قدر مقبول من هذا الأنجاز ، يضطر في العادة إلى ترك الدراسة والتوجه مبكراً إلى سوق العمل .

2- **البيئة المدرسية الطاردة** ، إذ تتسبب البيئة المدرسية في الكثير من الحالات في الدفع بالأطفال بعيداً عنها ، مما يضطرهم إلى تركها والتوجه المبكر إلى سوق العمل ، وتكون البيئة المدرسية (طاردة) للتلاميذ حين لا تتوفر فيها المستلزمات الدنيا لحياة مدرسية ملائمة أو عندما تستعمل فيها أساليب تربوية غير ملائمة .

عجز الأثرة عن تحمل تكلفة التعليم ، شهدت الكثير من الدول تحولاً جوهرياً في سياسات الدولة الخاصة بالتعليم ، وتخليها عن (دعم) الخدمات الخاصة به لتمكين الأطفال من الحصول عليه مجاناً ، أو على نحو شبه مجاني ، بإعتبار ذلك حقاً لهم تجاه الدولة - وواجباً على الدولة تجاههم . ونجم عن تحول الدولة من نهج دعم التعليم إلى توفيره للراغبين فيه مقابل ثمن يساوي تكلفته الحقيقية ، أو يزيد عليها في حالة تقديمه من قبل مؤسسات تعليمية خاصة تسعى إلى تحقيق الربح ، أن عجزت أعداد كبيرة من الأسر عن تمكين أو لادها من الإلتحاق بالمدارس، وأنها اضطرت إلى الدفع بهم إلى ترك الدراسة في مراحل مبكرة جداً، ومن ثم التوجه بالضرورة إلى سوق العمل، وتترتب على ما تقدم ، نتائج بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل مجتمعات الدول التي عانت من المشكلة المذكورة وبرز هذه النتائج : (الياس، 2008، 49)

الأولى: إرتفاع معدلات الامية، بعد أن كانت معدلاتها قد تناقصت إلى حدٍ كبيرٍ بإعتماد سياسات التعليم المجاني والإلزام بالتعليم في مرحلته الأساسية وتنفيذ برامج وطنية لمحو الأمية الكبار، وذلك بسبب عدم التحاق أعداد كبيرة من الأطفال - في عمر الدراسة - بالمدارس، أو تسربهم منها بعد إلتحاقهم بها لفترة قصيرة ، نتيجة عدم قدرة الأمرة على تحمل دراسة أطفالها .

الثانية: أن عدم تمكن الأمرة من تحمل تكلفة تعليم جميع أطفالها ، تسبب بالضرورة في حرمان الفتيات بنسبة أعلى من الصبيان في فرص التعليم لأن هذه الأمرة عندما تضطر إلى - المفاضلة - في إعطاء هذه الفرص لأطفالها ، تميل إلى اعطائها للصبيان منهم دون الأناث.

الثالثة: أن عدم تمكن الأمرة من تحمل تكلفة تعليم أطفالها ، قد يضطرها - بعد أن تهيأت في المجتمعات المعاصرة مستويات مختلفة من التعليم من حيث النوعية والكلفة - إلى اختيار الحاقهم بمؤسسات التعليم (الأرخص) الذي تتناسب تكلفته المالية مع قدراتها الذاتية ، وهذا النوع من التعليم ومؤسساته لا يوفران بيئة نمو نفسي وتربوي ملائمة للأطفال ، ولأيمدانهم بمستوى معرفي ومهاري رفيع ، كما يفترض أن تكون الحال في مؤسسات التعليم الأعلى تكلفة وهذه الصورة لواقع التعليم المعاصر التي يراد لها أن تستقر في مجتمعاتنا تهدد في تقديرها باحتمالات ضرر إقتصادي وإجتماعي خطير في ابعاده ، لأنها ستكرس واقعا لتعليم ذي صفة.

(طبقية) لا يوفر للفقراء إلا المستوى الأدنى من المعرفة والمهارة ، بينما تمكن المقتدرين مالياً من الحصول على المستوى الأفضل منهما ، وهذا بذاته يفرز مستقبلاً طبقياً لتركيبة مجتمعية لا تتيح لأفرادها فرصاً متكافئة في الحصول على المهن والدخول - والبيئة التي يوفرها التعليم الرخيص ، يمكن أن تتحول إلى بيئة طاردة للأطفال من المدرسة إلى سوق العمل .

4- حاجة الأثرة الإقتصادية إلى الدخل المتحقق من عمل الطفل ، حيث تكون هذه الحاجة بحد ذاتها، في حالات كثيرة الدافع الذي يدفعها إلأن تنتزع طفلها من التعليم لتدفع به إلى العمل، ليس لأنها لاتتمكن من تحمل تكلفة تعليمه ، وإنما لأنها لا تملك دخلاً يحقق لها الوفاء بأدنى متطلبات معيشتها . وقد تلعب الكثير من الأسباب - الطارئة - على الأثرة دوراً في خلق هذه الحاجة ، كحالات فقدان دخل الأب المفاجئة نتيجة الوفاة ، إذ تزيد هذه الحالات في زمن الحروب والإضطرابات الأهلية والنزاعات المسلحة (نذكر هنا بما تشير إليه بعض التقديرات من وجود (٢,٣) مليون ارملة في العراق - مما يعني أن عدداً مماثلاً من الأسر فقد معيلة، بسبب الحروب المستمرة منذ أكثر من ربع قرن) أو حالات تعطل المعيل المفاجئة أو عجزه عن العمل، مع الافتقار إلى مظلة حماية إجتماعية تضمن دخلاً بديلاً للاسرة ، أو عدم فاعلية شبكات الحماية في حالة وجودها . (البليسي، 1967، 32)

5- الموقف الإجماعي من تعليم الأطفال ، يلعب الموقف الإجماعي - السلبي - عموماً ، من تعليم الأطفال في سن الدراسة ، دوراً هاماً في توجه الأطفال إلى سوق العمل بدلاً من مقاعد الدراسة ، وينبني هذا الموقف السلبي عادة على مقدمات تفترض عدم الجدوى الإقتصادية لتعليم الأطفال ، ومثل هذه المقدمات تتوفر في المجتمعات التي لا يعد التعليم فيها عنصراً جوهرياً في تحديد مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد ، ويزداد هذا الموقف الإجماعي سلبية ، كلما إرتقت الشرائح غير المتعلمة في مراتب سلم الدخل في المجتمع ، متفوقة في ذلك على الشرائح المتعلمة.

وفي مثل هكذا مجتمعات لاتجد الأثرة حرجاً في عدم إرسال أطفالها في عمر الدراسة إلى المدرسة ، وتدفعهم إلى العمل المبكر ، لأن ما تقوم به يعد سلوكاً إجتماعياً مقبولاً لا يترتب عليه أي حرج إجتماعي . (الياس، 2008، 76)

لماذا يعد عمل الأطفال مشكلة :

من خلال المراجعة التاريخية وإستعراض الواقع المعاصر اللذين قدمناهما لظاهرة عمل الأطفال، يمكن الإستنتاج بأن العالم تعامل مع (عمل الأطفال) على أنه ظاهرة سلبية ترقى

إلى مستوى المشكلة الإقتصادية والإجتماعية ، ولهذا فإنه لابد من السعي للقضاء عليها تماماً ، أو على الأقل الحد منها ، بحظر هذا العمل في حالات ، وتقييده بقيود قانونية في حالات اخرى إلا أن المهم في هذه المسألة ، أن عمل الأطفال لا يحظر ولا يقيد قانوناً لأنه (غير مشروع) في ذاته ، ذلك لأن الأطفال العاملين في الغالب يؤدون عملاً مشروعاً - بوصف المشروعية القانونية ، مع الإشارة إليأنهم قد يؤدون في بعض الحالات أعمالاً تعد غير مشروعة بهذا الوصف ، كما يحصل في حالات.

إستخدامهم في أعمال جنسية أو إباحية أو في صناعة المخدرات أو تسويقها والإتجار بها وعليه ، فأنا الأطفال الذين يؤدون أعمالاً في قطاعات الصناعة أو الزراعة أو التشييد أو الخدمات ، أما يؤدون في الاصل أعمالاً مشروعة قانوناً ، إلا أنها تفتقد هذه الصفة حين يحظرها القانون أو يقيد إداءها بشروط معينة ، تحقيقاً لغايات إجتماعية عليا ، وحماية لمصلحة المجتمع عموماً .. ويدور الحظر والتقييد القانوني لعمل الأطفال - كقاعدة - حول معيار (السن) ، ذلك لأنه أصبح من المستقر على المستويين الدولي والوطني ، أن عمل الأطفال - دون سن معينة - يجب أن يقيد عمل الطفل بعدة قيود تلائم بين العمل والقدرات البدنية للطفل .

6- وهكذا يمكن أن نشير إليأن الذي يحكم مشروعية عمل الأطفال يتمثل في جملة مفاهيم تشكل بمجموعها (منظومة قيمية) تترسخ في ضمير الجماعة الإجتماعية تقوم على الاتي:
(البليسي، 1967، 33)

1- أن المرحلة العمرية الأولى من عمر الطفل يجب أن تركز على نحو مطلق لتوفير بيئة نمو ذهني وبدني وأخلاقي تضمن تكوين شخصية سليمة عقلياً وبدنياً وسلوكياً من جهة ، إضافة إلى تمكين الطفل في هذه المرحلة من إكتساب معارف ومهارات من خلال مرحلة التمدرس الأولى من جهة اخرى . ويترتب على ذلك مع مراعاة ضعف القدرات البدنية للطفل خلال هذه المرحلة ، وجوب حظر عمل الطفل خلالها حظراً مطلقاً بحيث لأيجوز تشغيله في أي عمل من الاعمال .

2- أن المرحلة العمرية الثانية من عمر الطفل ، وهي المرحلة التي تكون خلالها قدراته العقلية والبدنية والسلوكية قد نمت بقدر معقول ، - إلا أنها ما تزال غضة - ، وأكتسب قدراً من المعارف والمهارات خلال مرحلة التعليم الأساسي ، وفي هذه المرحلة يتخذ القانون موقفاً من عمل الأطفال ، يعد موقفاً وسطاً بين الحظر والأباحة ، حيث يجيزه مقيداً بعدة قيود تهدف إلى التوفيق بين مستلزمات إداء العمل والحفاظ على سلامة الطفل العامل ذهنياً وجسدياً وسلوكياً ، ولهذا يجيز القانون العمل في هذه المرحلة مقيداً بقيود خاصة ، يحددها بنصوص صريحة فيه.

وبناءً على ما بيناه ، يمكن أن نستخلص أن المشروعية القانونية لعمل الأطفال لا تقوم على مشروعية العمل ذاته ، وإنما ترتبط بشكل مباشر بماهية النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا العمل ، فيحظره القانونو يقيد سعياً إلى منع تحقيق هذه النتائج غير المرغوب فيها ، وبهذا يبدو حظر العمل في هذه الحالة ، ليس هدفاً بذاته ، بل وسيلة للحيلولة دون تحقق النتائج المترتبة عليه . (الياس، 2008، 50)

التأثيرات السلبية لعمالة الأطفال :

يوجد أربعة جوانب أساسية يتأثر بها الطفل الذي يستغل إقتصادياً بالعمل الذي يقوم به وهي:-

- 1- التطور والنمو الجسدي: تتأثر صحة الطفل من ناحية التناسق العضوي والقوة ، والبصر والسمع وذلك نتيجة الجروح والكدمات الجسدية ، والوقوع من أماكن مرتفعة ، حالات الأختناق بالغازات السامة ، صعوبة التنفس ، النزف وما إلخ من التأثيرات .
- 2- **التطور المعرفي:** يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه للعمل ، فقدراته وتطوره العلمي يتأثر ويؤدي إلى انخفاض قدراته على القراءة والكتابة ، الحساب ، إضافة إلى أن قدراته الإبداعية تقل وتتلاشى .

3- **التطور العاطفي:** يتأثر التطور العاطفي عند الطفل العامل فيفقد إحترامه لذاته وإرتباطه الأري وتقبله للآخرين وذلك جراء بعده عن الأثرة ونومه في مكان العمل وتعرضه للعنف من قبل صاحب العمل أو من قبل زملائه .

4- **التطور الإجتماعي والاخلاقي:** يتأثر التطور الإجتماعي والأخلاقي للطفل الذي يعمل بما في ذلك الشعور بالانتماء للجماعة والقدرة على التعاون مع الاخرين ، القدرة على التمييز بين الصح والخطأ ، كتمان ما يحصل له وأن يصبح الطفل كالعبد لدى صاحب العمل .(وكييديا ،الموسوعة الحر).

الحد من ظاهرة عمالة الأطفال :

7- أن الإخفاق الذي اصاب كل الجهود التي بذلت للحد من ظاهرة عمل الأطفال يرجع إلأن هذه الجهود توجهت إلى الظاهرة بذاتها ، وليس إلأسبابها التي تتحكم في وجودها وفي تحديد حجمها وإتجاهاتها ، وبهذا خابت هذه الجهود في تحقيق النتائج المستهدفة ، لأنسباب الظاهرة ظلت تفعل فعلها بعيداً عن أي مؤشرات تحد من فاعليتها ، عليه فإنه لغرض بناء إستراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من عمل الأطفال ، فإن هذه الاستراتيجية يجب أن تقوم على التأثير إيجابياً في الأسباب المنتجة لهذه الظاهرة ، ولهذا فإن الدعامات التي يجب أن تركز عليها هذه الاستراتيجية تتمثل فيما يلي :- .(البليسي ،1967، 53)

2- معالجة مشكلة فقر الأثرة ، وهذا يقتضي مايلي :

أ. معالجة مشكلة بطالة الكبار ، وهذه المشكلة - إقتصادية - بطبيعتها ، وتتوقف في الأساس على مدى قدرة الإقتصاد الوطني على خلق عدد كاف من الوظائف لإستيعاب قوة العمل الوطنية .

ب.معالجة مشكلة تدني مستويات الدخل (الفقر) ، وهذه المشكلة إقتصادية إجتماعية معقدة تتوقف معالجتها على مدى النجاح في زيادة مقدار الدخل الوطني من ناحية ، واعتماد نهج عادل بتوزيعه على المواطنين توزيعاً عادلاً .

8- بناء شبكة أمان اجتماعي فاعلة تضمن للأرة الحصول على دخل بديل في الحالات التي تنعدم قدرتها على كسب دخل من العمل لأي سبب . وليس من شك في أن معالجة المشكلات المتقدمة ، تعد التحدي الأكبر الذي تواجهه مختلف الدول في المجتمعات المعاصرة ، وفي مقدمتها الدول النامية ، وعلى الاخص منها - العراق - الذي يعيش حالياً ظرفاً استثنائياً ، أنتج اشكالية فقر فريدة من نوعها، في بلد يفترض أن يكون غنياً مما جعل ثلث السكان - حسب اكثر التقديرات تفاؤلاً - يعيش تحت خط الفقر ، كما أنتج هذا الظرف اشكالية بطالة تقدر نسبتها بأعلى التقديرات في العالم ، نتيجة الشلل التام للعملية الإنتاجية في ظل فقدان الامن وغياب الإستقرار السياسي .

وحيث أن هذه المشكلات لا تحل إلا بسياسات وطنية طويلة المدى ، فإن هذا يؤشر حقيقة أن العلاج الجذري الناجح لظاهرة عمل الأطفال ، لن يكون في متناول اليد ، في المنظور الزمني القصير . (البليسي ، 1967، 57)

٢- معالجة مشكلات التعليم ، ولهذا الغرض يقتضي :

- أ. اعتماد سياسة تعليم وطنية تكفل التعليم المجاني ، أو بتكلفة رخيصة تتلائم مع قدرات الأسر الفقيرة مالياً ، لأن التكاليف المالية المرتفعة للتعليم وعدم قدرة الأسر الفقيرة على تحملها أدت لتسرب أعداد من التلاميذ إلى سوق العمل .
- ب. الارتقاء بالبيئة المدرسية لتصبح بيئة (جذب) للتلاميذ ، وهذا يقتضي تخصيص الموارد المالية الكافية لتقديم نوعية مقبولة من التعليم إلى التلاميذ من قبل معلمين أكفاء تحفزهم دخولهم المرتفعة على تقديم خدمات تعليمية جيدة . إضافة إلى تطوير مناهج التعليم وتنقيتها من الشوائب العلمية والفكرية ، وتحسين أساليب التدريس لجذب الطفل إلى البيئة المدرسية .
- ج. إعادة النظر في هيكل ومضمون مناهج التعليم على النحو الذي يؤكد جدوى واهمية كسب المعارف والمهارات في بناء المستقبل الإقتصادي والمكانة الإجتماعية للتلاميذ ،

ويحفز أسرهم على الأصرار على الحاقهم بالمدارس ، والأبتعاد بهم عن اجواء العمل المبكر

٣- بناء موقف إجتماعي مناهض لعمل الأطفال ، وذلك من خلال :-

أ. التوعية بمخاطر العمل المبكر على حاضر الأطفال ومستقبلهم ، والتعريف بالمضار الصحية والذهنية والنفسية التي قد يلحقها بهم .

ب. الإرتقاء بالنظرة الإجتماعية إلى التعلم ، وإلى مؤسسات التعليم ورسالتها ودورها في بناء حاضر الدولة ومستقبلها ، وتحفيز الأسر على الحرص على تمكين أطفالها من التعلم البأبعد مدى ممكن .

9- تثقية العقل الجمعي من المفاهيم الخاطئة والقناعات المستقرة بشأن عمل الأطفال ، بما في ذلك قناعات اصحاب العمل التي يبني عليها طلبهم لعمل الأطفال ، بما فيها القناعات التي ترى أنتشغيل الأطفال الفقراء ينطوي على نوع من عمل البر والإحسن . أن بناء الموقف الإجتماعي المطلوب مما تقدم ، يجب أن يقوم على جهد وطني متكامل تشترك فيه الدولة ، والمنظمات النقابية ، ومنظمات المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وعلى مدى النجاح فيه يتوقف المسعى الوطني الشامل للحد من عمل الأطفال ، وأي إخفاق فيه سوف يجعل البيئة المجتمعية (حاضنة) لعمل الأطفال ، و (معطلة) للجهد الذي يسعى إلى الحد منه . (البليسي ، 1967، 77)

٤ - إقامة نظام قانوني وتنظيم إداري فاعلين للسعي إلى الحد من عمل الأطفال .

أسباب عمالة الأطفال في السودان :

تكاد تشترك جميع الدول في الأسباب الدافعة أو الجاذبة للعمل مع جود بعض الأسباب الخاصة بكل دولة ، والأمر ينطبق أيضا على السودان فبالإضافة للأسباب التي ذكرت سابقا هناك بعض الأسباب الخاصة وتتمثل في :

1. الجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد في فترة سابقة مما أدى إلى نزوح الأسر من القرى إلى المدن الكبيرة فتطلب ذلك خروج جميع أفراد الأسرة بما فيهم الأطفال إلى العمل وذلك لتوفير سبل الحياة ، كذلك موجبات السيول والفيضانات.

2. الحروب في أطراف البلاد (جنوبه وشرقه وغربه) مما أدى إلى تشتت الأسر والأطفال ، بل ومشاركتهم في الحروب ، حيث تشير التقاير إلأنه في العام 1990 بلغ عدد الأطفال المتأثرين بالحروب والكوارث في السودان مليون طفل ، يعاني هؤلاء الأطفال من الضعف الصحي وانتشار سوء التغذية ونقشى الأمية ، وأن نحو 40% من الأطفال دون سن الخامسة عشرة قد إتحقوا بسوق العمل وبإجور زهيدة لا تكفي لتلبية إحتياجاتهم الأساسية .

3. سياسيات التحرير الإقتصادي والتي لعبت دوراً كبيراً في تدهور الظروف الإقتصادية والمعيشية لأغلبية السكان ، مما إضطر جميع أفراد الأسرة للمشاركة في توفير سبل العيش.

المبحث السابع : قانون حماية الطفل

حماية الأطفال: -معني كلمة حماية في قاموس المعجم الوجيز بما يفيد منعه والدفع عنه ، وأصل الكلمة (حمي) فلأنا - حميا ويقال حماه من الشيء منعه مما يضره .

وقابل هذا المعني باللغه الأنجليزية Protect وتعني يحمي أو يصون ، يحفظ من التعرض للأذي أو الإساءة وهي الوسائل التي توفرها القوانين والأنظمة والتعميمات من حماية لحقوق الإنسان وأن الحماية تختلف لإختلاف مجالات علاقاتها التي تفرضها المنشأة أو المواطن أو محل الولاية، أو بالأثرة علي إختلاف صلة القرابة التي تربطه بأفرادها.

وتعني الحماية أختناجرات مسبقة (ضد شيء) محتمل الحدوث أو التعامل لأي شكل من أشكال الضرر سواء كان جسمياً أو إجتماعياً أو نفسياً.

وتعتبر أختناجرات الحماية للأطفال من مفهوم الوقاية التي تعني عملاً إجتماعياً متكاملًا يحول دون تهيئة البيئه والظروف المناسبة للممارسات الإجتماعية السابقة التي تتطور إلى جريمة .

فالحماية تتحقق في مرحلة متقدمة في منع ارتكاب فعل العنف ومقومة هذا الخطر في مرحلة لاحقة باتخاذ إجراءات تحول دون تحقيق العنف مجدداً وذلك بأيقاع العقوبة بحق مرتكبها ضد الأطفال.

أن مسألة حماية الأطفال ووقايتهم من افعال العنف ليست مسألة فردية يمكن أن تنتهي علي الصعيد الفردي . بل هي عمل لأيتجزا ، يستلزم تضافر الهيئات والمؤسسات المعنية في المجتمع وخاصة أجهزة الشرطة والأجهزة المسؤولة عن التنشئة الإجتماعية والوقائية ووسائل والإعلام والمؤسسات الدينية وغيرها (البلبيسي،1997، 12)

يتمثل مفهوم حماية الطفل في الإجراءات والأطر اللازمة لمنع حدوث الأذى والرد على إساءة المعاملة، والإهمال، والإستغلال، والعنف التي تؤثر على الأطفال . وبعبارة ابسط يعنمفهوم حماية الطفل من الأذى، ويشمل الأذى العنف وإساءة المعاملة والإستغلال والإهمال، والهدف من حماية الطفل هو تعزيز وحماية وتحقيق حقوق الطفل في الحماية من إساءة المعاملة والإهمال والإستغلال والعنف على النحو الوارد في إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وسائر إتفاقيات حقوق الإنسان والمعاهدات الإنسانية وحقوق اللاجئين وكذلك القوانين الوطنية.

ويقصد بالإساءة هنا كل فعل متعمد من ضروب سوء المعاملة التي يمكن أن تؤدي أو قد تؤدي إليأياء سلامة الطفل ورفاهيته وكرامته وأنمائه وتشمل الإساءة بكل اشكالها من سوء المعاملة الجنسية والجسدية والنفسية والعاطفية ويندرج غالبا ضمن الإساءة خمسة أنواع مختلفة.

الإساءة والإستغلال

يوجد هناك ثمة تداخل كبير بين مصطلحي "إساءة المعاملة" و "الإستغلال". فتعرف إساءة المعاملة بأنها "عملية الإستغلال السيء أو غير الصحيح للشخص أوأنتهاك حقوقه أو أذيته أو الإستفادة منه للمصلحة الشخصية للفرد أو لأغراض أنانية . ويشير الإستغلالإللباستخدامالأطفال لمصلحة، أو إشباع، أو فائدة شخص ما، وينتج عن ذلك في

كثير من الإحيان معاملة غير عادلة، وقاسية وضارة للطفل. ومثل هذه الأنشطة هي على حساب صحة الطفل البدنية أو العقلية، ونموه التعليمي، والأخلاقي، والإجتماعي العاطفي. ويشمل الإستغلال التلاعب، وسوء الإستخدام، وإساءة المعاملة، والإحتيال، والإضطهاد أو سوء المعاملة.

سياسة الحماية للحد من عمل الأطفال:

قصور تدابير الحماية القائمة على تقديم خدمات للأطفال في ظروف صعبة وضحت اليونيسيف في مراجعتها لبرنامج الحماية القائمة على تقديم خدمات للأطفال أن قصور هذا التوجه يرجع إلى:

- أن السبب في قصور برامج الحماية يعود إلى غياب إطار فكري ملائم.
- أن الغطاء الفكري الملائم يقتضي إستبدال مفهوم " الأطفال في ظروف صعبة" وما يقدم لهم من خدمات ، برؤية تركز على معالجة جذور المشكلات التي تواجه الأطفال، وهو ما يستتبع علاجاً أبعد من مجرد تقديم بعض الخدمات.
- أن تحقيق حماية الأطفال يقتضي تضمين تدابير الحماية وإمتدادها في كل القطاعات المعنية بالطفولة.

- النهج الحقوقي للانتقال من النهج الجزئية لنهج كلى للحماية
- يبني النهج الحقوقي في الحماية على ما جاءت به الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل من بنيان متماسك لحماية الأطفال من كافة العوامل والظروف التي تعرضهم للضرر أو الإساءة أو الإستغلال وينبني نموذج الحماية وفق النهج الحقوقي على الأسس التالية:

1. تعتبر الأثر البيئية الطبيعية لنمو ورفاهية الأطفال.
2. تقع على عاتق الوالدين المسؤولية الأولى عن تربية الطفل ونموه.

3. على الدول أن تقدم المساعدة والدعم للوالدين في الاضطلاع بمسئولية تربية الطفل.

يشمل نموذج الحماية الذي تنشده الإتفاقية

– حماية شخص الطفل من كل اشكال الضرر والإساءة والإستغلال

– حماية الطفل من كافة العوامل التي تحول دون تمتعه بحقوقه الأساسية

ويكتمل نموذج الحماية بما تقره الإتفاقية الدولية من وجوب إلترام الدولة بدعم إمكانيات وقدرات الأسر للاضطلاع بمسئولية تنشئة الطفل وتربيته. ولا يكتمل نموذج الحماية إلا بأنشاء آلية تقام على مستوى المجتمع المحلي لتوفير الحماية وتقديم الرعاية والدعم بأسلوب متكامل للأطفال المعرضين للخطر مع تقديم الدعم لأثرهم.

واقع عمل الأطفال في الدول العربية :تشریح الأسباب الجذرية

– في بعض الحالات تخضع الأسباب للمعايير الثقافية. وفي مجتمعات كثيرة، من الشائع أن تقوم الفتيات بأعمال منزلية معينة، أو ترعى إخوتها الصغار، وأن يقوم الأولاد بأنواع أخرى من الواجبات ضمن الإقتصاد المنزلي أو غيره. فمعظم المجتمعات العربية ترى أن من المعتاد والمفيد للأطفال في أعمار معينة أن يمارسوا أعمالاً معينة، وينظر إلى العمل كقيمة تعليمية فضلاً عن كونها إقتصادية.

في أوضاع أخرى تجبر الضغوط الإقتصادية الفتيان على القيام بعمل ذي طبيعة، أو في سن، لا يتماشى مع هذه المعايير الثقافية. وقد تتطلب الظروف من الفتيان المساهمة في إقتصاد الأسرة عندما تواجه الشدة وربما فرصاً محدودة لعمل البالغين. وقد تجبر المشاكل الخاصة التي تواجه الأسر اللاجئة الأطفال السعي إلى العمل في مجالات غير تقليدية من أجل ضمان بقاء الأسرة. وقد يتعرض الأطفال المنفصلون عن أهلهم والأطفال الذين يرأسون أسرهم وأطفال الوالدين العاجزين إلى ضغوط خاصة تدفعهم إلى السعي وراء العمل المأجور.

(البليسي، 1967، 32)

واقع عمل الأطفال في الدول العربية : تشریح الأسباب الجذرية

- في بعض الأوضاع، لا يعمل الأطفال للمساهمة في إقتصاد الأسرة بقدر ما يعملون لكي ينفقون على أنفسهم. ويرى ذلك بوضوح في المجتمعات الغربية حيث يعمل الأطفال في صناعة الخدمات وتوزيع الصحف ومجالسة الأطفال، إلخ، لكنه إتجاه آخذ في التنامي في أنحاء أوروبا الشرقية وفي بعض البلدان النامية والعالم العربي .

- قد يكون للعمال الأطفال بعض المزايا الخاصة من وجهة نظر رب العمل. على سبيل المثال، قد يكون إستخدامهم أقل تكلفة وقد يكونون أقل تنبها إلى حقوقهم و أكثر امتثالاً وأكثر رغبة في تنفيذ المهمات الرتيبة وأسهل تسريحاً ولا ينضمون إلى إتحادات العمال.(الياس، 2008، 69،

أ. محدودية التدخل في شؤون الأسرة:

تعلى المجتمعات العربية شأن الأسرة ومسئوليتها في مجال تنشئة الأطفال وتربيتهم. وهو ملمح إيجابي صان كيان الأسرة العربية وحافظ على قيمتها وتقاليدها. وكان لهذا الملامح أثر بعيد في تشكيل السياسة الإجتماعية في الدول العربية. فقد تجنبت هذه الدول أو حدثت من التدخل فالشؤون الأسرية في حاجه إلى الدعم للإضطلاع بمسئوليتها. وحتى في الحالات الملحة مثل تعرض الأسرة للتصدع أو للحرمان، نجد الدولة تقصر التدخل على تقديم الدعم المالي، من دون مواجهة للمشكلات الإجتماعية أو التربوية. (الياس، 2008، 109،

ب. الإقصاء وعلاج الرواسب الإجتماعية.

ينبني الإطار الفكري في النظم المحافظة على إسس أيولوجية تفترض سلامة البناء والنظم القائمة. ويسلم أنصار هذا التوجه بإمكانية حدوث "رواسي" أو سلبيات قد تتجم عن أنحراف بعض الأفراد أو عدم قدرتهم على التفاعل الإيجابي في المجتمع. وفي هذه الحالات، تتدخل السياسة الإجتماعية لعلاج هذا "الخلل المحدود" ويسود الاعتقاد بأن التشريعات المانعة أو الزأجرة كفيلة بالحماية من الأفعال أو الأوضاع التي تتعت بالأنحراف أو بالتعرض للأنحراف.

الفجوات في نظم حماية الطفل على المستوى العربي

ج- معالجات جزئية بعد وقوع الضرر أو الإساءة

ويتمثل في إعداد برامج لتدخلات جزئية ومتفرقة لمواجهة الظواهر السلبية التي يتعرض لها الأطفال بعد حدوثها، وذلك سعياً إلى تخفيف الآثار السلبية، ومحولة لتأهيل الأطفال. ولا تتضمن برامج الحماية في تلك الدول تدابير للوقاية بحيث تعالج المشكلات التي تواجه بعض الأطفال درءاً للأضرار والإساءات قبل حدوثها. (البليسي، 1967، 99)

د - العادات والتقاليد

• ترتب بعض العادات والتقاليد آثاراً سلبية مثل الخدمة المنزلية أو إدراج الأطفال في أنواع محددة من الأعمال. كما نبهت اللجنة الدولية لحقوق الطفل إلى انتشار العنف الأري في الدول العربية كأسلوب تربوي في تنشئة الأطفال.

إختلال سياسات الحماية العربية و أنتهاكات حق الطفل في الحماية

1/ فئات من الأطفال من الحماية

تنص تشريعات العمل في عدد من الدول العربية على إستبعاد فئات من الأطفال العاملين من حماية قانون العمل. ومن بين الفئات المستبعدة: الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية، و الأطفال العاملين في المجال الزراعي، و الأطفال العاملين في مشروعات أسرهم. (عبد الفتاح، 2002، 93).

2/ الحرمان من الحقوق الأساسية

ويشير تحليل أوضاع الأطفال الذين ينخرطون مبكراً في سوق العمل، إلى فئات هشة في المجتمع و إلى أن اتجاههم إلى العمل في سن مبكرة - وفي ظروف صعبة - ينتج عن حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

3/ قصور حماية الأطفال العاملين في الشارع

مع قلة الجهود المبذولة للوقاية من ظاهرة أو لاد الشوارع، إتسمت الجهود المبذولة لمواجهة الظاهرة والسعي إلى علاج أوضاع الأطفال، بطابع قانوني وقليدي يعجز عن مواجهة المشكلات الإجتماعية المسببة للظاهرة.

ملاحح الإساءة للطفل في نظم الحماية العربية

إذا التشريعات في عدد من الدول العربية تقدم عددا من الإجراءات الوقائية للأطفال ضد أشكال عديدة من الإساءة للطفل، غير أن المنهج القانوني البحث لحماية الطفل يشوبه أوجه قصور على مستويين:

- لا تساهم النصوص في بناء منظومة شاملة لحماية الطفل ..
 - تركز النصوص القانونية في معظم الحالات على الإجراءات العلاجية للأطفال الذين يقعون فريسة لأشكال مختلفة من الإساءة.
 - اما الوقاية فلا يقدم أي تصور بشأنها.
 - كما تغيب آليات التعرف على حالات الإساءة للأطفال.
- الإساءة للأطفال والعنف الموجه إليهم بأشكال مختلفة تنتشر في العديد من الدول العربية تعاني منها قطاعات مختلفة من الأطفال، فنظام رعاية الأطفال القائم نظام بدائي وغير ملائم لتوفير الوقاية والإكتشاف والتدخل المتكامل للحد من الإساءة للأطفال، حيث لا توجد آليات قائمة راسخة ومترابطة تسمح بإكتشاف حالات الإساءة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. (عبد الفتاح، 2002، 94).

- كما تساهم بعض السياسات الموجهة للأطفال في حدوث الإساءة ضدهم ويمثل ذلك بعدد من السياسات التعليمية التي تؤدي إلى انتشار العنف. بالإضافة إلى ذلك يغيب التشريع القوى كأداة لسياسات حماية الطفل ويمثل لذلك بالقرارات الوزارية غير الفعالة لمنع العقاب البدني في المدارس.

- كما تعتبر خدمات التدخل المقدمة للأطفال المعرضين للإساءة كعملية ترفيع فهي ذات نطاق محدود وغير منتظمة.

خصوصية سياسات الحد من عمالة الأطفال ولزوم أنطلاقها من رؤية شاملة

- التركيز على الوضع الراهن للمشكلة في الوطن العربي ، والذي يقضي بحماية ملايين من الأطفال العاملين.
- لا بد من أن تركز الجهود على منع دخول أطفال جدد إلى سوق العمل .
- إتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر وإستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال على سبيل الاستعجال .
- توفير الحماية للأطفال من جميع أشكال الإستغلال الإقتصادي بتعبئة شراكات على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي.
- لإخال تعديلات على قوانين العمل لتقديم الحماية لكافة فئات الأطفال العاملين وتغطية الفئات التي اقصيت من الحماية .
- منع التجوزات فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل، وعلى هذا الأساس يمنع عمل الأطفال أقل من 12 سنة في أعمال موسمية، ويصبح عملهم غير قانوني.
- تقديم الجراءات الوقائية والدعم وخدمات الرفاة والحماية للأطفال وأسرهم .
- وعلى التعليم أن يستجيب لتنمية قدرات كل طفل وحاجته.
- ويجب دعم الأسر الفقيرة ماليا ولا يسمح بأي مصاريف خفية.
- تعزيز جمع البيانات المتعلقة بعمل الأطفال و تحليلها وإدراج الجراءات المتعلقة بتشغيل الأطفال في صلب الجهود الوطنية للحد من الفقر وتحقيق التنمية، ولا سيما في السياسات والبرامج الخاصة بمجالات الصحة والتعليم والعمالة والحماية الإجتماعية. (عبد الفتاح ، 2002 ، 95).

متطلبات أساسية لفعالية المكون الوقائي في سياسة الحماية

أنشاء نظام متكامل لجمع المعلومات المتعلقة بالأطفال من خلال التشجيع على إجراء الدراسات الميدانية والبحوث المتعمقة الخاصة بوضاع الأطفال العاملين الظروف مع الإعتماد على البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة للتعرف على الأسباب التي أدت إلى

هذه الأوضاع، وتأثيرها على تكوين الطفل بدنيا ونفسيا ، وتأثيرها على منظومة المجتمع ككل، وعلى أمنها الاجتماعي. (عبد الفتاح ، 2002 ، 99).

• أنشاء قاعدة بيانات دقيقة، مع الإستمرار في تحديثها للتعرف على نسبة الأطفال من التعداد السكاني الكلي، ونسبة الأطفال الذين تجبرهم ظروفهم المعيشية على العمل ، ونوعية هذه الظروف، ومدى حدتها، وأهم العوامل المسببة لها وأهم البرامج والمشروعات الهادفة لمعالجتها وذلك لإتاحة الاستفادة منها من قبل المهتمين والمشرعين وصناع القرار.

• التعرف على عدد ونسبة الأطفال دون السن الأدنى للتوظيف المنخرطين في عمل الأطفال وفقا لتعريف إتفاقية عام 1973 المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (الإتفاقية رقم 138) وإتفاقية أسوأ أشكال عمل الطفل لعام 1999 (الإتفاقية رقم 182) التابعتين لمنظمة العمل الدولية، مع تصنيف البيانات حسب نوع الوظيفة.

• التركيز على مواجهة الأسباب التي تساهم في عمالة الأطفال ، وبشكل أساسي المسببات الإقتصادية والتعليمية . ولابد من تقديم الأجراءات الوقائية والدعم وخدمات الرفاة والحماية للأطفال وأسرهم . وعلى التعليم أن يستجيب لتنمية قدرات كل طفل وحاجته . ويجب دعم الأسر الفقيرة ماليا ولا يشمخ بأي مصاريف خفية.

10- لإخال نظام جديد للتفتيش على العمل مع أصحاب الورش ، والأطفال وأسرهم، لخلق وعي عن إخطار المهن غير الامنة وظروف وظروف العمل ولتقديم النصح لإصحاب الورش عن الوسائل غير المكلفة لتحسين مواقع العمل. ولابد من تنظيم الخدمات الشاملة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني للأطفال الأكبر سنا . (البليسي ، 1967، 32)

• العمل على منع دخول أطفال جدد إلى سوق العمل من خلال أنشطة الدعوة بين الأسر، وتفعيل العمل الإجماعي الملائم في المدارس ، لحل المشكلات التي تساهم في التهرب من المدرسة، ولابد من أيجاد الدعم للأطفال وأسرهم لكجبراءات وقائية.

متطلبات أساسية لفعالية العلاج والتأهيل:

• اتخاذ تدابير فورية لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال على سبيل الاستعجال. وتوفير سبل إعادة تأهيل الأطفال وإدماجهم في المجتمع بعد تخليصهم من أسوأ أشكال تشغيل الأطفال تشغيل الأطفال، بوسائل منها كفالة إمكانية حصولهم على التعليم الأساسي وكلما أمكن ذلك الترتيب المهني مجاناً.

• حظر قيام الأطفال بأي عمل يمكن أن ينطوي على مخاطر أو يحول دون تعليمهم أو يكون مضرًا لصحتهم أو نموهم البدني أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي.

• توفير الحماية للأطفال من جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي بتعبئة شراكات على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي وتحسين ظروف الأطفال بالقيام بجملته أمور منها تزويد الأطفال العاملين بالتعليم الأساسي المجاني وبالترتيب المهني وإدماجهم في نظام التعليم بكل الطرق الممكنة والتشجيع على تقديم الدعم لإعتماد سياسات إجتماعية وإقتصادية تهدف إلى القضاء على الفقر وتزويد الأسر ، والنساء بوجه خاص ، بفرص عمل وفرص لإدراج الدخل.

لإدخال تعديلات على قوانين العمل لتقديم الحماية لكافة فئات الأطفال العاملين وتغطية الفئات التباقيت من الحماية. ومنع التجاوزات فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل ، وعلى هذا الأساس يمنع عمل الأطفال اقل من 12 سنة في أعمال موسمية وتصبح غير مشروعة. (عبد الفتاح ، 2002 ، 100).

المبحث الثامن: الأخصائيا إجتماعي ودوره في حماية الطفولة

مهام وادوار الأخصائيا إجتماعي في مجال الطفولة:

يختلف دور الأخصائيا إجتماعي وأسلوبه في عملية التوعية بالمشكلات الإجتماعية التي يواجهها الأطفال في عمالة الأطفال وطريقة تدخله على حسب الحالات والفئات التي يتعامل معها ، فدوره في التوعية بمشكلة الأطفال في عمالة الأطفال يختلف في دوره في التوعية بالمجال التعليمي وعن دوره في مجال الإحتياجات الخاصة وغيرها من المجالات الاخرى

،وعلى الرغم من إختلاف هذه المجالات إلا أنها جميعها يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أدوار مهمة للأخصائياإجتماعي (عبد الفتاح ، 2002 ، 102).

الدور الوقائي :

يقوم هذا الدور على إتخاذ الأخصائياإجتماعي جميع التدابير الوقائية اللازمة ،للحد من أنتشار المشكلة التي يعاني منها الجميع ،وكيفية أيجاد الحلول المناسبة لكل مشكلة قبل حدوثها والوقاية منها بالطرق العلمية المناسبة .

الدور التنموي :

ويتمثل عمل الأخصائياإجتماعي في هذا الدور على تطوير القدرات والمهارات الفردية التي لا بد لكل أخصائيان يكون ملما بها ليساعده على التعامل مع الحالات والفئات التي تعاني من وجود مشكلة وكذلك هذا الدور التنموي يعمل على فتح مجالات عدة لعمل الأخصائياإجتماعي وتطويره ونجاحه وتزويده بجرعات متجددة تساعده على إكتساب عادات وتصرفات إجتماعية سليمة على المستوى الشخصي والمجتمعي لتحقيق التوافق الإجتماعي بهدف المشاركة والتفاعل مع الآخرين (زيدان ، 1999 ، 60).

الدور العلاجي :

وفي هذا الدور يعمل الأخصائياإجتماعي على التخلص من المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، والمساعدة في تعلم تقبلها وكيفية التعامل معها في المجتمع يدل على مدى وصولهم لدرجة عالية من التوعية وذلك بفضل جهود الأخصائياإجتماعي من الجانب التوعوي .

فرسالة الأخصائياإجتماعي تقوم على الرقي بالمجتمع والحد من المشكلات الإجتماعية للظواهر السالبة التي نعاني منها وتمنعه من التطور والنقد وتحقق العدالة لجميع فئات المجتمع ومساعدتهم على توفير كل ما يلزم من الرعاية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى (زيدان ، 1999 ، 60)

دور الأخصائيا إجتماعي بتوعيه الأسر بمشكلة الأطفال

يعتبر الأطفال هم الثروة الحقيقية للأمة وهم مستقبل البشرية ومصدر قوتها الحقيقي وإستمرار مسيرتها نحو عمارة الكون ، والقيام بواجب استخلاف الإنسان لله عز وجل بالحق والعدل والخير ، وجه الإسلام الإنسان إلى ضروريات خمسة وهي (حفظ الدين ، وحفظ النسل ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ المال) (الرأي العام، 2008)

ومن هنا جاء الإسلام في الحرص على النسل للمحافظة على كيان المجتمع وبقائه ويعتبر تماسك الأسرة من أهم العناصر التي تظهر فيها هذا التأثير السلبي بوضوح حيث بدأتكك بعض الأسر بسبب الفقر أو عدم الوعي والتياشقت منها مشكلة عمالة الأطفال العاملين والتي أفرزت أطفال يعانون من المجتمع ولا ينعمون بطفولة طبيعية ثم شباب يعانون من نظرة إجتماعية جارحة ورافضة ، ومن هنا جاء دور الأخصائيا إجتماعي لتوعية الأسرة بخطورة هذه المشكلة فلا بد للأخصائيا إجتماعيا أن يبدأ بالتوعية الوقائية أولا وإلى التصدي للظاهرة لتخفيف أنتشارها عبر نشر الوعي للأسرة بمخاطر هذه المشكلة وذلك من أجل توفير بيئة أسرية تحمي الطفل وتوفر له تنشأة إجتماعية سليمة وتقدم النصح والإرشاد والتكاتف معها للتصدي لهذه المشكلة التي يعاني منها المجتمع فالطفل منذ نشأته يتأثر بالأنماط السلوكية وكل أسرة لا بد أن تمر ببعض المشاكل والأزمات وها لا يعني الإستمرار فيها أو تجاهلها بل لا بد أن تتداركها .

فالأسرة الناضجة والواعية هي التي تستطيع الوةأقية منها (عبد السلام، 1983 ، 75) وعلى هذا الأساس تعتبر مشكلة عمالة الأطفال قضية إجتماعية إلى جانب أنها هما وطنيا ، وهي ليست مسؤولية مؤسسة بل هي مسؤولية الجميع بداية بالأسرة ثم المجتمع بما فيها من المؤسسات الإجتماعية والتعليمية والثقافية .

فعلى الأسر القيام بواجباتها ومسئولياتها إتجاهالأبناء ، فلا بد من القيام ببعض الخصائص لأن مهمة ووظيفة إدارة الأسرة تبدأ مبكرا منذ أنجابها لأطفالها لأن رقي وتقدم المجتمع يقاس بما لديها من ثقافة متنوعة ومتقدمة وذلك بالتربية الصالحة لأبنائها ، وقد إهتم الإسلام بتربية الأطفال ، والمجتمع يقوم برعايتهم ورقع شأنهم ، فالأسرة التي لا تقوم برعاية وتربية أطفالها

فهي لا تقدم للمجتمع إلا الشر والضرر لأن معظمهم مجرمين ومخربين وأطفال الأحداث الذين يرتكبون الجرائم وهم في الصغر ، فكل هؤلاء لا تهتم بهم أسرهم ولا تتشأهم تنشئة سليمة وتربيتهم تربية غير صالحة وحميدة فتلك الأسر هي التي لها الدور في خلق المشاكل والخلافات الأثرية يجب على الأخصائياإجتماعيان يقدم لهذه الأسر التوعية والقيام بوظائفها .

الأخصائياإجتماعياأيضا له دور في مجال رعاية الأطفال العاملين في الورش والوقوف في مشاكلهم وذلك في إطار معلومية عدد كبير من المؤسسات التي قد تكون اجهزة حكوية ، وأهلية ، وكذلك توفير الأخصائين الإجتماعيين المؤهلين في مجال التوعية المجتمعية بمشكلة الأطفال العاملين ولا بد له من إقامة علاقات مع كل فئات المجتمع التي يتعامل معها سواء كانوا (أطفال ، أو شباب ، نساء ، ذوي الإحتياجات الخاصة كالمعاقين والمسنين كلا على حسب المجال الذي يتطلب أن يكون فيه عملية التوعية لكل حالة من هذه الحالات .

كما أن للخدمة الإجتماعية أهدافها إتجاه مشكلات الأطفال العاملين وهي ممثلة في الأهداف الوقائيةالتي تهدف إلى التعرف على مكامن وبؤر الخطر والمشكلات التي يواجهها الأطفالفي المجتمع ومن ثم القضاء عليها ، وهناك أهداف علاجية وحتى تختص بوضع الحلول المناسبة للمشكلة والحد منها وطريقة علاجها بالطرق العلمية عبر الأخصائين الإجتماعيين لبرامج التوعية المختلفة (نيازي ، 1983 ، 75) .

كما أن هناك أهداف أئانية وهي ممثلة في تحديد مسارات وإتجاهات التنمية الإجتماعية:

1. تهيئة المجتمع على تحمل مسؤوليات التنمية المجتمعية بنشر برامج التوعية لمشكلات الأطفال العاملين عبر الأخصائين الإجتماعيينوذلك لتحقيق العدالة الإجتماعية .
2. مساعدة المجتمع في حل مشكلة الأطفال العاملين في الورش بفضل جهود الأخصائين الإجتماعيين .
3. تشجيع الأسر على نشر التوعية بأهمية رعاية الأطفال .

دور الأخصائياإجتماعي في حماية الطفولة:

كل مهنة ترتبط بمجموعه من الوظائف والأنشطة المرتبطة بالتوقعات والتصورات التي تحددها لنفسها من خلال تجربتها التاريخية والتقاليد السائدة في المجتمع فتوافق عليها الهيئات العلمية ويقرها المجتمع ، وقد إستطاعت مهنة الخدمة الإجتماعية خلال المائة سنة الأولى من عمرها أن تبلور وظائف الأخصائياإجتماعي وأدواره ونستطيع هنا أن نقول أن كلمة مهنة على إختلاف طبيعتها ظهرت كرد فعل طبيعي لإحتياج معين في المجتمع يتطلب تخصيص فرد معين لأداء بعض الأدوار، ومن هنا كانت الضرورة لتحديد الأسلوب الأمثل لطريقة أداء المهنة بشكل يساعد علي تحقيق المنفعة ولا يتعارض مع الأعراف والأخلاقيات العامة والمعايير السائدة في المجتمع ومن أهم الأدوار: (سليمان، 2005)

1. الأخصائياإجتماعي كمعالج / كمرشد : Counselr/clinician

يساعد الأخصائياإجتماعي عملائه من خلال الأدوار التي يقوم بها وبزيادة فاعلية وظائفهم وقدراتهم الإجتماعية وذلك من خلال المساهمة في إرشادهم وتعديل سلوكياتهم وتعليمهم كيفية التعامل الصحيح في أوقات الأزمات والمصائب والمواقف المختلفة .

2. الأخصائياإجتماعي كمدافع Advocata

في هذا الدور يقوم علي حماية حقوق العملاء وتلقي الرعاية والخدمات التي تشبع حاجاتهم ويعمل الأخصائي علي تأييد جهود العميل وسعيه لتحقيق أهدافه سواء بتغيير برامج الدمام الموجودة أو بتحسين وتطوير السياسات الإجتماعية التي لا تتماشى مع إحتياجات العميل .

3. الأخصائي كممثل للتغيير Change Agent

يعمل الأخصائياإجتماعي في هذا الدور في تحديد مشكلات المجتمع المحلي والجوانب التي يمكن تنميتها وتطويرها للإرتقاء بمستوي الحياة وذلك من خلال تنشيط أعضاء المجتمع وتزويدهم بالخبرات والمهارات من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع المجتمعية عن طريق التعاون بين أعضاء المجتمع . (عبد الفتاح ، 2002، 103).

4. الأخصائياإجتماعي كمنسق للحالة Coordinater

يتعلق هذا الدور بتحقيق إستمرارية إستفادة العميل من الخدمة عن طريق متابعة الأخصائيا لإجتماعي لخطوات وعمليات توصيل العميل للخدمات الملائمة لإحتياجاته والقيام بالتنسيق مع الجهات المختلفة من أجل تحقيق أهداف العملاء .

5. الأخصائيا لإجتماعي كمهني As professional

يأتي هذا الدور من خلال عمله في الخدمة الإجتماعية كمهنة معترف بها ولذا يتوجب على الأخصائيا لإجتماعي الإلتزام بالمواثيق الأخلاقية للمهنة .

6. الأخصائيا لإجتماعي كوسيط Broker

يكون دور الأخصائيا لإجتماعي هنا ربط العميل أو العملاء بالمصادر أو المؤسسات التي تقدم الخدمة من اجل تحقيق أهداف العملاء .

7. الأخصائيا لإجتماعي كمعلم Teacher

يقوم الأخصائيا لإجتماعي بدور المعلم والمربي والمزود بالمعلومات والمهارات المطلوبة لتحسين الوظائف الإجتماعية أو لتفادي التعرض لمشكلة ما .

8. الأخصائيا لإجتماعي كمدير Administrator

يقوم بدور المدير من التخطيط والرقابة والإشراف والتقييم وتنفيذ السياسات والخدمات والبرامج في مؤسسات الرعاية الإجتماعية .

9. تحقيق التوافق بين المؤسسات المهنية workload Manager

نتيجة لتعدد مسؤوليات الأخصائي الإجتماعي كمنسق ومتابع وممارس وكممتبع لتنفيذ الأعمال الفنية والأنشطة الإدارية التي تطلبها منه المؤسسة فإن هنالك ضرورة لقيامه بعملية تنسيق ومتابعة مهامه

10. التنمية المهنية لأعضاء المؤسسات الإجتماعية Staff Developer

يتعلق هذا الدور بعملية التنمية لأعضاء المؤسسة الإجتماعية والتي تقوم علي التدريب والإشراف المهني تقديم الإستشارات الإرشادية، ونظراً لتعدد الأدوار المهنية التي يمارسها الأخصائياً الإجتماعي لنوعية المشكلة أو المرض أو الطلاق ، الخ .

11. الأخصائياً الإجتماعي كمنشط : Activitier

يعني قيام الأخصائياً الإجتماعي بمجموعة من الإجراءات لتنظيم جهود أنساق التعامل لإحداث تغيير في بيئة العمل وإجراءات الحصول علي الخدمات أو إستحداث خدمات جديدة تحتاجها تلك الأنساق بحيث تستجيب لعمليات المطالبة من جانب المستفيدين (فهومي ، 2013، 47)

12. الأخصائياً الإجتماعي كباحث : Reseacher

يتضمن القيام بإجراء البحوث والدراسات التي تتعلق بالعملاء وحاجاتهم وجمع البيانات المطلوبة عن الأنساق وتحليلها لإستخدامها في وضع خطط وبرامج لتحقيق الهدف من رعاية العملاء . (فهومي ، 2013، 47) .

13. الأخصائياً الإجتماعي كمفاوض Negotiator

يسعي الممارس الي التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة للوصول إلي إتفاق مقبول بشأنها من خلال إكتشاف مواطن عدم الرضى عند أطراف النزاع وخلق الرغبة في الحوار بين أطراف النزاع في المحأولة للوصول إلي حل المشكلة (فهومي ، 2013، 48).

14. الأخصائياً الإجتماعي كمخطط: Planner

يقوم الأخصائي في هذا الدور بمجموعة من الأنشطة والعمليات لمساعدة نسق العمل علي تحقيق الأهداف وتشمل تحديد الأهداف والأولويات والمشكلات والإمكانيات والموارد وترجمتها في خطة لتحقيق الأهداف ، تلك الخطة التي تحتوي على برامج وخدمات وأشطة تتعلق دائماً بتحقيق أهداف مستقبلية ، وللقيام بكل هذه الأدوار والوظائف فأنها تحتاج من الممارس العام أن يكون لديه مهارة في التطبيق إبتبار أن الخدمة الإجتماعية علم

وفن تعتمد علي حقائق العلوم الإجتماعية الأخرى ، ثم مهارة في تطبيق هذه الحقائق في الواقع العملي (فهمي ، 2013 ، 48).

المبحث التاسع الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة حجر الأساس لموضوع الدراسة الراهن بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ويعد مصدراً هاماً للتعريف به، بحيث تثري هذه الدراسات، العربية منها والمحلية بأن يجد الباحث مكاناً لبحثه بين البحوث التي سبقته .في إستكمال جوأنبه وتهيئ لبحثه مكانا مرموقا بين البحوث. تعين الباحث في تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والإجرائية . كما تساهم في معرفة نقاط القوة والضعف وفي تجنب تكرار الجهود المبذولة والتي بذلتها البحوث السابقة ، والبحث عن الجوانب التي يتم دراستها أو الطرق اليها فضلا عن أنها تثري معرفة الباحث وتزيد في مجال توجيهه لمعرفة الأخطاء التي وقع فيها الذين سبقوا ، وذلك وفقا على الإطلاع على المناهج المتبعة فيها وأدواتها، والخطوات العلمية لتكون مرشداً ومنازاً وأساساً لها.

ووفقاً لذلك أجريت عدة دراسات حول موضوع عمالة الأطفال وتحول الباحثة في هذا البحث أن تعرض أهم الدراسات والبحوث المحلية والعربية التي أمكها الإطلاع عليها، والتي يمكن أن يستفيد منها البحث في النقاط التالية:

1 - تعريف الباحثه من خلالها علي القضايا والأمور النظرية التي تتلوتها الدراسات السابقة.

2 - أساليب المعالجة المنهجية التي إتبعها الدراسات السابقة وتمت بها .

3 - كذلك أهم ماتوصلت إليه نتائج الدراسات السابقة من خلال الإطلاع عليها والإستعانة بها في الأطار النظري والمنهجي .

تتلوت الباحثه الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهدافها للتوصل الي هذه الدراسة وبالتالي ملّ الفراغ الذي تركته تلك الدراسات للوصول الي نتائج جديدة تساهم في الحل الجذري للمشكلة .

1. دراسة الذيب(1990) بعنوان ظاهرة عمالة الأطفال في المناطق العشوائية في القاهرة

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء إلى ظاهرة عمالة الأطفال في منطقة ناصر بالقاهرة، حيث الأطفال العاملون بها، وقد بلغت عينة الدراسة (100)مبحوثاً على النحو التالي: (50)مبحوثاً من ارباب الأسر ، و(50)مبغلاً من العاملين الذين ترأوت اعمارهم بين (10 - 14) سنه ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة . كانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : أن العمل الذي يمارسه الأطفال لأيتناسب مع سنهم ، وأنا الأطفال في بداية اعمارهم يفضلون العمل على التعليم ، ولكن بعد الخوض في تجربة العمل القاسي يفضلون التعليم على العمل ، هذا بالاضافة إلى تشجيع الأرة للطفل للذهاب إلى سوق العمل وترك المدرسة نظراً للعائد المادي ، وأن الدافع الأساسي لذهاب الطفل لسوق العمل هو مساعدة الأرة مادياً

أوجه الشبه والاختلاف :-

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة أن الدراساتين تتلوت عمالة الأطفال وفي أنها تخدم مهنة الخدمة الإجتماعية . وتختلف في أن الدراسة السابقة تتلوت السياسات الإجتماعية داخل المستشفى وأن الدراسة الحالية تتلوت دور الممارسة المهنية

للأخصائياإجتماعي في المستشفيات أيضا في مكنأجراء الدراسة . استفادت
الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في اثراء الإطار النظري من خلال معرفة البيانات
والمعلومات التي يمكن من خلالها الكشف عن الدور المهني للأخصائياإجتماعي.

2. سوسن عثمان عبداللطيف- رسالة ماجستير "بعنوان" الإحتياجات الإجتماعية والأهربية وظاهرة عمالة الأطفال في المناطق العشوائية المختلفة .

تتمثل مشكلة الدراسةفي التأثيرات التي تحد من الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية
المختلفة، ومدى تأثير الإحتياجات الإجتماعية علي ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع
ادبلظهور أنماط ونماذج سلوكية أنحرافية أصبحت تميز منطقة البحث.

هدفت الدراسة للكشف عن الدوافع الإجتماعية والإقتصادية للهجرة الريفية الحضرية إلى
المناطق العشوائية المختلفة. وطبيعة الإحتياجات الإقتصادية للأرة(العمرأنية السكنية
الإقتصادية الصحية التعليمية) الكشف عن الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية لظاهرة عمالة
الأطفال في ارتباطها بالاحتياجات الإجتماعية للأرة بمنطقة البحث.

وهذا وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في تحليل ديناميكية الهجرة الريفية الحضرية
كما إستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة على عدد من الأسر بالمنطقة وكانت وحدة
التحليل هي رب الأرة أما أدوات جمع البيانات فقد تمثلت في إستمارة المتابعة ودليل
المقابلة.

أجريت الدراسة علي عينة قوامها (1000) مبحوث، منها عدد (500) مبحوث من أرباب
الأسر وعدد (250) مبحوث تمثل ربات الأرة ، وعدد (250)مبحوث وهم عبارة عن عينة
من الأطفال العاملين.أهم النتائجالتي توصلت اليها الدارسةأن البحث عن العمل كان أبرز
دوافع الهجرة إلى منطقة البحث أنمعظم النازحين إلي منطقة البحث، وأنما جاؤوا في شكل
أسر أما أسباب إختيارهم للمنطقة فأن معظمهم جاء لتلك المنطقة هناك من سبقة إليها من
أقاربة كما يتميز السكن بإرتفاع درجة الكثافة ، وتعانى المنطقة من ضعف الخدمات الطبية
والتعليمية الأمر الذي ادى بصورة واضحة إليإرتفاع نسبة المتسربين من المدارس.

تمثلت عمالة الأطفال في جمع القمامة والحدادة والبرادة ولحام الأكسجين وورش النجارة، وقد كانت دوافعهم للعمل متمثلة في عجز الأبوين عن الأنفاق عليهم في التعليم، الأمر الذي اضطرتهم إلى ترك التعليم والبحث عن العمل حتى يتمكنون من كسب عيشهم- كما يتضح من الدراسة أن كل الأطفال العاملين يجهلون تماماً أحكام القانون الخاصة بعمل الأطفال، وأن أصحاب العمل لأيلتزمون بأحكام هذا القانون .

3. دراسة نصر خليل محمد عمر أن وعبدالرحمن صوفي عثمان (1990) بعنوان العوامل

الإجتماعية والإقتصادية لعمل الأطفال في سن مبكرة

تهدف لدراسة وتحديد العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة تجاه الأطفال للعمل في سن مبكرة، والأسباب المختلفة التي تقف وراءها، والأثار المترتبة عليها، كما يهدف البحث الي التوصل إلي تصور مقترح يفيد التخطيط لمواجهة تلك المشكلات والحد من أثارها السلبية علي كل من الأطفال والأمره والمجتمع. أنحصر عمل الأطفال في مجال واحد هو الورش الفنية المتعلقة بتصليح السيارات، ذلك رغم تعدد مجالات عمل الأطفال وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج:

- أسباب راجعة للأثرة.

- الأسباب راجعة للطفل نفسه ورغبته في العمل.

- واخيرا الأسباب الراجعة للبيئة المحيطة كتوافر فرص العمل بالمنطقة.

4. دراسة الأستاذ رفعت عبدالباسط محمود بعنوان عمل الأطفال بين الأمن المفقود والتنمية

المشوهة"

وتحاول هذه الدراسة أن تستكشف العلاقة بين عمالة الأطفال من جانب وبين الأمن والتنمية من جانب آخر، لإبراز دور الخدمة الإجتماعية في العمل مع الأثرة لتكون محيطا تروبويا وتعليميا يحافظ علي الطفولة وينميها تنمية فعالة ومستمرة.

نجد أن هذه الدراسة تنظر من منظور الخدمة الإجتماعية فى مواجهة الطفولة العاملة لأن العينة ركزت على الذكور العاملين بالورش ومواقف السيارات على الرغم أننسبة الأطفال العاملين في مجال الزراعة أكبر من نسبة الأطفال العاملين في المجالات الاخرى خاصة في المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفي.

5.دراسة عاذر وآخرون. (1991) بعنوان ظاهرة عمالة الأطفال بمنطقة القاهرة بمحافظاتها الثلاث:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء علىظاهرة عمالة الأطفال بمنطقة القاهرة بمحافظاتها الثلاث ، اذ تم التركيز على الورش الصناعية التي يعمل بها الأطفال ، وكانت الدراسة مسحية لعينة بلغت (566)طفلاً من مناطق ريفية وحضر ، وتتراوح اعمارهم من (6-15) سنه.

وقد استخدمت الدراسة الاستبانة والاختبارات والمقاييس النفسية ودراسة الحالة كأداة للدراسة وكانت اهم نتائج الدراسة أن عمالة الأطفال لاتعتبر نتاجاً لبيئةأسرية متصدعة ، بل أن معظم هؤلاء الأطفال يتمتعون بدرجة عالية من التماسك ، كما توصلت إلأن الأسباب المؤدية لاحداث الظاهرة تتمثل فى الفشل فى التعليم 49.6% ، ويليهِ الرغبة فى تعليم صنعه كبديل للتعلم 45.5% ويليهِ الحاجة لمساعدة الاهل فى المصروف 39.9%، ويعقب هذا السبب الرغبة فى حصول الطفل على مال ينفعه فى متطلباته الشخصية 33% .(عاذر،1991، 3).

6.دراسة محمود، (1993) بعنوان (عمالةالأطفال في مصر)

هدفت الدراسة إلى تحديد حجم وخصائص عمالة الأطفال ودراسة التطبيق الفعلي لقانون عمالة الاحداث في مصر ، دراسة العوامل الرئيسية التي وراء عمل الأطفال والاحداث في الورش الصناعية.

وقد استخدمت الدراسة الدارسة الاستبائية كأداة لجمع البيانات ، وكان اهم نتائج الدراسة غن 40% من الأطفال يبلغون من العمر من الأطفال يبلغون من العمر (6-11) سنة كما اثبتت الدراسة بأن معظم الأطفال الذين تركوا المدارس واتجهوا للعمل غير راغبين في الإستمرار في التعليم كما اتضح بأن اهم عامل يتمثل في فقر المرأة .(الذيب ، 1993، 16).

7. دراسة الضبع (1996) بعنوان الصناعات الحرفية وعلاقتها بالتسرب الدراسي في

مصر

هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع التسرب الدراسي ، وماهى مصاحبة ، وماهى علاقة تلميذ الصناعية بالتسرب الدراسي ؟ وماهو دور الورش الحرفية فى التنمية الفنية والحرفية؟. وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية وبلغ عدد العينة(69) مبحوثاً من الصبية الذكور،(21) فرداً من اصحاب الورش (16) فرداً من مديرى المدارس الأبتدائية وكانت اعمارالصبية المشتغلين على النحو التالى: نسبة 8.5% اعمارهم (9) سنوات، ونسبة 7% اعمارهم (10) سنوات، ونسبة 23% اعمارهم (11) سنة، ونسبة 17.5% اعمارهم (15) سنة . قد بلغ المتوسط الحسابى لعمر المشتغلين 12 سنة بأنحراف معياري قدره(2.3) ، ووأوضحت البيانات بأن الفئة العمرية للمشتغلين تقع فى نهاية مرحلة الطفولة المتأخرة وبداية مرحلة المراهقة.

وقد استخدمت الدراسة الاستبائية كأداة لجمع المعلومات ، واحدة منها موجهة للصبية المشتغلين بورش صناعة الأثاث الخشبي ، والثانية موجهة لمديرى المدارس الأبتدائية المناصرة ، شارع محمد على، مدينة القاهرة ، والآخرى فى حوأن وهي نفس المناطق التي شملت مديري المدارس الأبتدائية.

وقد اظهرت نتائج الدراسة ما ياتي:

1 - الصبية المتسربين ينتمون إلى فئة إجتماعية تمثل شريحة وسطى من الطبقة الدنيا في المجتمع الحضري، قد دلت ذلك على مؤشرات المستوي المهني والتعليمي والسكني

للأثر التي ينتمون إليها ، ومن ثم يمكن القول أن الدوافع الإقتصادية تحتل أهمية خاصة في عملية التسرب الدراسي.

2 - أن دوافع التسرب ترتبط بالظروف المدرسية والظروف الأسرية بجوانبها الإقتصادية والإجتماعية ، وقد تمثلت الظروف المدرسية الدافعية للتسرب بما يلي:-

أ - سوء معاملة المدرسين للتلاميذ بالعقاب البدني.

ب - خلق مشاعر من الكراهية تجاه المدرسة والعملية التعليمية من قبل المدرسين.

ج - الدوافع الإقتصادية المتمثلة في إعتبار مسألة الدروس الخاصة وعدم القدرة المالية لدى أسر هؤلاء التلاميذ مما يدفعهم إلى تسرب الدراسي.

د - ضعف التحصيل الدراسي ومأوتتبط به من متغيرات متمثلة في كثرة المواد الدراسية وصعوبة فهمها).

8. دراسة وقيع الله (1996) بعنوان : أثر التشرد في نفسية الطفل"

تأولت الدراسة أثر التشرد في ولأية الخرطوم بين القلق والتوافق النفسي وهدفت الدراسة إلى معرفة السمات النفسية للأطفال التي تميزهم عن غيرهم .وقد إستخدمت الدراسة المسح بالعينة للأطفال المشردين وتوصلت الدراسة إلأن هنالك فروق إحصائية بين المشردين وغيرهم من حيث التوافق، وتوصلت الدراسة الي أن المشردين من حيث القلق أكثر من الأطفال غير المشردين. كما توصلت الدراسة إلأن ظاهرة القلق تنتشر بين الفتيات المشردات عن المشردين الأولاد.

9. دراسة حمد النيل (1996) بعنوان ظاهرة التسول للأطفال:-

تأولت الدراسة الأسباب الموضوعية لظاهرة تسول الأطفال في محلية الخرطوم وإستخدمت المنهج الوصفي التحليل الإحصائي ، وكانت اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن بين الأطفال الذين شملتهم الدراسة نسبة عالية من الاميين كما وأن هنالك أطفال غير سودانيين يمارسون التسول، وأن معظم الأطفال المتسولين هم من خارج ولأية الخرطوم ، وأن كثرة الأطفال في الأرة الواحدة يدفع الأطفال الي التسول خاصة عندما تكون الأرة ذات دخل

محدود، وأن والدي الطفل المتسول يعملان متسولين أيضا وأنهما يشجعانة علي ممارسة التسول ، وأن معظم الأطفال المتسولين لأيرغبون في ترك المهنة وذلك لأن الجهد قليل مقارنة بالعائد المادي.

10. دراسة فرجاني،(1998): بعنوان: حول ظاهرة عمالة الأطفال (دراسة تحليلية)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول ظاهرة عمالة الأطفال وذلك بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة ومنظمة العمل الدولي . شملت الدراسة (9بلدان عربية هي: مصر، المغرب، الأردن ، تونس، فلسطين، سوريا، البحرين، السودان ، ليبيا، وذلك للتعرف على حجم ظاهرة ومدى أنتشارها ، قد اظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد في الدول العربية (10) ملايين طفل يعملون ممن تتراوح أعمارهم ما بين (6 - 14) سنة، منهم (6) ملايين صبي و(4) ملايين بنت، وأن معدل مشاركة الأطفال في الأنشطة الاقتصادية أعلى بكثير في الريف عنه في الحضر ، ولاسيما بين الأناث.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى بعض النتائج منها:

1- التحاق الأطفال بالتعليم يقلل بدرجة كبيرة من احتمالية التحاقهم بالعمل.

2- تدهور المستوى التعليمي للأمة يزيد من احتمالية عمل الأطفال.

3- عدم فعالية التشريعات والجزاءات التي تخطر عمالة الأطفال.

وقد أوصت الدراسة بصورة حفز ودعم حركة مجتمعية ثلاثية الأبعاد تضم الحكومة والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص لمكافحة عمل الأطفال في إطار جهد تنموي يحارب الفقر وسطور نسق التعليم .

11. دراسة رمزي،(1998) بعنوان (ظاهرة عمالة الأطفال):

خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أنه يوجد على مستوى العالم (250) مليون طفل يتم إستغلالهم في اعمال تحت ظروف غير إنسانية ، منهم (100) مليون طفل يكسبون في أعمال تهدد

صحتهم ، نصفهم تقريبا أى (50) مليون طفل فى دول العالم الثالث ، منهم (10) ملايين طفل فى دول العربية

12. دراسة عبدالفتاح ،(2000)بعنوان: (الدوافع الأساسية للأطفال لترك المدرسة والإتجاه إلى سوق العمل فى سن مبكرة فى مصر).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدوافع الأساسية التي تجعل الأطفال يتركون الدراسة ويتجهون إلى سوق العمل فى سن مبكرة ، التعرف على المستوى الإقتصادي لأثر الأطفال العاملين ، وعلى نوعية العلاقات الأسرية بين الأطفال المحيطين بهم ، وعلى نوعية الأعمال التي يعمل فيها الأطفال، ثم التعرف على الفوائد التي سيستفيدها الأطفال من ذهابهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة (من جهة نظر الطفل نفسه). استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، قد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (327) طفل وطفلة.

توصلت الدراسة أن عمالة الأطفال تنتشر بين الذكور أكثر من الأئث، وأن أعلى نسبة منهم توجد فى سن (15) نسة، أذ تصل نسبتهم إلى 46% من إجمالاً الأطفال العاملين، كذلك توصلت إلى أعلى نسبة تسرب الأطفال من التعليم توجد فى الصف الخامس الابتدائي ، اما اقل نسبة توجد فى الصف الرابع الابتدائي والثاني الإعدادي.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن 82% من الأطفال العاملين يعيشون فى أسر متماسكة ولا يعانون من أي تفكك أسري ، وأن 54% من هؤلاء الأطفال العاملين يرغبون فى العودة إلى المدرسة مرة ثانية بعد تحسين ظروفهم الأسرية

دراسة عبد الناصر ابو بكر محمد(2003) بعنوان عمالة الأطفال ، بمدينة الفاشر

هدفت هذه الدراسة لمعرفة عمل الأطفال والاثار السلبية لعمل الطفل واستخدام الباحث المنهج التحليلي الاحصائي و من ثم جمع البيانات من مواقع العمل والدراسات الميدانية والمقابلات والملاحظات و المشاهدة ثم الاستبيان و قد توصل الي النتائج الاتية :

أ. أن عدد الأطفال الذين تم استبيانهم 45 طفلاً ذكور و 23 من الإناث.

ب. أن معظم المبحوثون يتراوح أعمارهم من 6-18 سنة .

وجد أن علاقة تلك الدراسة بالدراسة الحالية من حيث الموضوع المشترك و تختلف من حيث النتائج و التوصيات

13. دراسة عاصم صالح محمد مكي، (2005) بعنوان عمالة الأطفال بمدينة نياالا

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الاعمال التي يزاولها الأطفال ومعرفة الاثار السلبية لعمل الأطفال ومعرفة مساهمة الحكومة من توفير الخدمات الأساسية للطفل من صحه وتعليم وغيرها. اتفقت الدراسة السابقة والحالية فكل من الدارستين استخدمتا المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل ظاهرة عمالة الأطفال ، وينتج من ذلك أن القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال يأتي من خلال معالجة الفقر الذي يدفع العائلات إلى تشغيل الأطفال .

استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال الدراسة الميدانية لمنطقة الدراسة توصل الي عدد من النتائج منها :-

1. أن اكثر المبحوثون ذكور بنسبة 75 % إناث 25% علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية في الموضوع فقط و تختلف من حيث النتائج و التوصيات التي توصلت اليها الباحثة.

14. دراسة يابكر، (2005) ورقة عمل بعنوان : إستغلال الأطفال في سباق الهجن"

وقد استخدمت الدراسة المسح بالعينة وتشير الي أن القبائل التي تستخدم ابنائها في دول الخليج في السباقات الخارجية هي قبائل الرشيدة والبشاريين لأن ابناء هذه القبائل يجيدون ركوب الأبل ولأيتحاجون الي تدريب . وواضحت الدراسة أن هذه الظاهرة صارت واضحة ، كما أوضحت أن معظم الذين يستخدمون في هذا العمل يتم تهريبهم أو يستخدمون بيانات شخصية مزورة، وارجعت الدراسة ظاهرة عمل الأطفال في السباق إلى الأسباب الاجتماعية والإقتصادية التي تحيط بهذه القبائل كما أوضحت المخاطر من إستخدام هذا العمل يتمثل

فى التأثير الجسدى والعاطفى والمعرفى والاخلاقى كما أوضحت الدراسة الظروف التى يعيشتها الأطفال فى بلاد الغربة ومنع الأباء من استعادة ابنائهم الى السودان.

15. دراسة منى يحيى محمود ابراهيم، (2009) بعنوان: عمالة الأطفال ودوره فى الدخل

المأري

تولت الباحثة عمالة الأطفال ودورها فى الدخل المأري وهدفت الدراسة لمعرفة الاعمال التىيز ولها الأطفال للتعرف على ظاهرة عمالة الأطفال بمدينة الفاشر والتعرف على العوامل والأسباب التى تقع وراء هذه الظاهرة والكشف عن الاعمال التى يقوم بها الأطفال فى مدينة الفاشر ومدى مناسبة هذه الاعمال بحجم وعمر الأطفال ومعرفة البأى مدى تساهم عمالة الأطفال فى زيادة دخل المأرة. استخدمت الباحثة المنهج التحليلى الوصفى كما استخدمت مصادر المعلومات الأساسية كالإستبيان والملاحظة والمقابلة و المصادر الثانوية وهى مراجع وورش عمل ثم الإستبيان .

و توصلت الى النتائج الآتية:

أ. إن أكثر الأطفال العاملين يتراوح اعمارهم بين 10-14 سنة دلالة أن معظم المبحوثون صغار سن

ب. إن معظم المبحوثين ذكور بنسبة 78% هذا يدل على اعتماد المأرة على الذكور أكثر من الأناث.

ج. نسبة 50 من الأطفال نازحين.

الفصل الثالث

أجراء االدراسة الميدانية

تمهيد: تتلى هذا الفصل وصفاً كاملاً مفصلاً لطريقة إجراء آت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة ولتنفيذ ذلك تم إختصار وصف المنهج ومجتمعه وكيفية إختبار عينة الدراسة بالإضافة إلأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة فى معالجة البيانات والمعلومات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالى:

أولا الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة: إعمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب الورش الصناعية والأطفال العاملين فى الورش بولاية الخرطوم والتي يبلغ عددها (240) ورشة.

عينة الدراسة: تم إختيار عينة الدراسة عن طريق المسح الميداني الشامل لجميع الورش الصناعية التي بها عمالة أطفال وعددهم (105) ورشة بولاية الخرطوم.

كما تم إجراء مقابلات شخصية معالأطفال العاملين فى الورش الصناعي وعددهم 42 طفل

أدوات الدراسة:

أ. الإستبيان:

a. تم تصميم إستبانة بغرض جمع المعلومات، والتي تكونت من أربعة محاور:

المحور الأول البعد الاجتماعي - المحور الثاني العوامل الاقتصادية - المحور الثالث
البعد الصحي - المحور الرابع - القوانين وتدابير لحماية الأطفال

ب. المقابلات الشخصية:

بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من الإستمارة عملت الدراسة مقابلة مع
الأطفال العاملين في المناطق الصناعية الخرطوم لمدنمان بحري ومقابلة في وزارة
العمل والتنمية الإجتماعية ومقابلة مع مجلس الطفولة

ج. الملاحظة :

إعتمدت الدراسة على الملاحظة فيما يتعلق بالسلوك للأطفال العاملين في الورش
ومأحيط بهم من ظروف وكيفية التعامل معهم من أصحاب الورش. والملاحظه ماهي
الأداة تمكن الباحثة من إدراك ومعرفة المتغيرات المتعلقة بالمشكلات الإجتماعية
وإتجاهاتها بصورة منظمة ومخططة بشكل يسهم في تحديد العلاقة بين المتغيرات
وتداخلها لكشف الحقيقة العلمية ولتحقيق أهداف البحث وإختيار فروض الدراسة

صدق وثبات الأداة:

الصدق الظاهري:

للتحقّق من صدق الإستبانة، تم عرضها على عدد من المحكمين في مجال التخصص،
وتنجز اء بعض التعديلات على الصياغة اللغوية للفقرات في ضوء آراء المحكمين، وعدلت الباحثة
عدد من الفقرات من حيث الصياغة واختصار بعضها وتوضيحها هو غامض منها،. وقد أُعتبر
الأخذ بملاحظات المحكمين، وأجراء التعديلات بمثابة الصدق الظاهري.

معامل الصدق والثبات:

معامل الثبات :

معامل الثبات : تم تحليل الإستبانة لتحديد الثبات وذلك بإستخدام معامل الفا كرونباخ حيث بلغت قيمته لكل الإستبانة تسلوي 0.81 وهو معامل ثبات مناسب لأغراض الدراسة. كما تم إستخدام معامل الارتباط لتحديد صدق الإستبانة وقد بلغ 0.92 ويؤكد ذلك صدق وثبات الإستبانة.

المعالجات الإحصائية:

تم إدخال البيانات وتحليلها بواسطة أسلوب التحليل الكمي (الإحصاء الوصف للبيانات)، وأستخدم التوزيع التكراري والنسب المئوية. واختبار كأي تريبع لفرضيات الدراسة

مجالات البحث يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية التي لا يمكن إغفالها، فمن خلالها يتم التعرف علي المنطقة التجريبية فيها الدراسة، ولأفراد المبحوثين ورعية الدراسة والذين تضمنهم البحث ، بالإضافة الي الفترة الزمنية التجريبية فيها الدراسة وقد أنتفق كثير من الباحثين والمشتغلين في مناهج البحث على أن لكل دراسة مجالات رئيسية مناسبة وهي المجال (الموضوعي، الزماني، المكاني، والبشري) وهي كالتالي

المجال الموضوعي: تدور هذه الدراسة حول دور التدابير والتشريعات المحلية والإقليمية لعمالة الأطفال العاملين في المجال الصناعي ومعرفة أهم الأسباب التي أدت الي عمالة الأطفال. والتعرف على الأدوار الإجتماعية الأخصائيين الإجتماعيين في مجال رعاية الأطفال ومعرفة أهمية التوعية الأسر والمجتمع.

1 المجال الزماني: وهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية وفترة جمع البيانات من مجتمع البحث ونفريقتها، وقد قامت الدراسة بجمع بيانات من مجتمع البحث من شهر أبريل/2016 وحتى الأنتهاء من كتابة التقرير.

2 المجال المكاني: إستهدفت الدراسة عمالة الأطفال العاملين فى الورش الصناعية بولاية الخرطوم . وبعض الوحدات المختصة في مجال رعاية الأطفال بالولاية.

3 المجال البشري: تتأولت الدراسة دور التدابير علي عمالة الأطفال العاملين في المجال الصناعي بمدينة الخرطوم.

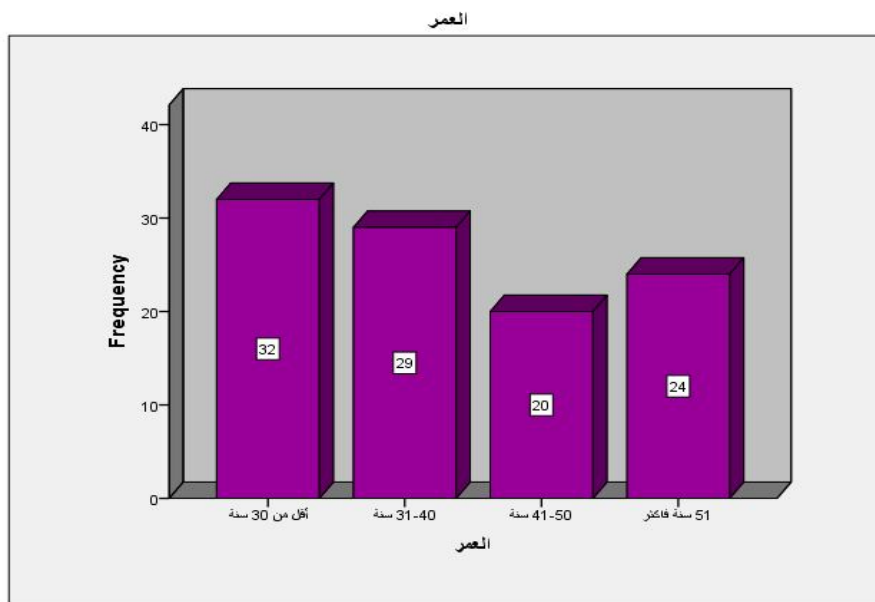
عرض وتحليل البيانات

القسم الأول : البيانات الشخصية :

جدول (1) العمر

النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
30.5	32	20-30 سنة
27.6	29	31-40 سنة
19.0	20	41-50 سنة
22.9	24	51 سنة وأكثر
100	105	المجموع

من الجدول (1) 30.5% من المبحوثين تتراوح أعمارهم 20-30 سنة



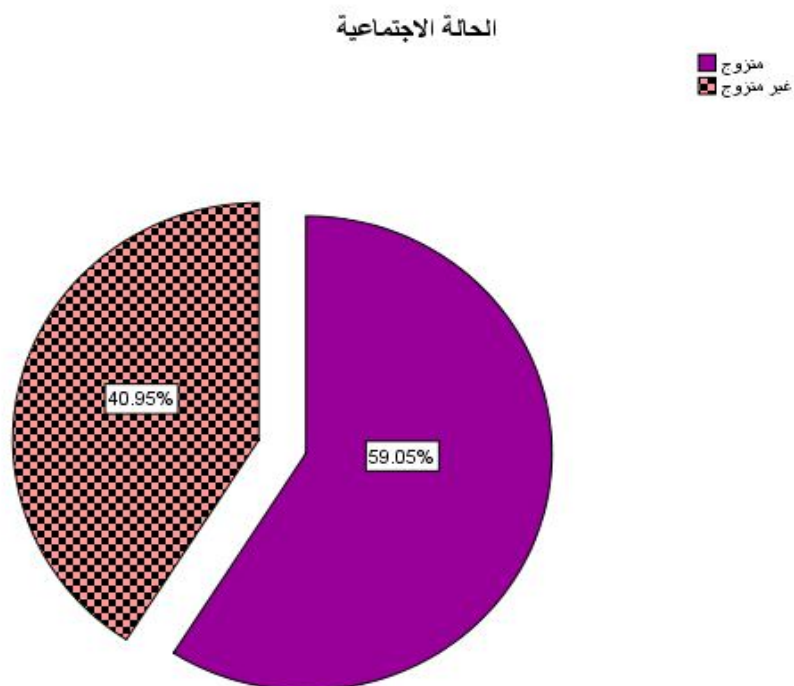
شكل رقم (1) المبحوثين تتراوح أعمارهم 20-30 سنة

جدول (2) الحالة الإجتماعية

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الإجتماعية
59.0	62	متزوج
41.0	43	غير متزوج
100.0	105	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

الجدول (2) يوضح أن 59% من المبحوثين متزوجين



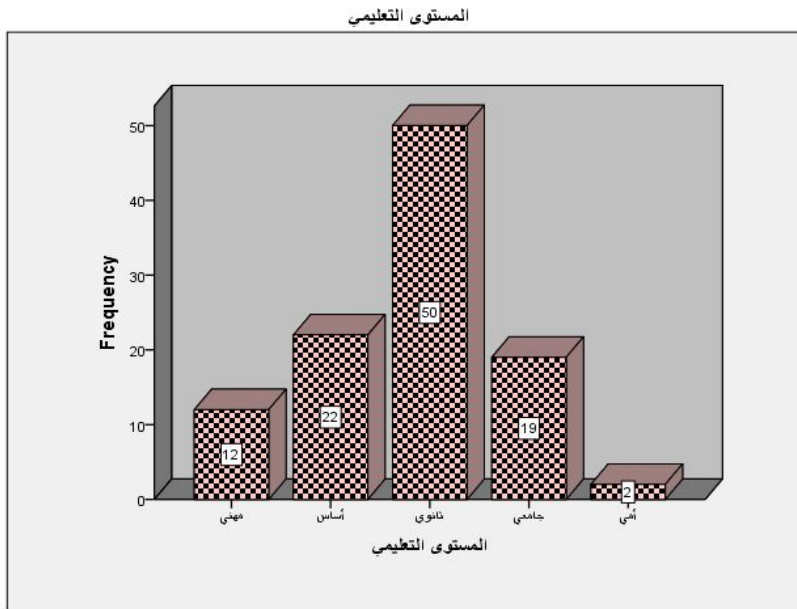
شكل رقم (2) يوضح أن 59% من المبحوثين متزوجين

جدول (3) المستوى التعليمي :

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
1.9	2	أمي
21.0	22	أساس
47.6	50	ثانوي
18.1	19	جامعي
0	0	فوق الجامعي
11.4	12	مهني
100.0	105	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021م

جدول (3) يوضح أن 47.6% من المبحوثين مستواهم التعليمي ثانوي و 21% تعليمهم أساس



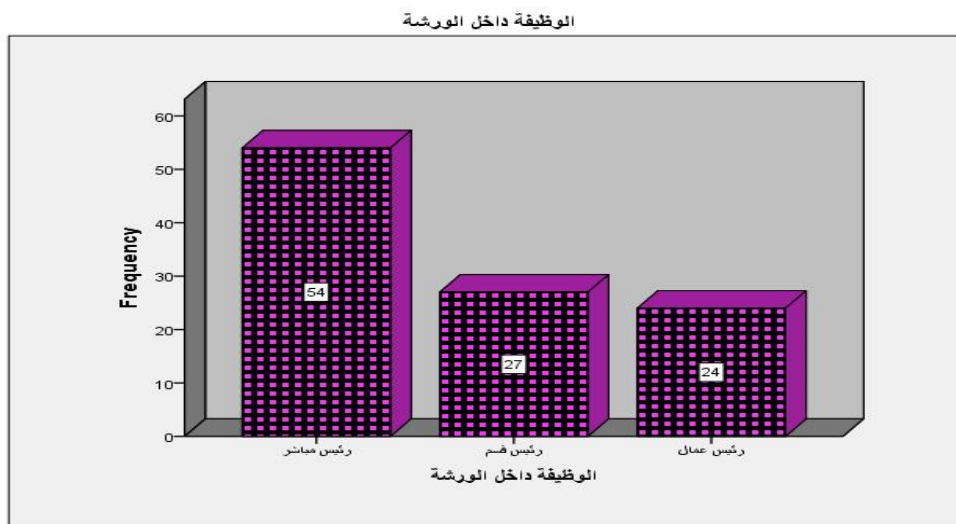
شكل رقم (3) يوضح المستوى التعليمي

جدول (4) الوظيفة داخل الورشة

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
51.4	54	رئيس مباشر
25.7	27	رئيس قسم
22.9	24	رئيس عمال
100.0	105	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من جدول (4) 51.4% من المبحوثين وظيفتهم داخل الورشة رئيس مباشر



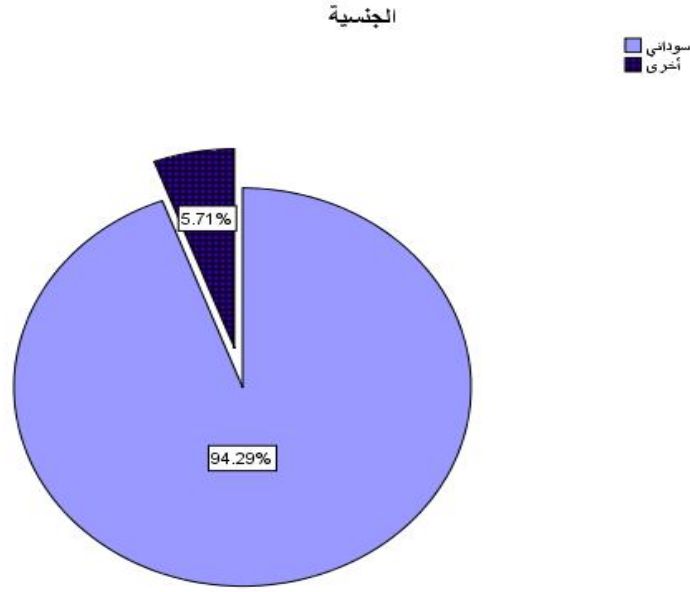
شكل رقم (4) يوضح الوظيفة داخل الورشة

جدول (5) الجنسية

النسبة المئوية	التكرار	الجنسية
94.3	99	سوداني
5.7	6	أخرى
100.0	105	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول (5) 94.3 % من المبحوثين يحملون الجنسية السودانية



شكل رقم (5) يوضح جنسية المبحوثين

الفصل الرابع

النتائج والنقاش

تحليل بيانات الفروض

الفرض الأول والذي نصه توجد علاقة بين البعد الإجتماعي والإنتقرار الإجتماعي

جدول رقم (6) يوضح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الإجتماعي وزيادة الإنتقرار الإجتماعي

العبارة	درجة التحقق	التكرارات	النسبة %	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية (df)	القيمة الإحتمالية للخطأ (sig)
أدى التفكك الأري إلى تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال	وافق	90	85.7	35.0	55.0	131.371	2	0.000
	لا ووافق	13	12.4	35.0	22.0-			
	لا ادري	2	1.9	35.0	- 33.0-			
أنخفاض نسبة الوعي عند الوالدين أدت إلى دخول الطفل في سوق العمل	وافق	75	71.4	52.5	22.5	19.286	1	0.000
	لا ووافق	30	28.6	52.5	22.5-			
	لا ادري	-	-	-	-			
أفرزت عمالة الأطفال ملوك عدواني لدى الأطفال العاملين	وافق	79	75.2	35.0	44.0	85.029	2	0.000
	لا ووافق	19	18.1	35.0	16.0-			
	لا ادري	7	6.7	35.0	28.0-			
ساهم عمل الأطفال المبكر في تنمية قدراتهم العملية	وافق	97	92.4	52.5	44.5	75.438	1	0.000
	لا ووافق	8	7.6	52.5	44.5-			
	لا ادري	-	-	-	-			
أفرزت عمالة الأطفال حالة من عدم التوافق بين الطفل العطل وأسرتة	وافق	70	66.7	35.0	35.0	54.229	2	0.000
	لا ووافق	23	21.9	35.0	12.0-			
	لا ادري	12	11.4	35.0	23.0-			
إكتسب الطفل قيم جديدة تتعارض مع التنشئة الأسرية التي تلقاها من أسرتة	وافق	80	76.2	35.0	45.0	89.200	2	0.000
	لا ووافق	19	18.1	35.0	16.0-			
	لا ادري	6	5.7	35.0	29.0-			
يتعرض الأطفال للتحرش الجنسي أثناء دوام العمل	وافق	46	43.8	35.0	11.0	12.743	2	0.002
	لا ووافق	41	39.0	35.0	6.0			
	لا ادري	18	17.1	35.0	17.0-			
موت أحد الأبوين ساهم في دخول الأطفال إلى بيئة العمل	وافق	85	81.0	35.0	50.0	109.943	2	0.000
	لا ووافق	17	16.2	35.0	18.0-			
	لا ادري	3	2.9	35.0	32.0-			

مما سبق من تحليل تم تحقيق الفروض الآتية:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي وتحسين الميترار الاجتماعي من خلال النتائج الإحصائية بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات أقل من 0.05. وبذلك يتم قبول الفرضية يوضح الجدول رقم (6) أن معظم إجابات المبحوثين تميل للموافقة على العبارات حيث وافق 58.7 من أفراد العينة على أن التفكك الأري أدى إلى تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال وذلك لأن الطفل يصاب بالقلق ويكون غير قادر على حل مشاكله التي تواجهه في نطاق الأسرة أو المدرسة مما قد يؤدي إلى تدني مستواه الدراسي لأن التفكك (قد تكون بموت أحد الوالدين، أو الطلاق، أو الهجرة)، كما وافق 71.4% على أنخفاض نسبة الوعي عند الوالدين أدت إلى دخول الطفل إلى سوق العمل وذلك لأن التوتر المستمر والصراع الداخلي الذي يسود مناخ الأسرة يشكل بيئة طاردة للطفل، وأيضاً وافق 75.2% على أن عمالة أفرزت لدى الأطفال سلوك عدواني الأطفال العاملين وذلك لأن بيئة العمل تكون مصدر قسوة وإهمال وبالتالي يتغير سلوكه العدوانية، ووافق 92.4% من أفراد العينة على أن عمل الأطفال المبكر ساهم في تنمية قدراتهم العملية، لأن المعاملة التي يتعامل بها عليه في سن مبكرة تكون لها مردود في نموه الجسدي والفكري ولأن استخدام الأطفال في أنشطة لا تناسب عمرهم يكون مردودها عكسي.

أفرزت عمالة الأطفال حالة من عدم التوافق بين الطفل العطل وأسرته ، كما وافق 66.7% من العينة على أن عمالة الأطفال افرزت حالة من عدم التوافق بين الطفل العامل وأسرته، وكذلك وافق 76.2% أن الطفل اكتسب قيم جديدة تتعارض مع التنشئة الأرية التي تلقاها من أسرته ووافق 43.8% على أن الأطفال يتعرضون للتحرش الجنسي أثناء دوام العمل لأن الطفل ضعيف يتعرض للتحديات التي تقذف بالعلاقات الإنسانية مثل

التحرش من زملائه الأكبر منه أو من زملاء الورش ونظرا لصغر سنه فإنه يكون غير قادر للدفاع عن نفسه. وذلك يولد إلى الطفل قناعة بأن غاية الجسد هي البيع والإستمتاع وهي بداية لوضع الطفل في طريق الانحراف والرذيلة، ووافق 81% على أن موت أحد الأبوين ساهم في دخول الأطفال إلى بيئة العمل إختلاف الأدوار الوظيفية داخل الأسرة يؤدي إلى اتخاذ الأبناء مكانا للأباء في إعالة وكفالة الأمر وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات أقل من 0.05. وبذلك يتم قبول الفرضية

الفرض الثاني: توجد علاقة بين البعد الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي.

جدول رقم (7) يوضح العلاقة بين البعد الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي.

العبارة	درجة التحقق	التكرارات	النسبة	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية (df)	القيمة الإحصائية (sig)
عدم إشباع حاجات الطفل دفعه إلى العمل في سن مبكرة	وافق	90	85.7	35.0	55.0	131.37	2	0.000
	لا ووافق	13	12.4	35.0	-22.0			
	لا ادري	2	1.9	35.0	-33.0			
معف دور مؤسسات الرعاية الإجتماعية في رعاية الأطفال أدى إلى خروج الأطفال إلى العمل	وافق	103	98.1	52.5	50.5	97.152	1	.000
	لا ووافق	2	1.9	52.5	-50.5			
	لا ادري	-	-	-	-			
إرتفاع نسبة البطالة بين الراشدين أدت إلى التوجه نحو عمالة الأطفال	وافق	69	65.7	35.0	34.0	66.057	2	0.000
	لا ووافق	35	33.3	35.0	.0			
	لا ادري	1	1.0	35.0	-34.0			
الأعباء المالية الكبيرة على العائلة مما دفع إلى عمالة الأطفال في سن مبكر	وافق	94	89.5	35.0	59.0	149.88	2	0.000
	لا ووافق	9	8.6	35.0	-26.0			
	لا ادري	2	1.9	35.0	-33.0			
عدم قدرة توسع شبكات الضمان الإجتماعي بحيث يشمل الأسر الفقيرة والمتوسطة مما أدى إلى زيادة عمالة الأطفال	وافق	93	88.6	35.0	58.0	145.60	2	0.000
	لا ووافق	11	10.5	35.0	-24.0			
	لا ادري	1	1.0	35.0	-34.0			
عدم تبني سياسات وآليات لمكافحة الفقر	وافق	88	83.8	35.0	53.0	121.08	2	0.000
	لا ووافق	12	11.4	35.0	-23.0			
	لا ادري	5	4.8	35.0	-30.0			
عدم العمل على التوسع في التعليم المهني وربطه بسوق العمل أدى إلى زيادة خروج الأطفال إلى العمل	وافق	67	63.8	35.0	32.0	48.514	2	0.000
	لا ووافق	28	26.7	35.0	-7.0			
	لا ادري	10	9.5	35.0	-25.0			
عدم تبني عمل ورش للأطفال العاملين أدى إلى تنمية قدراتهم المهنية مستقبلاً	وافق	87	82.9	35.0	52.0	153.70	2	0.000
	لا ووافق	13	12.4	35.0	-22.0			
	لا ادري	5	4.8	35.0	-30.0			

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الإقتصادي وإستقرار الإقتصادي من خلال النتائج الإحصائية بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات اقل من 05. وبذلك يتم قبول الفرضية من الجدول رقم (7) يتضح أن معظم إجابات المبحوثين تميل للموافقة على العبارات حيث وافق 90% من أفراد العينة على أن عدم إشباع حاجات الطفل دفعه إلى العمل في سن مبكرة وذلك لأن الطفل يضطر للجوء إلى العمل لتوفير حاجاته الأساسية ، كما وافق 98% على أن ضعف دور مؤسسات الرعاية الإجتماعية في رعاية الأطفال أدى إلى خروج الأطفال إلى العمل و ضعف دور مؤسسات الرعاية الإجتماعية يؤدي إلى عدم إدراك أفراد المجتمع بشأن حقوق الطفل. كما وافق 65.7% على أن ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين أدت إلى التوجه نحو عمالة الأطفال وذلك لأن الأطفال أكثر طاعة وأقل مشاكل لأصحاب الورش وأقل أجر ا.

وأيضا وافق 89.5% على أن الأعباء المالية الكبيرة على العائلة مما دفع إلى عمالة الأطفال في سن مبكر لأن أغلب أسر الأطفال العاملين كبيرة الحجم مما يدفع الأطفال إلى امتهأن المهن الهامشية ، ووافق 88.6% من أفراد العينة على أن عدم قدرة توسع شبكات الضمان الإجتماعي بحيث يشمل الأسر الفقيرة والمتوسطة مما أدى إلى زيادة عمالة الأطفال يرجع ذلك إلى عدم وضع خطة لمواجهة الفقر من كافة أجهزة الدولة المعنية ، كما وافق 83.8% من العينة على أن عدم تبني سياسات وآليات لمكافحة الفقر تقوم على الشفاء وذلك يعود للتضخم والتعاون في توزيع الضغط ، وكذلك وافق 63.8% على أن عدم العمل على التوسع في التعليم المهني وربطه بسوق العمل أدى إلى زيادة خروج الأطفال إلى العمل لا بد من التوسع في مراكز التدريب المهني لإستيعاب هؤلاء الأطفال الذين عجزوا عن إكمال تعليمهم وذلك لإعدادهم مهنيا .

ووافق 82.9% على أن عدم تبني عمل ورش للأطفال العاملين أدى إلى تنمية قدراتهم المهنية مستقبلاً. أجد في هذه العبارة عدم مصداقية؛ وذلك لأن الورش تؤدي لرفع مقدراتهم وتأهيلهم.

جدول (8) ساهم عمل الطفل في تحسين الوضع الإقتصادي الصعب الذي تعيشه الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	الوضع الإقتصادي
61.9	65	نعم
38.1	40	لا
100	105	المجموع

من جدول (8) 61.9% من المبحوثين أكدوا أن ساهم عمل الطفل في تحسين الوضع الإقتصادي الصعب الذي تعيشه الأسرة

جدول (9) الأطفال يشعرون بالرضى على تقاضي أجورهم

النسبة المئوية	التكرار	الشعور بالرضى
47.6	50	نعم
52.4	55	لا
100	105	المجموع

من الجدول (9) يوضح أن 52.4% يؤكدون أن الأطفال لا يشعرون بالرضى على تقاضي أجورهم، كما أنجر الأطفال اقل من الكبار لذلك يفضل اصحاب الورش عمالة الأطفال

الفرض الثالث: توجد علاقة بين البعد الصحي وتحقيق التوافق الصحي

جدول رقم (10) يوضح العلاقة بين البعد الصحي وتحقيق التوافق الصحي

العبارة	درجة التحقق	التكرارات	النسبة	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	القيمة الإحصائية للخطأ
لا يجد الطفل الوقت الكافي لأن مارس هو أياته واللعب مع أقر أنه	وافق	87	82.9	35.0	52.0	116.400	2	0.000
	لا ووافق	12	11.4	35.0	23.0-			
	لا ادري	6	5.7	35.0	29.0-			
عدم ملاءمة طبيعة مكان العمل أدى إلى عدم توفير الحماية الخاصة لعمالة الأطفال	وافق	89	84.8	35.0	54.0	125.886	2	0.000
	لا ووافق	12	11.4	35.0	23.0-			
	لا ادري	4	3.8	35.0	31.0-			
يتعرض الطفل أثناء ظروف العمل لاضطرابات عديدة	وافق	73	69.5	35.0	38.0	67.600	2	0.000
	لا ووافق	26	24.8	35.0	-9.0-			
	لا ادري	6	5.7	35.0	29.0-			
عدم تناول الطفل العامل طعامه في الوقت المناسب أدى إلى تعرضه لمشاكل صحية	وافق	92	87.6	52.5	39.5	59.438	1	0.000
	لا ووافق	13	12.4	52.5	39.5-			
	لا ادري	-	-	-	-			
يثر بيئة العمل على صحة الطفل سلباً	وافق	87	82.9	35.0	52.0	117.943	2	0.000
	لا ووافق	15	14.3	35.0	20.0-			
	لا ادري	3	2.9	35.0	32.0-			
وجود الطفل خارج نطاق الأسرة جعله يكتسب بعض السلوكيات الضارة	وافق	91	86.7	52.5	38.5	56.467	1	0.000
	لا ووافق	14	13.3	52.5	38.5-			
	لا ادري	-	-	-	-			
السلوكيات الضارة التي يكتسبها الطفل من عمله تؤثر عليه في المستقبل	وافق	75	71.4	35.0	40.0	78.229	2	0.000
	لا ووافق	28	26.7	35.0	-7.0-			
	لا ادري	2	1.9	35.0	33.0-			
توجد علاقة إيجابية أثناء تعرض الطفل على أضرار صحية بينه وبين المشرف تنمية قدراتهم المهنية مستقبلاً	وافق	78	74.3	35.0	43.0	81.657	2	0.000
	لا ووافق	20	19.0	35.0	15.0-			
	لا ادري	7	6.7	35.0	28.0-			

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الصحي وتحقق التوافق الصحي من خلال النتائج الإحصائية بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات اقل من 0,05 وبذلك تم قبول الفرضية من الجدول رقم (10) يتضح أن معظم إجابات المبحوثين تميل للموافقة على العبارات حيث وافق 82.9% من أفراد العينة على أنالطفل لا يجد الوقت الكافي لأن يمارس هواياته واللعب مع أقر أنه وذلك لأن طبيعة عمله لا تساعد على ممارسة هواياته أو لأنه يظل مشتتا بسبب تقسيم المهام عليه. ، كما وافق 84.8% على أن عدم ملاءمة طبيعة مكان العمل أدى إلى عدم توفير الحماية الخاصة لعمالة الأطفال، لأن طبيعة عمل الورش توجد بها المخاطرة لذلك يصعب حمايتهم.

كما وافق 69.5% على أن يتعرض الطفل أثناء ظروف العمل لإضطرابات عديدة لأنهم أكثر عرضة للتعسف وسوء المعاملة، وأيضا وافق 87.6% على أن عدم تناول الطفل العامل طعامه في الوقت المناسب أدى إلى تعرضه لمشاكل صحية لأن الطفل في سن صغير يحتاج إلى تناول وجباته في أوقاتها الصحيحة ولأن الجسد ينمو في هذه الفترة من العمر فأن عدم تناولها يؤدي إلى إعاقة نموه، ووافق 82.9% من أفراد العينة على أن تؤثر بيئة العمل على صحة الطفل سلباً لأن بيئة العمل تكون في الغالب ملوثة وغير موفرة لوسائل السلامة المهنية، كما وافق 86.7% من العينة على أنوجود الطفل خارج نطاق الأسرة جعله يكتسب بعض السلوكيات الضارة نسبة لأن الطفل لم يصل لحالة النضج العقلي فهو أكثر تأثراً بالسلوكيات، وكذلك وافق 71.4% على أن السلوكيات الضارة التي يكتسبها الطفل من عمله تؤثر عليه في المستقبل أما أن تكون تأثيرات فورية (سجائر، سلسيون، مخدرات)، أوأن تكون تأثيرات مستمرة طول العمر لأنهم يتعرضون لسوء المعاملة ووافق 74.3% على أن توجد علاقة إيجابية أثناء تعرض الطفل على أياضرار صحية بينه وبين المشرف تنمية قدراتهملمهنية مستقبلاً وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات أقل من 0.05 وبذلك يتم قبول الفرضية.

جدول (11) يتحمل الطفل أعباء أكبر من قدرته في الورشة

النسبة المئوية	التكرار	يتحمل الطفل أعباء
58.1	61	نعم
41.9	29	لا
100	90	المجموع

من الجدول (11) يؤكد أن 58.1% من المبحوثين، أن الطفل يتحمل أعباء أكبر من قدرته في الورشة وذلك لتعرضه لبعض المشاكل الصحية التي تؤثر عليه في المستقبل .

جدول (12) يتوفر مكان لأخذ قسط من الراحة أثناء العمل

النسبة المئوية	التكرار	مكان الراحة
29.5	31	نعم
70.5	74	لا
100	105	المجموع

يتضح من الجدول (12) أن 70.5% من المبحوثين يؤكدون عدم توفر مكان لأخذ قسط من الراحة أثناء العمل مما يضر بصحته.

الفرض الرابع: توجد علاقة بين بيئة العمل وتحقيق التوافق البيئي
جدول رقم (13) يوضح العلاقة بين بيئة العمل وتحقيق التوافق البيئي

العبارة	درجة التحقق	التكرارات	النسبة %	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	القيمة الإحصائية للخطأ (sig)
يحصل الأطفال على الرعاية الصحية عند تعرضهم لإصابات أثناء العمل من المسؤولين	وافق	82	78.1	35.0	47.0	98.800	2	0.000
	لاوافق	20	19.0	35.0	-15.0-			
	لا ادري	3	2.9	35.0	-32.0-			
يتعرض الأطفال لكافة أنواع الإستغلال أثناء عملهم	وافق	68	64.8	35.0	33.0	62.229	2	0.000
	لاوافق	35	33.3	35.0	.0			
	لا ادري	2	1.9	35.0	-33.0-			
لا يحصل الأطفال على الأجور التي تتناسب مع ما يقدمه الأطفال من عمل	وافق	68	64.8	52.5	15.5	9.152	1	0.000
	لاوافق	37	35.2	52.5	-15.5-			
	لا ادري	-	-	-	-			
تقليد الطفل سلوكيات من هم أكبر منه وذلك نتيجة اختلاطه بهم في بيئة العمل	وافق	92	87.6	35.0	57.0	139.600	2	0.000
	لاوافق	9	8.6	35.0	-26.0-			
	لا ادري	4	3.8	35.0	-31.0-			
إهتمام المجتمع بقيمة المال ساهم في دفع الأطفال إلى العمل المبكر	وافق	82	78.1	35.0	47.0	99.829	2	0.000
	لاوافق	21	20.0	35.0	-14.0-			
	لا ادري	2	1.9	35.0	-33.0-			
عدم تعامل الأطفال مع الأدوات والمواد الحادة بحذر يؤدي إلى إصابات بالغة	وافق	89	84.8	35.0	54.0	127.771	2	0.000
	لاوافق	15	14.3	35.0	-20.0-			
	لا ادري	1	1.0	35.0	-34.0-			
عدم دراية الطفل العامل بالكفاءة المهنية نتيجة لصغر سنّه تؤدي إلى فشله	وافق	54	51.4	35.0	19.0	41.886	2	0.000
	لاوافق	47	44.8	35.0	12.0			
	لا ادري	4	3.8	35.0	-31.0-			
يتعرض الطفل العامل إلى خلل في النمو نتيجة لتحمله ضغوط عمل كبيرة أثناء العمل	وافق	62	59.0	35.0	27.0	46.800	2	0.000
	لاوافق	38	36.2	35.0	3.0			
	لا ادري	5	4.8	35.0	-30.0-			

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة العمل وتحقق التوافق البيئي من خلال النتائج الإحصائية بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات اقل من 0.05 وبذلك يتم قبول الفرضية

من الجدول رقم (13) يتضح أن معظم إجابات المبحوثين تميل للموافقة على العبارات حيثوافق 78.1% من أفراد العينة على أنالأطفال يحصلون على الرعاية الصحية من المسؤولين عند تعرضهم لإصابات أثناء العمل وذلك لأن عملهم يصبح عائق أمام نموهم الجسدي و الإجتماعي والعاطفي ، كما وافق 64.8% على أنالأطفال يتعرضون لكافة أنواع الإستغلال أثناء عملهم وذلك بسبب أنهم ضعفاء لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم لذا يتعرضون لكافة أنواع الإستغلال سواء إستغلال جسدي أو لفظي ووافق 64.8% لا يحصل الأطفال على الأجور التي تتناسب مع ما يقدمونه من عمل نجد أن السبب يرجع لأن صاحب الورشة يستغل الطفل وذلك لأن الطفل لا يعرف حقوقه. كما وافق 87.6% على أن الطفل يقلد سلوكيات من هم أكبر منه سنا وذلك نتيجة اختلاطه بهم في بيئة العمل وذلك نتيجة اختلاطهم بهم في بيئة العمل، وبذلك هم معرضون للإدمان بسبب التعاطي المبكر نتيجة بتقليد ومحاكاة من هم أكبر منهم، وأيضا وافق 78.1% على أنهاهتمام المجتمع بقيمة المال ساهم في دفع الأطفال إلى العمل المبكر وذلك بسبب أنه أصبح هناك تآكل ملحوظ في النسيج الإجتماعي والثقافي في المجتمع وأصبحت النظرة المادية هي السائدة، ووافق 84.8% من أفراد العينة على أن عدم تعامل الأطفال مع الأدوات والمواد الحادة بحذر يؤدي للإصابات بالغة يرجع السبب بأنهم غير مدربون لإستخدام وسائل السلامة المهنية لذلك يتعرضون للإصابات ، كما وافق 51.4% من العينة على أن عدم دراية الطفل العامل بالكفاءة المهنية نتيجة لصغر سنّه تؤدي إلى فشله ، وكذلك وافق 59% على أن يتعرض الطفل العامل إلى خلل في النمو نتيجة لتحمله ضغوط عمل كبيرة أثناء العمل يرجع السبب لعدم اكتمال نمو الطفل وعدم اكتمال بنيته الجسدية فبالتالي يؤدي للفشل وربما عدم ثقته بالنفس

وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات أقل من 0.05 وبذلك يتم قبول الفرضية.

جدول (14) يعمل الأطفال في ظل ظروف عمل صعبة

ظروف العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	60	57.1
لا	45	42.9
المجموع	105	100

يوضح الجدول (14) أن 57.1% من المبحوثين يؤكدون أن الأطفال يعملون في ظل ظروف عمل صعبة تسبب ضغوط للطفل وتؤثر عليه

الفرض الخامس: توجد علاقة بين دور التدابير والسلامة المهنية

جدول رقم (15) يوضح العلاقة بين دور التدابير والسلامة المهنية

العبارة	درجات التحقق	التكرارات	النسبة %	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية (sig) للخطأ
يعمل الأطفال في ظل ظروف عمل صعب	نعم	60	57.1	52.5	7.5	2.143	1	0.143
	لا	45	42.9	52.5	-7.5			
يتعرض الأطفال لإصابة أثناء العمل	نعم	83	79.05	52.5	30.5	35.438	1	0.000
	لا	22	20.95	52.5	-30.5			
أنواع الإصابة التي تعرض لها الطفل أثناء العمل	سقوط الأطفال	6	5.7	17.5	-11.5	55.057	5	0.000
	الرفع والحمل وعمليات النقل	42	40.0	17.5	24.5			
	الكهرباء	9	8.6	17.5	-8.5			
	التعرض للإشعاع	6	5.7	17.5	-11.5			
	المكينات والأجزاء الدوارة	20	19.0	17.5	2.5			
	لا يتعرض لإصابة	22	20.95	17.5	4.5			
نوع الأضرار الناتجة عن الإصابة والحوادث	كسور	16	15.2	21	-5.0	100.190	4	0.000
	رضوض	26	24.8	21	5.0			
	جروح	58	55.2	21	37.0			
	سحق	3	2.9	21	-18.0			
	حروق	2	1.9	21	-19.0			
اهمية المعلومات المتحصل عليها قبل وقوع حوادث العمل من قبل المرشد	مفيدة	60	57.1	26.3	33.8	57.933	4	0.000
	غير مفيدة	15	14.3	26.3	-11.3			
	غير مفهومة	16	15.2	26.3	-10.3			
	معلومات متكررة	14	13.3	26.3	-12.3			
المعلومات المتحصل عليها حول الأمراض والإصابات المهنية بعد إجراء دورات توعية	مفيدة	32	30.5	26.3	5.8	3.229	3	.0320
	غير مفيدة	29	27.6	26.3	2.8			
	غير مفهومة	20	19.0	26.3	-6.3			
	معلومات متكررة	24	22.9	26.3	-2.3			
أساليب التوعية التي تتبعها الورشة	أساليب عادية	47	44.8	35	12	36.400	2	0.000
	أساليب تقليدية	52	49.5	35	17			
	أساليب حديثة	6	5.7	35	-29			
هل الأساليب التي تتبعها الورشة الصناعية لتوضيح مخاطر العمل	نعم	55	52.4	52.5	2.5	0.238	1	.6260
	لا	50	47.6	52.5	-2.5			

الفرض الخامس:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اثر التدابير والسلامه المهنية من خلال النتائج الإحصائية الجدول رقم (15) بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأنالقيمه للخطاء للعبارات اقل من 0.05 لكل العبارات ماعد العبارة الأولى والاخيرة وبذلك يتم قبول الفرضيةبوجود علاقة دلالة إحصائية بين اثر التدابير والسلامة المهنية .

جدول رقم (16) تعرض الطفل لإصابة أثناء العمل

الإصابة أثناء العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	83	79.05
لا	22	20.95
المجموع	105	100

جدول (16) يوضح أن 79.5% يؤكدون أنالأطفال يتعرضون لإصابة أثناء العملولذلك لأنهم في طور النمو وأقل تحملا لمصاعب العمل.

جدول (17) نوع الإصابة التي تعرض لها الطفل اثناء العمل

الإصابة	التكرار	النسبة المئوية
سقوط الأطفال	6	5.7
الرفع والحمل وعمليات النقل	42	40.0
الكهرباء	9	8.6
التعرض للأشعة	6	5.7
الماكينات والأجزاء الدوارة	20	19.0
لا يتعرض لإصابة	22	20.95
المجموع	105	100

من الجدول (17) 40% من إصاباتالأطفال اثناء العمل من الرفع والحملوعمليات النقل و19% من الإصابات من الماكينات والاجزاء الدوارة لأنها لا تناسب مقدراتهم الجسمانية.

جدول (18) نوع الأضرار الناتجة عن الإصابات والحوادث

الأضرار	التكرار	النسبة المئوية
كسور	16	15.2
رضوض	26	24.8
جروح	58	55.2
سحق	3	2.9
حروق	2	1.9
المجموع	105	100

جدول (18) يوضح نوع الأضرار الناتجة عن الإصابات والحوادث 55.2% منها جروح و24.8% منها رضوض وذلك لأن الإضاءة الضعيفة تسبب ضعف في النظر وقلة في التركيز.

جدول (19) أهمية المعلومات المتحصل عليها قبل وقوع حوادث العمل

المعلومات	التكرار	النسبة المئوية
مفيدة	60	57.1
غير مفيدة	15	14.3
غير مفهومة	16	15.2
معلومات متكررة	14	13.3
المجموع	105	100

من جدول (19) يرى 57.1% من المبحوثين أن المعلومات المتحصل عليها قبل وقوع حوادث العمل من قبل المرشدين مفيدة وذلك لأنها تقوم بتوجيههم وبالتالي يكون عملهم أكثر إنتاجية وفعالية. يرجع ذلك لأن هذه المعلومات تجعله أكثر حيطة وأكثر سلامة لما يحصل حوله.

جدول (20) المعلومات المتحصل عليها حول الأمراض والإصابات المهنية بعد إجراء دورات توعية.

المعلومات	التكرار	النسبة المئوية
مفيدة	32	30.5
غير مفيدة	29	27.6
غير مفهومة	20	19.0
معلومات متكررة	24	22.9
المجموع	105	100

من جدول (20) يرى 30.5% من المبحوثين أن المعلومات المتحصل عليها حول الأمراض والإصابات المهنية بعد إجراء دورات توعية مفيدة .

جدول (21) أساليب التوعية التي تتابعها الورشة

الأساليب	التكرار	النسبة المئوية
أساليب عادية	47	44.8
أساليب تقليدية	52	49.5
أساليب حديثة	6	5.7
المجموع	105	100

يتضح من جدول (21) أن 49.5% أن أساليب التوعية التي تتابعها الورشة أساليب تقليدية بالتالي كلما كانت الأساليب تقليدية تأخذ فترة أطول ويكون الإنتاج اقل .

جدول (22) الأساليب التي تتبعها الورش الصناعية لتوضح مخاطر العمل

النسبة المئوية	التكرار	الأساليب
52.4	55	نعم
47.6	50	لا
100	105	المجموع

يتضح من جدول (22) أن 52.4% من المبحوثين يؤكدون أن الأساليب المتبعة في الورشة توضح مخاطر العمل .

جدول (23) وزارة الرعاية الإجتماعية تفرض على العاملين تطبيق القوانين الوقائية من الحوادث

النسبة المئوية	التكرار	تطبيق القوانين
20.0	21	دائماً
37.1	39	أحياناً
42.9	45	إلى حد ما
100	105	المجموع

من جدول (23) يرى 42.9% إلى حد ما تفرض وزارة الرعاية الإجتماعية على العاملين تطبيق القوانين الوقائية من الحوادث قد تعرضهم لمسائل قانونية كلما تم تطبيق القوانين الوقائية من الحوادث بصورة مكثفة كانت الورش أكثر اماناً وأكثر سلامة.

جدول (24) تكوين العمال وتدريبهم على استعمال الآلات الجديدة يكون من طرف

النسبة المئوية	التكرار	المدرسين
40.0	42	متخصصين
45.7	48	مشرفين
14.3	15	صانعي الآلات
100	105	المجموع

من جدول (24) يرى 45.7% أن تكوين العمال وتدريبهم على استعمال الآلات الجديدة يكون من طرف المشرفين بينما 40% منهم يقوم بتدريبهم متخصصين وذلك لأن الاستعمال الخاطئ للمعدات يؤدي لكثرة الإصابات.

جدول (25) هناك فعالية في التقليل من حوادث العمل بعد تحقيقات الورشة في حالة وقوع حادث:

النسبة المئوية	التكرار	فاعلية تقليل الحوادث
39.0	41	دائماً
24.8	26	أحياناً
36.2	38	إلى حد ما
100	105	المجموع

من جدول (25) 39% من المبحوثين يرى دائماً أن هناك فعالية في التقليل من حوادث العمل بعد تحقيقات الورشة في حالة وقوع حادث .

جدول (26) يوضح دور وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي التوعية الرقابية للحد من إصابات الأطفال

النسبة المئوية	التكرار	البيان
6.7	7	نعم
93.3	98	لا
100	105	المجموع

من الجدول (26) يتضح أن 93.3% من المبحوثين يؤكدون أن وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي لم تقدم أي نوع من التوعية والرقابية للحد من إصابات الأطفال لم تقدم أي نوع من التوعية للحد من إصابة الأطفال، أكدت الإجابات أنه لم يأتي أي مسؤول للإشراف على الرقابة.

الفرض السادس: توجد علاقة بين دور التدابير والتشريعات في حماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

جدول رقم (27) يوضح العلاقة بين دور التدابير والتشريعات في حماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

العبارات	درجة التحقق	التكرارات	النسبة %	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية للخطأ (sig)
وزارة الرعاية الإجتماعية تفرض علي العاملين تطبيق القوانين الوقائية من الحوادث	دائما	21	20.0	35	-14	8.914	2	0.012
	أحيانا	39	37.1	35	4			
	الي حدما	45	42.9	35	10			
تكوين العمال وتدريبهم علي استعمال الالات الحديثة يكون من طرف الالات	متخصصين	42	40.0	35	7	17.657	2	0.000
	مشرفين	48	45.7	35	13			
	صانعي الالات	15	14.3	35	-20			
هناك فاعلية في التقليل من الحوادث العمل بعد تحقيقات الورشة في حالة وقوع حادث	دائما	41	39.0	35	6	3.600	2	0.016
	أحيانا	26	24.8	35	-9			
	الي حدما	38	36.2	35	3			
دور وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في التوعية الرقابية للحد من إصابات الأطفال	نعم	7	6.7	52.5	-45.5	78.867	1	0.000
	لا	98	93.3	52.5	45.5			

الفرض السادس : توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير والتشريعات في حماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير من خلال النتائج الإحصائية في الجدول رقم (27) بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأننا لقيمته الخطأ للعبارات اقل من 0.05 وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة أن يوجد دور بين التدابير والتشريعات في حماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

مقابلات الأطفال العاملين بالورش الصناعية:

المقابلة الأولى :

الإسم	حسين عوض مكين	المؤهل التعليمي	لا يدرس ، يدافع عن نفسه ببعض الأدوات التي يحملها
العمر	13 سنة	السكن	القرية (لا يسال عنه صاحب الورشة اذا غاب)
الوظيفة	وزن الحديد وبيعها	عدد أفراد الأسرة	10 (عشرة أفراد)
وظيفة الأب	اعمال حرة		

المقابلة الثانية :

الإسم	محمد عثمان كنس	المؤهل التعليمي	يعمل في وقات الاجازة يدرس في الصف الخامس لتجهيز الأدوات المدرسية ،
العمر	14 سنة	السكن	القرية
الوظيفة	بيع الحديد وفك المسامير	عدد أفراد الأسرة	5 (خمسة أفراد)
وظيفة الأب	(يتيم الأب)متوفى.		

المقابلة الثالثة :

الإسم	إدريس عبدالله عبدالعزيز	المؤهل التعليمي	يدرس في الصف السابع (لتجهيز الأدوات المدرسية)
العمر	12 سنة	السكن	القرية
الوظيفة	يعمل في بيع الحديد الخردة	عدد أفراد الأسرة	5 (خمسة أفراد)
وظيفة الأب	متوفى.		

المقابلة الرابعة :

لا يدرس	المؤهل التعليمي	آدم دارؤد عثمان	الإسم
القرية	السكن	13 سنة	العمر
	عدد أفراد الأسرة	يعمل طول اليوم يبيع الحديد في الفترة الصباحية ويغسل السيارات عند حلول المساء لأيدرس (ويدافع عن نفسه عند تعرضه للضرب)	الوظيفة
		متوفى.	وظيفة الأب

المقابلة الخامسة :

لا يدرس (تعرض للضرب من بعض أقر أنه ويعالج نفسه بنفسه لأيساهم معه صاحب الورشه في العلاج)	المؤهل التعليمي	هاشم يحي ابكر	الإسم
القرية (نازح من دارفور)	السكن	14 سنة	العمر
8 (ثمانية راد)	عدد أفراد الأسرة	يبيع الحديد	الوظيفة
		الأب ذهب الي الذهب	وظيفة الأب

المقابلة السادسة :

الإسم	حامد النظير عمر	المؤهل التعليمي	لا يدرس (تعرض للضرب من بعض اقر أنه ويعالج نفسه بنفسه لأيساهم معة صاحب الورشه في العلاج)
العمر	14 سنة	السكن	الجخيس
الوظيفة	بييع الحديد	عدد أفراد الأسرة	8 (ثمانية أفراد)
وظيفة الأب	امال حرة ، والام تعمل علي تنظيف المنازل.		

المقابلة السابعة :

الإسم	النظيف احمد الضوء	المؤهل التعليمي	لا يدرس (تعرض للضرب من بعض اقر أنه ويعالج نفسه بنفسه لأيساهم معة صاحب الورشه في العلاج)
العمر	13 سنة	السكن	امبدة
الوظيفة	يعمل في ورشة حدادة	عدد أفراد الأسرة	8 (ثمانية أفراد)
وظيفة الأب	ذهب الي الذهب.		

المقابلة الثامنة :

الإسم	مازن صلاح احمد	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	18 سنة	السكن	القرية
الوظيفة	يعمل في وزن الحديد والمساء في فك العربات	عدد أفراد الأسرة	8 (ثمانية أفراد)
وظيفة الأب	يتيم الأب		

المقابلة التاسعة :

الإسم	نصر الدين عمر	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	14 سنة	السكن	القرية
الوظيفة	يعمل في ورشة العربات	عدد أفراد الأسرة	6 (ستة أفراد)
وظيفة الأب	يعمل في السوق عامل		

المقابلة العاشرة :

الإسم	عبد المنعم سليمان	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	11 سنة	السكن	القرية
الوظيفة	يعمل في ورشة ميكانيكا	عدد أفراد الأسرة	7 (سبعة أفراد)
وظيفة الأب	عامل		

الحادى عشر:

الإسم	عبدالرحيم احمد الطيب	المؤهل التعليمى	ترك المدرسة من الصف السابع
العمر	16 سنة	السكن	القرية
الوظيفة	يعمل في ورشة العربات	عدد أفراد الأسرة	7 (سبعة أفراد)
وظيفة الأب	مكنيكي		

المقابلة الثانية عشر :

الإسم	عبدالله محمد احمد	المؤهل التعليمى	لا يدرس
العمر	12 سنة	السكن	القرية
الوظيفة	غسيل العربات	عدد أفراد الأسرة	7 (سبعة أفراد)
وظيفة الأب	سائق كارو		

المقابلة الثالثة عشر :

الإسم	فضيل سليمان يعقوب	المؤهل التعليمى	لا يدرس
العمر	12 سنة	السكن	الحاج يوسف
الوظيفة	عامل فى ورشة العربات	عدد أفراد الأسرة	7 (سبعة أفراد)
وظيفة الأب	عامل يومية		

المقابلة الرابع عشر :

الإسم	عبد العزيز هلال	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	13 سنة	السكن	أيجار بالقرية
الوظيفة	غسيل العربات	عدد أفراد الأسرة	5 (خمسة أفراد)
وظيفة الأب	لا يعمل		

المقابلة الخامس عشر :

الإسم	موسي مصعب محمد علي	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	13 سنة	السكن	الحاج يوسف
الوظيفة	عامل بالورشة	عدد أفراد الأسرة	5 (خمسة أفراد)
وظيفة الأب	عامل يومية		

المقابلة السادس عشر :

الإسم	ادم سليمان	المؤهل التعليمي	يدرس كمبوني الحاج يوسف
العمر	13 سنة	السكن	الحاج يوسف
الوظيفة	يعمل في يوم الجمعة والسبت في فك المسامير	عدد أفراد الأسرة	5 (خمسة أفراد)
وظيفة الأب	عامل يومية		

المقابلة السابع عشر:

الإسم	الصادق بابكر علي	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	17 سنة	السكن	بحري
الوظيفة	مكنيكي	عدد أفراد الأسرة	10 (عشرة أفراد)
وظيفة الأب	عامل يومية		

المقابلة الثامن عشر:

الإسم	عبدالرحمن صلاح	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	15 سنة	السكن	بحري
الوظيفة	يعمل في السباكة	عدد أفراد الأسرة	7 (سبعة أفراد)
وظيفة الأب	عامل يومية		

المقابلة التاسع عشر:

الإسم	احمد محمد ابراهيم	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	10 سنة	السكن	بحري
الوظيفة	نظافة حديد العربات	عدد أفراد الأسرة	10 (عشرة أفراد)
وظيفة الأب	عامل يومية		

المقابلة العشرون :

الإسم	مصعب ادم	المؤهل التعليمي	لا يدرس
العمر	15 سنة	السكن	يحيى شمبات
الوظيفة	عامل ورشة الحداد	عدد أفراد الأسرة	7 (سبعة أفراد)
وظيفة الأب	عامل يومية		

المقابلة الواحد وعشرون :

ملهمة محجوب عبدالله، وزارة العمل والتنمية الإجتماعية الأستاذة (ملف مكافحة اسوة عمالة الأطفال).

- 1- ماهي التدابير التي وضعتها الوزارة لحد من ظاهرة عمالة الأطفال ؟
فعلا هنالك تدابير موجودة في قانون العمل السوداني 1997 في قانون الطفل 210.
- 2- هل هنالك معوقات تحول دون تنفيذ التدابير المتعلقة بعمل الطفل ؟
نعم توجد المعوقات المادية .
- 3- هل تم توزيع نشرات تعريفية تحوي حقوق الطفل لاصحاب المهن الخاصة ؟
لأ يوجد.
- 4- هل تمت المصادقة علي كل القوانين الدولية المتعلقة بالطفل ؟
توجد المصادقة علي بعض القوانين مثل : إتفاقية حقوق الطفل ،الاتفاقيات علي منظمات العمل الدولية ،والحد الادني لسن العمل وتوجد هناك إتفاقية عربية واحده وهي (عمل الاحداث).
- 5- هل فعلت الأظمة و القوانين وخاصة فيها يخص السن القانونية لعمل الطفل ؟
لا تفعل .

6- هل هناك زيارات ميدانية لموقع الطفل ؟

لاتوجد زيارات لقلّة الامكانيات المادية لظروف وضع البلد .

7- هل هناك تنسيق بينكم وبين منظمات المجتمع المدني بتركيز الجهود للحد من عمالة الأطفال ؟

العمل الدولية للحقوق الطفل ومنظمة صباح .

8- هل تقدم الوزارة تصور بالمهن المسموح مداولتها والمهن الخطيرة التي يجب عدم التحاق الأطفال بها ؟

نعم يوجد تصور بالمهن المسموح بها مثل: الزراعة،الرعي ولكن المهن التي تشكل خطورة علي صحة ونمو الطفل لأيسمح لها (ولكن لاتفعل تلك التدابير علي ارض الواقع

9- هل هناك دراسات أجريت من قبل الوزارة لتوضيح حجم الظاهرة بالولاية ؟

توجد دراسة واحدة كانت في عام 2011 وتحدثت عن عمل الأطفال عموما ولا توجد عندنا في الارشيف .

تحليل المقابلات الشخصية للأطفال العاملين بالورش الصناعية

جدول رقم (28)العمر

النسبة المئوية	التكرار	البيان
9.5	4	10-8
50	21	13-11
33.4	14	16-14
7.1	3	18-17
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021.

من الجدول رقم (28) يتضح أن 50% من المبحوثين اعمارهم 11-13 سنة وذلك يرجع إلى سهولة تعليمهم الحرفة المطلوبة والطاعة العمياء في ذلك السن.

جدول رقم (29) السكن

النسبة المئوية	التكرار	البيان
26.2	11	القرية
23.8	10	امبدة
11.9	5	الحاج يوسف
38.1	16	بحري
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 202

من الجدول رقم (29) 38% من المبحوثين يقطنون بحري و26.2% يقطنون القرية أعلى نسبة في السكن تتمركز في مدينة بحري وذلك لأنه تتواجد هناك الورش التي يتواجد بها الأطفال

جدول رقم (30) عدد أفراد الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
7.1	3	3-1
23.8	10	4-6
64.3	27	7-10
4.8	2	11 فأكثر
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (30) 64% من المبحوثين يتراوح عدد أفراد أسرهم 7-10 وهي أسر كبيرة وتحتاج لمصاريف دراسية ويومية وهذا ما يدفع الأطفال للعمل لتوفير المال

جدول رقم (31) وظيفة الأب

النسبة المئوية	التكرار	البيان
81	34	متوفي
7.1	3	العمل في تنقيب الذهب
7.1	3	عمال حرة
4.8	2	مزارع
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (31) 81% من المبحوثين أيتام بينما % 7.1 يعمل أبئهم في تنقيب الذهب والاعمال الحرة نجد أن اغلبية الأطفال متوفين الأباء مما يؤدي إلى وقوع العبء على الأبناء وبالتالي تحمل المسؤولية في سن صغير.

جدول رقم (32) عائل المأرة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
16.7	7	الأب
83.3	35	الأم
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (32) 83.3% من المبحوثين تعول أسرهم الامهاتأغلبية العائلات تعيلهم الأم وفي حالة وجود الأم خارج المنزل فأن ذلك يؤدي إلى قصور في التنشئة الإجتماعية.

جدول رقم (33)المستوى التعليمي:

النسبة المئوية	التكرار	البيان
7.1	3	الصف الثاني
9.5	4	الصف الثالث
9.5	4	الصف الرابع
4.8	2	الصف الخامس
9.5	4	الصف السادس
59.6	25	لم يدخل المدرسة
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (33) يتضح أن 9.5% من المبحوثين درسوا حتى الصف الثالث والرابع ، معظم الأطفال لم يدخلوا المدارس وذلك بأعلى نسبة تمثل 59.6% لذلك لا بد من مجانية التعليم لأن المصاريف الدراسية العالية لا يتمكنون من دفعها.

جدول رقم (34) المهنة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
9.5	4	فك المسامير وغسلها
23.8	10	مساعد مكنيكي
7.1	3	بيع الخردة
40.5	17	خرابة حديد
19.1	8	حدادة
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (34) يتضح 40.5% من أفراد العينة يعملون في مجال خراطة الحديد و23.8% مساعد مكنيكي وهي مهن لا تناسب الأطفال لخطورتها، أعلى نسبة خرط الحديد بنسبة 40.5% والتي تمثل أعلى نسبة لأنها تتوفر في أغلبية الورش وهي مهمة لا تناسب الأطفال لخطورتها.

جدول رقم (35) طبيعة العمل

النسبة المئوية	التكرار	البيان
16.7	7	مؤقت
83.3	35	مستمر
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (35) يتضح 83.3% من أفراد العينة طبيعة عملهم مستمر ويؤدي وجوده بصورة يومية ومستمرة إلى الإهمال في جو أنب كثيرة في عملية التنشئة الإجتماعية.

جدول رقم (36) عدد ساعات العمل

النسبة المئوية	التكرار	البيان
59.5	25	من الصباح للمساء
40.5	17	10-8 ساعات
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (36) يتضح 59.5% من أفراد العينة يعملون من الصباح للمساء ويؤكد ذلك الظروف الإقتصادية التي دفعتهم للعمل وتوفير المال.

جدول رقم (37) السبب الذي دفعك إلى العمل

النسبة المئوية	التكرار	البيان
28.6	12	توفير مستلزمات المدرسة
71.4	30	توفير مصاريف الأرة
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (37) يتضح 71.4% من أفراد العينة السبب الذي دفعهم للعمل هو توفير مصاريف الأرة و 28.6% توفير مستلزمات المدرسة

جدول رقم (38) في حالة غيابك يسأل صاحب الورشة عنك

النسبة المئوية	التكرار	البيان
92.9	39	نعم
7.1	3	لا
100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

يتضح من الجدول رقم (38) أن 92.9 % يسأل صاحب الورشة عنهم ويؤكد الأطفال أن سال صاحب الورشة يسأل ليتأكد من عن ما إذا سوف يأتي الطفل إلى الورشة ثانية ام لا وليس ليسأل عن ظروفه أو صحته

جدول رقم (39) أكثر ماتعرض له من إصابات

النسبة	التكرار	البيان
92.9	39	جروح
7.1	3	التهاب عيون بسبب اللحام
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

يتضح من الجدول رقم (39) أن 92.9% من المبحوثين اصيبو بجروح اثناء العمل يتعرضون للجروح بسبب طبيعة العمل لعدم اكتمال بنيتهم الجسدية. و 7.1% التهاب عيون بسبب اللحام

جدول رقم (40) كيف تدافع عن نفسك

النسبة	التكرار	البيان
23.8	10	بالأدوات التي احملها
76.2	32	الدفاع ضمن مجموعات
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

من الجدول رقم (40) 76.2% يدافعون عن أنفسهم ضمن مجموعات بينما 23.8% يدافعون عن أنفسهم بالأدوات التي يحملونها أما النسبة الأكبر فكانت هي الدفاع عبر مجموعات والتي تمثل نسبة 76.2% لأنه عبر اتحادهم يصبحون أكثر قوة وشجاعة.

جدول رقم (41) يتواصل صاحب الورشة مع الأثرة

النسبة	التكرار	البيان
14.3	6	نعم
85.7	36	لا
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

يتضح من الجدول رقم (41) أن 85.7% لا يتواصل صاحب الورشة مع أسرهم وذلك لأن ربط صاحب الورشة مع الأثرة يجعله أكثر مسؤولية إتجاه الطفل. ويدل ذلك لضعف العلاقات الإجتماعية بين الأطفال العاملين واصحاب الورش الصناعية

ج: المحور الثالث :

جدول رقم (42) إنتهقت بالمدرسة

النسبة	التكرار	البيان
40.5	17	نعم
59.5	25	لا
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

يتضح من الجدول رقم (42) أن 59.5% من المبحوثين التحقوا بالمدرسة والذين لا يلتحقون بالمدرسة وذلك لأن المدارس تحتاج إلى دخل عالي وأن اغلبية هذه الأسر ذات دخل محدود لا يستطيعون دفع هذه الرسوم لذاك يتوجه الطفل لإعالة إخوانه بالأثرة

جدول رقم (43) لديك الرغبة في مواصلة التعليم

النسبة	التكرار	البيان
88.1	37	نعم
11.9	5	لا
%100	42	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2021

يتضح من الجدول رقم (43) أن 88.1% لديهم الرغبة في مواصلة تعليمهم وهذا يدل أن الظروف الإقتصادية تحول دون مواصلة الأطفال العاملين بالورش الصناعية لتعليمهم

نتائج مقابلات الأطفال العاملين بالورش الصناعية:

- 50% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية اعمارهم 11-13 سنة
 - 50% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية يتراوح عدد أفراد أسرهم 7-10 وهي أسر كبيرة
 - 81% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية أيتام بينما % 7.1 يعمل اباؤهم في تنقيب الذهب والاعمال الحرة
 - 83.3% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية تعول أسرهم الامهات
 - 40.5% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية يعملون في مجال خراطة الحديد و23.8% مساعد مكنيكي وهي مهنة لاتناسب للأطفال لخطورتها
 - 83.3% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية طبيعة عملهم مستمر ويعملون من الصباح للمساء
 - 71.4% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية السبب الذي دفعهم للعمل هو توفير مصاريف الأثرية
 - 92.9% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية أصيبوا بجروح اثناء العمل و% 7.1 إلتهاب عيون بسبب اللحام
 - 76.2% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية يدافعون عن أنفسهم ضمن مجموعات
 - 88.1% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية لديهم الرغبة في مواصلة تعليمهم وهذا يدل أن الظروف الإقتصادية تحول دون مواصلة الأطفال العاملين بالورش الصناعية لتعليمهم
- مناقشة الفروض:**

1. توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وتحسين الإستقرار الإقتصادي
- العوامل الإقتصادية والفقر دفعت الأطفال للعمل في الورش الصناعية المحور الإقتصادي من أهم المحاور الأساسية التي تدفع بالأطفال إلى سوق العمل.
- نظراً لوجود علاقة وثيقة بين الفقر وتدنى مستوى دخل الأثرية والبطالة وعمل الأطفال

71.4% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية السبب الذي دفعهم للعمل هو توفير مصاريف الأمرة وهذا يدل على عجز رب الأمرة في توفير متطلبات الحياة لأسرته ويزداد إقناعه بأن مكان الطفل هو العمل والحاجة الماسة تجعله من المستحيل الإستثمار في تعليم أطفاله وتؤكد ذلك من خلال إجابات المبحوثين التي تشكل نسبة 89.5% وهي نسبة عالية جداً كما أكد 90% من أفراد العينة على أن عدم إشباع حاجات الطفل دفعه إلى العمل في سن مبكرة

من خلال العمل الميداني لوحظ أن الأطفال العاملين داخل الورش الصناعية لأيشعرون بالرضى على تقاضي أجورهم واغلبهم من أيتام وأسر ذات دخل منخفض حيث أكد 81% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية أيتام و 83.3% من الأطفال العاملين بالورش الصناعية تعول أسرهم الأمهات، أوضحت الدراسة أنه بإزدياد معدلات البطالة تزداد عماله الأطفال وخاصة في الأعمال الصناعية والحرف التي لا تتطلب تأهيل تقبله المهارة فيؤدي ذلك لأنخفاض الأجور وقلة الأثراج وترتفع نسبة البطالة عند الراشدين وأيضا يؤدي إلى خلل في التوازن المجتمعي بسبب إرتفاع نسبة العمالة غير المتعلمة ويقود أيضا إلى تدني مستوى الأنتاج. إهتمام المجتمع بقيمة المال ودفع الطفل إلى سوق العمل نتيجة للضغوطات المعيشية التي تعيشها الأسر وأصبح التعليم تجارة وتكلفة بالنسبة للأمرة وعدم وعيها بأهميته جعلهم يدفعون أبناءهم لسوق العمل.

2. توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وتحسين الإلتقرار الإجتماعي.

من الضروري إتباع أساليب متعددة لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال في الورش الصناعية وهي ظاهرة معقدة ذات أسباب متعددة والمحور الإجتماعي محور ملح يشمل: "الفقر، التسرب الدراسي، إفتقار الوالدين إلى التعليم، عدم توفير الأنشطة الشبابية). كما لوحظ أن عمالة الأطفال في الوقت نفسه تقف شاهدة على وجود ظواهر إجتماعية ذات أخطار كبيرة من التفكك الأسري دون الإعتبار لمصيرهم مستقبلياً

وإستنتج ذلك من إجابات المبحوثين التي تشكل 85.7% ويتعرض الأطفال العاملين لشتى أنواع الأخطار تتمثل في الاخلاقي والجسدي والانحراف والفساد وذلك في وقت مبكر.

كذلك يفتقر الطفل العامل احترامه لذاته وتقبله للآخرين وذلك نتيجة لبعده عن الأسرة وتعرضه للعنف من أصحاب الورش وزملائه.

كما لوحظ أن الطفل العامل الذي يترك المدرسة ويتوجه إلى العمل يعاني من انخفاض في مقدراته التعليمية (القراءة - الكتابة - الحساب - بالإضافة إلى قلة الأبداع). من ناحية السلوكيات هناك الكثير من مصادر التوتر والقلق التي يعيشها الطفل تحت ضغط الظروف الصعبة حيث أنه يتحمل ما لا يطيق تحمله في مرحلة مبكرة من عمره بالإضافة إلى تعاطية إلى المواد الضارة وإشار أغلب الأطفال أنهم لا يتمتعون بعلاقات جيدة مع أسرهم، كما أشار أربعة من حالات الأطفال العاملين أنهم كانوا يعانون من مضايقات شديدة والإهمال في المنزل بالإضافة للإعتداءات النفسية والجنسية ضمن محيط العمل. والقيم التي يكتسبها الأطفال داخل الورش عادة تقوم على الوضاعة والتي تتعارض مع التنشأة الأسرية. لن يختصر ضرر تلك الظاهرة على المجتمع المحلي لولأية الخرطوم بل أن الخطر ينتشر فيتمثل في الأقاليم المجاورة تحت مختلف المسوقات والدوافع.

يتعرض الأطفال لكافة أنواع الاستقلال بدني، زهني ومادي متمثلاً في التعويض الذي يحصل عليه الطفل لا يعادل الجهد الذي يقوم به، كذلك يتعرض الطفل للتحرش الجنسي والصنف القسوة.

يقلد الأطفال سلوكيات من هم أكبر منهم وذلك لأن الأطفال لديهم فضول الاستكشاف وخوض التجارب فتجد البعض منهم يتعاطى (سجائر، التبناك، الكحول والشيئة).

3. توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وتحسين عمل الأطفال وتوافقهم الصحي.

أغلبية الورش الصناعية تفتقر للرعاية الصحية كما لوحظ أن موقع عمل الأطفال في الورش لا تتوفر فيه الشروط الصحية وأن ظروف العمل تنطوي علي مخاطر صحية. ذلك تتاثر صحة الطفل من ناحية النمو والتناسق العضوي والقوة والبصر والسمع وذلك نتيجة للأعمال المرهقة والكدمات الجسدية والوقوع من أماكن مرتفعة والخنق من الغازات السامة، وذلك له انعكاسات علي كافة جوانب الشخصية من الناحية الأمنية فالطفل لا ينمو نمواً صحيحاً إلا إذا توفر له الجو النفسي والعاطفي المناسب وذلك مفقود بالنسبة للأطفال العاملين بالورش حيث أن عملهم يعود عليهم بآثار سيئة تؤدي إلى تخلفهم فطرياً وجسمانياً وتؤكد أن نسبة عالية من الأطفال تصل لـ 71.4% تتعرض لجروح عميقة بسبب الآلات والأدوات الحادة) خاصة المستخدمة في الورش الميكانيكية) أما الذين يتعرضون للحام المعادن والحديد فأنهم يتعرضون لإصابات في العيون.

كما أكد 49.5% من المبحوثين أنساليب التوعية التي تتابعها الورش أساليب تقليدية وأن من حق الطفل أن يتلقى من المجتمع كل ما يحتاجه ويوفر له الأمن والأمان معتبراً أن عمالة الأطفال في الورش نوع من أنواع مصادرة الحقوق.

كذلك يتعرض الأطفال لإعتداءات جنسية من العمال الأكبر منهم سناً إلى جانب تعاطي المواد الضارة (التدخين - التمباك - استنشاق مزيبات الدهون - الكحول) وتؤكد ذلك من خلال إجابات المبحوثين التي تشكل نسبة عالية 71.4%.

4. توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير وتحسين توافقهم البيئي.

أن توفير بيئة عمل سليمة وخالية من المخاطر من أهم حقوق حماية الأطفال العاملين داخل الورشة فلذا ينبغي أن تكون بيئة العمل صحية ومؤمنة. 57.1% من المبحوثين يؤكدون أن الأطفال يعملون في ظل ظروف عمل صعبة وكشفت المشاهد الميدانية أن مواقع العمل تنقصها التهوية الملائمة ويوجد ضجيج بدرجات عالية جداً إلى جانب كبير من الغبار وملوثات الجو الأخرى، كما لوحظ أيضاً قيام العمال بالتدخين في أماكن قريبة جداً من المواد القابلة للإشتعال وتحدث الإصابات للطفل داخل بيئة العمل نتيجة لسوء الإضاءة، والصحيح

عدم كفاءة أجهزة الأنداز عدم وجود حواجز بين الآلات، الغير مؤمنة وسوء النظافة وترتيب مكان العمل واللامبالاة، كل ذلك يؤدي إلى حدوث إصابات داخل بيئة العمل.(الورش الصناعية) ،و يصاب الأطفال بإصابات بالغة بالآلات الحادة وذلك لعدم توفر الوسائل الوقائية المناسبة وبسبب عدم كفاءة الطفل في العمل هو صغير السن وقلة خبرته وعدم اكتمال قدراته العقلية والجسدية وتعرضة للضغوطات. كل ذلك يؤثر عليه.

5. توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير والسلامة المهنية

يتعرض الأطفال للمخاطر اثناء العمل في الورش الصناعية اكدت إجابات المبحوثين تعرض الأطفال لجروح عميقة بسبب الآلات والأدوات الحادة(خاصة المستخدمة في الورش الميكانيكية) أما الذين يتعرضون لحام المعادن والحديد فأنهم يتعرضون لإصابات في العيون. % 92.9 من الأطفال العاملين بالورش الصناعية اصابو بجروح اثناء العمل و%7.1 التهاب عيون بسبب اللحام.%40.5 من الأطفال العاملين بالورش الصناعية يعملون في مجال خراطة الحديد و%23.8 مساعد مكنيكي وهي مهنة لاتناسب للأطفال لخطورتها كما أن 83.3 % من الأطفال العاملين بالورش الصناعية طبيعة عملهم مستمرة ويعملون من الصباح للمساء.

6. توجد علاقة بين دور التدابير والتشريعات في حماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

توجد تدابير لحماية الأطفال العاملين في الورش الصناعية بموجب واجبات أصحاب العمل التينص عليها القانون السوداني وهأن يقدم المعلومات، والتدريب حول المخاطر المهنية في أماكن العمل، ونص القانون على تأمين مكان عمل صحي وآمن للأطفال العاملين. أن عدم اعتماد إجراءات ومعايير حول الصحة والسلامة المهنية وتطبيقها في الورش الصناعية يجعل الأطفال عرضة للمخاطر في أماكن العمل وتختلف إجراءات

السلامة والصحة المهنية من ورشة إلى أخرى حسب طبيعة الورشة، والبيئة المحيطة بها والآلات والأدوات المستخدمة، ويتأكد ذلك من خلال إجابات المبحوثين التي تمثل 83% وهي نسبة عالية جداً أن الأطفال يتعرضون للإصابة أثناء العمل. ونتيجة لعدم إتباع وسائل أمانة يتعرض الأطفال للإصابات من الرفع والحمل الثقيل والتعرض للحرارة الشديدة، استنتج ذلك من إجابات المبحوثين التي تمثل 40% أكثر ما يتعرضون. إصابات خطيرة في أطراف الأصابع والأيدي وذلك لعدم توفير طرق الوقاية المناسبة وعدم التوعية الوقائية للحد من إصابات الأطفال.

كذلك لابد من تطبيق التشريعات عبر تعزيز خدمات التفتيش واتخاذ التدابير أكثر صرامة من أجل تطبيق القوانين القائمة وتوجيه الإتهامات في حالة وجود مخالفات للصحة والسلامة وفقاً لخطورة الانتهاكات وتؤكد ذلك من خلال إستنتاج المبحوثين التي تمثل 93% يؤكدون أن وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي لم تقدم أي نوع من النوعية الوقائية ومن الضروري تفعيل دور إتحاد الأخصائيين حتى يكونوا صمام أمان لحماية الأطفال أكدت إجابات المبحوثين أن المعلومات مفيدة من قبل المرشدين. لكن تحمل الإجابة عدم مصداقية لأنو الاغلبية منهم كانوا متخوفين من أن تكون هناك إجراءات قانونية ضدهم. كذلك الوزارة أو الجهات المختصة لم تقدم لهم أي توعية وأناساليب التوعية التي تتخذها الورش هي أساليب تقليدية لأن الأساليب الحديثة تكلفتها باهظة الثمن، ولضمان صحة الأطفال العاملين في الورش يجب إعطاء المفتش صلاحيات أكبر وتسهيلات مناسبة للوصول إلى أماكن الورش المتنوعة لتوفير الحماية.

ليس من السهل التوصل لوضع مقبول حول الصحة والسلامة المهنية في الورش الصناعية الخاصة لعمالة الأطفال لكنه لأمر ضروري يتطلب مساعدة وحماية الطفل العامل.

الخاتمة :

تركز حماية حقوق الطفل علي تفعيل الشراكة بين مختلف الجهات العامة في مجال الطفولة ،رسمية وذلك بغرض تحقيق تنمية متكاملة .

نجد أن بعض المجتمعات لها ممارسات وعادات تقليدية ونظم تظل تحديا خطيرا في مخاطبة قضايا الطفولة علي المستوى السياسي والإقتصادي والثقافي .

نجد أن التشريعات الدستورية والقوانين التي تخاطب حقوق الطفل حبر علي ورق احيانا علي الرغم من القوانين والمواثيق في مجال حقوق الطفل لأنه لأيزال هناك الكثير من العمل المطلوب لحقوق الطفل ضمن أنقاذه .

فهناك الكثير من الأطفال خارج السلم التعليمي و أطفال يتسربون من المدارس بسبب الفقر و الجهل والحاجة ،كما أن عمالة الأطفال لازلت في تز أيد مضطرد وما زالت مشاركة الأطفال في مستواها الأدنى والوعي بأهمية هذه المشاركة ضعيف علي مستوى البرامج الموجهة لأطفال .

رفع الوعي بالقوانين والتشريعات يعمل علي امكانيات أنقاذه ويقلل من الفجوة بينهم وبين تطبيقها إلي أن ذلك يتطلب توفير بيئة إجتماعية وسياسية معافاة وامكانيات إقتصادية وموارد بشرية قادرة علي مراقبته وأخاذ هذه التشريعات و القوانين

اهم النتائج :

مما سبق من تحليل ومناقشة توصلت الدراسة للنتائج الآتية:-

1. اكدت الدراسة على أن البعد الإجتماعي يؤدي إلى عمالة الأطفال
2. اكدت الدراسة أن معظم الأطفال العاملين أوضاعهم الإقتصادية متدنية
3. اكدت الدراسة على أن ليس هناك رضا وظيفي للأطفال العاملين
4. اكدت الدراسة يتعرض الأطفال لأضرار صحية تعوق مقدراتهم فى المستقبل
5. اكدت الدراسة إلى وجود قوانين وتدابير لحماية الأطفال لكنها غير مفعلة مما اقتصر على عدم وجود حماية الأطفال داخل الورش.

نتائج الفروض:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الإجتماعي وتحسين الإقتوار الإجتماعي وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات أقل من 05. وبذلك يتم قبول الفرضية.
- توجد علاقة ذات دلالة بين البعد الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الإحتمالية للخطأ للعبارات أقل من 05. وبذلك يتم قبول الفرضية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الصحي وتحقيق التوافق الصحي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة العمل وتحقيق التوافق البيئي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر التدابير والسلامة المهنية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر التدابير والسلامة المهنية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر التدابير والتشريعات فى حماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

التوصيات:

في نهاية هذا البحث لا بد من تبيين نتائجه بتقديم هذه التوصيات و الإقتراحات التي نتمنى أن تؤخذ بعين الإعتبار و تساهم في حل المشكلة و ذلك للوصول إلى حلول التي يواجهها المجتمع. فمن أهم المقترحات تأثير عمالة الأطفال على التحصيل الدراسي للتميذ ما يلي:

أولاً / فيما يتعلق بالأطفال العاملين بصفة دائمة:

1. القضاء على الفقر هو العلاج الأمثل لظاهرة عمل الأطفال بصفة دائمة، لذا توصي الدراسة بدعم الأسر الفقيرة من خلال توفير الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية المختلفة.
2. التأكيد على إلزامية التعليم على الأقل حتى نهاية المرحلة الثانوية ، وفرض العقوبات على من لا يلتزم بذلك من أولياء الأمور .
3. القيام بدراسات ميدانية لحصر الأطفال العاملين ومتابعة أحوالهم ، ومعرفة الجهات المنظمة لعملهم - أن وجدت - لمحاسبتها على تشغيل الأطفال.
4. تقديم الرعاية والإهتمام الخاص للأطفال العاملين ، واحتوائهم إجتماعياً ، ومنحهم الإحساس بالأمن والاطمئنان.
5. توعية أسر الأطفال العاملين بأهمية التعليم ووجوب العناية بأطفالهم ، و إشعارهم بالمسئولية تجاههم ، فهم أمانة لدى أسرهم.

ثانياً / فيما يتعلق بالأطفال العاملين في العطلات المدرسية:

1. تشجيع عمل الأطفال في العطلات إبتبارها ظاهرة صحية حضارية.
2. تغيير نظرة الأهل وأبنائهم نحو العمل اليدوي وكسب الطفل من جهده.
3. ترك الحرية للطفل في اختيار نوع العمل والتصرف بكسبه المادي بإ اردته دون تدخل الأهل.
4. لا يعني ذلك ترك الطفل بلا رقيب ، بل لابد من الإشراف والمتابعة والتوجيه المستمر للطفل من أسرته كي يؤتي العمل ثماره النافعة.

5. يقع على المرأة العبء الأكبر في تنمية شعور الطفل بالمسؤولية وتعميق إحساسه بذاته وبدوره الكبير في تحسين وضع المرأة من خلال عمله.
6. تنوع مجالات نشاط الأطفال في العطلات بقيام معسكرات صيفية واكتشاف المواهب لدى الأطفال، بدل الاقتصار على البيع والشراء ، ويتم ذلك تحت إشراف الجهات المسؤولة ، وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية لتوجيه الطفل نحو العمل بما يوافق ميوله وإتجاهاته وقدراته.
7. وينبغي التأكيد أولاً وأخيراً إلأنه ليس في العمل ما يعيب الطفل إذا حكم بضوابط وشروط بل أن في ذلك نفع وفائدة للطفل والمرأة المجتمع.

المقترحات:

تقترح الباحثة عدة معالجات في ضوء ما افرزته هذه الدراسة من نتائج عن دور التشريعات المحلية والاقليمية في حماية الأطفال العاملين في الورش الصناعية :

1- إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بتوعية المجتمع مع اضافة خطط وبرامج جيدة للتوعية بمشكلات الأطفال في الورش الصناعية

2- الوقوف علي معاناة الأطفال في الورش الصناعية وحل مشكلاتهم حتي لا يكونوا عالة علي المجتمع .

3-توعية الأرة لأهمية التربية الإجتماعية السليمة لأطفال وعدم التمسك بالعادات والتقاليد السالبة في المجتمع .

4-تقديم الدعم الأري وخلق مشاريع منتجة .

5- دعوة الأباء والمربين والمعلمين والمؤسسات الإجتماعية والتربوية من أسرة ومدرسة ومسجد ووسائل الإعلام والاتصالات في تفعيل دورها في الإهتمام بتربية الطفل

6-ضرورة الاستفادة من نظام الحماية الإجتماعية الصادرة من وزارة الشؤون الإجتماعية لحماية ضحايا العنف الأري .

7-العمل علي تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظم تشغيل الأطفال وفق الشروط والقواعد المحدودة وسن القوانين والتشريعات لأجل حماية الأطفال ضمن تفعيلها من قبل الدولة لأن ذلك يعمل علي توفير الحماية للأطفال العاملين .

المصادر والمراجع :

المصادر:

المقر أن الكريم

المراجع العربية:

1. ابو العزائم ، جمال ماضي،(1987):"نحو سيكولوجية واعية لرعاية الطفل في مجال الطب النفسي" ، العدد 13 السنة الرابعة ، دار الجمعية العالمية الإسلامية للنشر ، القاهرة.
2. ابو النصر، مدحت محمد ، (2007)إدارة وتنمية الموارد البشرية الإتجاهات المعاصر" دار النشر ،مجموعة النيل العربية القاهرة.
3. الامين، احسان، (2016):"التفسير الماثورة وتطويره عند الشيعة"، بيروت للنشر، لبنان .
4. بشير، عبد السلام ،(1983):"رعاية الطفل المحروم" ، معهد النماء العربي، الرياض.
5. البطريق، محمد كمال ، توفيق ،محمد نجيب ،(2014):"مجالات الرعاية الإجتماعية وتنظيمها" ،مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.
6. البليسي، بشير صالح ، (1967) : "معاملة الطفل في المجتمع الأردني" ، الأردن.
7. توفيق، محمد نجيب، (2014) : "الخدمة الإجتماعية مع المرأة والطفول"كار النشر،مكتبة الوفاء القانونية ، القاهرة .
8. الجمالي، خيري خليل الجمالي،(1993):"الخدمة الإجتماعية للأحداث المنحرفين" ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر .
9. الحاروني، فاطمة عوض،(2002):"اسس ومبادئ البحث العلمي" ، مكتبة الاشعاع لالفني ، مصر .
10. حسن، محمود(1973):مقدمة الخدمة الإجتماعية ، دار النهضة العربية الطبعة الأولى ، بيروت.
11. حسن، سليمان حسين حسن،(2005):"الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية مع الفرد والمرأة"، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت.
12. حسين عبد الحميد رشوان : "المجتمع والتصنيع - دراسة في علم الاجتماع الصناعي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
13. الخشاب ،مصطفى ،(1985):"دراسات الإجتماع العائلي" ، دار النهضة العربية ، بيروت.
14. خوجلي، محمد علي، (2008) : "حقوقنا" ، المدونات الالكترونية .

15. دسوقي، ممدوح محمد ، (2008):"بحوث تطبيقية في خدمة الفرد" ،المجال المدرسي ، مجال الطفولة ، مجال الطب ، المجال الأثري، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة .
16. دياب فوزية، (1979):"تمو الطفل وتنشئة بين الأثرة ودور الحضانة" ،دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
17. رمضان، السيد،(1990):"إسهامات الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة"، النشر المكتب الجامعي الحديث.
18. زرواتي،رشيد (2000) : "المدخل للخدمة الإجتماعية" مطبعة دارهومة،الجزائر.
19. زيدان، علي حسين، (1991) : "دور الخدمة الإجتماعية في العمل مع المنحرفين من منظور إسلامي"،المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
20. ساتي، الشنقيطي سيد محمد ، (1998):"الإعلام الاسلامي-المنهج عالم الكتب" ،الرياض.
21. سنهوري، عبد المنعم يوسف ، (2009) : "خدمة الفرد الإكلينيكية نظريات وإتجاهات معاصرة" ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث للنشر.
22. سيد ، فهمي محمد،(2013):"الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية مجالات تطبيقية"،المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة.
23. شلبي، ياسر سليم شلبي، (1963):"تقرير منظمة العمل العربية" ، الدار السودانية ، الخرطوم.
24. الصليفيج ، محمد،(1986):" حقوق الإنسان في الإسلام والوقاية من الانحراف" ، الجزء الأول ، دار النشرالمركز العربي للدراسات، الرياض.
25. عبد السلام ،بشير،(1983) : "رعاية الطفل المحروم"،معهد الأبناء العربي،الرباط.
26. عبد السلام، نيازي ،(1883):" الخدمة الإجتماعية ورعاية الأثرة والطفولة والشباب" ، عكاظ للنشر والتوزيع ، الرياض.
27. عبد العال ،عبد الحليم رضا (1986) : " الخدمة الإجتماعية،دار النهضة العربية"،بيروت.
28. عثمان، عبد الفتاح ،(1976):" خدمة الفرد والمجتمع المعاصر" ،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة.
29. عجوبة، مختار إبراهيم ،(2009):" الرعاية الإجتماعية وأثرها في مدخل الخدمة الاجتماعية"، السعودية ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.
30. عيسى ،محمدطلعت،سليمان عدى،(1963):"الخدمة الإجتماعية العمالية" ،مكتبة القاهرة الحديثة،مصر.

31. فهمي ،محمد سيد،(2014) : "الخدمة الإجتماعية بين الطرق التقليدية والممارسة العامة" ، الإسكندرية ، الناشر مكتبة الوفاء القانونية .
32. فهمي، سامية محمد،(1979) : "ممارسة الخدمة الإجتماعية في المجال الطبي" ، دار القري للنشر، الإسكندرية.
33. محمد ،عبد الفتاح محمد،(2002) : "الإرشاد النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق" ، الطابعة الأولى ،الدار العلمية الدولية، عمان.
34. محميسيد فهمي(2008): "الخدمة الإجتماعية العمالية"، ط1 ،دارالوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية.
35. محمود ، الصالح عبد الحي،(2000): "الخدمة الإجتماعية ومجالات الممارسة الطبية" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
36. المختار، احمد المختار، (1997): "اثر غياب الوالدين عن عالم الطفل وهم في الشهور الأولى من عمرهم"، عالم الكتب الطبعة الثامنة، القاهرة .
37. مصطفى ، أحمد محمد، (1998) : "الخدمة الإجتماعية"،المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
38. النماس، أحمد فأيز ، (2000) : "الخدمة الإجتماعية الطبية" ،دار النهضة العربية ، بيروت.
39. الوحيدى، عدنان عبد العزيز الوحيدى ، (2013): "تأثير العوامل البيئية على صحة نمو الطفل" ، مقالات متنوعة . فلسطين، جمعية ارض الإنسان الفلسطينية كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة.
40. يوسف، محمد كمال ، (1994) : "الاليكترونيه للتدبير الإعلامى والتنمية البشرية" ،جامعة المنيا، القاهرة.

المراجع الأنجليزية:

- 1) Florence, H. (1971):The Generic and Specific in Social Work ,Examined" In, Eilean Young, Husband : Devolopments in Social Case.,Columbia university Press , New Work,P48.

البحوث والرسائل العلمية:

1. عوض الكريم، نعمة إبراهيم،(2009): رسالة ماجستير واقع ممارسة الخدمة الإجتماعية في المجال المدرسي بالتطبيق على المدارس الثانوية الحكومية والخاصة بولاية الخرطوم.
2. كرار، المامون،(1997):العوامل الإجتماعية المرتبط بأنواع التكافل الإجتماعيين السودانيين في الممكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشور جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض.
3. محمد الحسن عثمان:(2002) الخدمة الإجتماعية في السودان بين الدرس والتطبيق، جامعة ام درمان الأهلية، الخرطوم .
4. يوسف، سميرة أحمد، (2013) رسالة دكتوراه : التدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين مع المصابين بالهراض المزمنة .

التقارير:

1. إتفاقية حقوق الطفل ، (1989):"الجمعية العامة للأمم المتحدة" ،الجزء الأول.
2. المجلس القومي للطفولة،(2008):"دراسة حصر وتحليل أوضاع أطفال الشوارع بولاية الخرطوم"،السودان،معهدالدارسات الأنمائية واليونسييف .
3. مجلس رعاية الطفولة والمنظمات،(2003) :دراسة أطفال السوق العاملين دوما ومتشربين منهم"،السوان،فهرسة المكتبة الوطنية للنشر .
4. وزارة الرعاية والضماناجتماعي، (2009) : "لجنة الخدمة الإجتماعية بالمؤسسات الخدمية والتعليمية"،السودان،المكتبة المركزية،الخرطوم.

الصحف:

➤ صحيفة الراى ، العام (2008): "الأطفال محرومي الأبوين القادم المبهم"، العدد 176.

الأوراق العلمية العمل وورش:

➤ شلبي ، ياسر سليم ، (2014) : "ورقة تحليلية لقانون الطفل (2010)"، ورشة حقوق الطفل، السودان المجلس القومي للطفولة .

مواقع الأنترنت:

- الامين، احسان ، (2018): "معاجم مقاييس اللغة"، الجزء الأول [http / www.google .com](http://www.google.com)
- القاموس المحيط ، 1935 [http / www.google .com](http://www.google.com)
- جمهورية السودان المجلس الوطني قوأنين (2005): "w.w,w parliament<gov.sd".
- فتحي، اسماء بدوى: "ازمة تحرق بالعالم العربي" [http / www.google .com](http://www.google.com) شبكة الاخبار .
- الوكيديا، الموسوعة الحرة، الأنترنت: "[http / www.google .com](http://www.google.com)".

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين

م	الاسم	الجامعة
1	د . أبتسام محمد احمد محمد	أستاذ مشارك علم الاجتماع جامعة السودان معهد تنمية الاسرة والمجتمع
2	د . اسيا محمد شريف	أستاذ مساعد علم الاجتماع جامعة النيلين
3	بروفيسور .محمودحسن ابنعوف	أستاذ الخدمة الاجتماعية، جامعة بحري

ملحق (2)

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

معهد تنمية الاسرة والمجتمع

استبيان

الاخ الكريم :

ارجو من سيادتكم التكرم بملء هذه الاستمارة وهي معدة للحصول على معلومات للدراسة دكتوراة في الخدمة الاجتماعية بعنوان أثر التدابير في الورش الصناعية لعمالة الأطفال بولاية الخرطوم من منظور الخدمة الإجتماعية علما بان المعلومات تستخدم لاغراض البحث العلمي فقط.

الباحثة،،،،،،

اسئلة الاستبيان

اولا البيانات الشخصية:

(1) العمر :

20-30 عام () 31-40 () 41-50 () 51 و اكثر ()

(2) الحالة الاجتماعية :

أعزب () متزوج () مطلق () ارمل ()

(3) المستوى التعليمي :

أمى () خلوه ()أساس () ثانوى () جامعى () فوق جامعى () مهني ()

(4) الوظيفة داخل الورشة :

رئيس مباشر () رئيس قسم () رئيس عمال () أخرى (.....)

(5) الجنسية:.....

محاور الدراسة:

المحور الاول

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي وتحسين الاستقرار الاجتماعي

العبارات	أوافق	لا اوافق	لا ادري
أدى التفكك الأسري إلى تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال			
نخفاض نسبة الوعي عند الوالدين أدت إلى دخول الطفل في سوق العمل			
أفرزت عمالة الأطفال سلوك عدواني لدى الأطفال العاملين			
ساهم عمل الاطفال المبكر في تنمية قدراتهم العملية			
أفرزت عمالة الاطفال حالة من عدم التوافق بين العمل و أسرته			
أكتسب الطفل قيم جديدة تتعارض مع التنشئة الاسرية التي تلقاها من أسرته			
يتعرض الاطفال للتحرش الجنسي أثناء دوام العمل			
موت أحد الابوين ساهم في دخول الاطفال الي بيئة العمل			

المحور الثاني :

توجد علاقة ذات دلالة بين البعد الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي

العبارات	اوافق	لا اوافق	لا ادري
عدم إشباع حاجات الطفل دفعه الى العمل في سن مبكرة			
ضعف دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية في رعاية الأطفال أدى إلى خروج الأطفال إلى العمل			
ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين أدت إلى التوجه نحو عمالة الأطفال			
الاعباء المالية الكبيرة علي العائلة مما دفع الي عمالة الاطفال في سن مبكر			
عدم قدرة توسع شبكات الضمان الاجتماعي بحيث يشمل الاسر الفقيرة والمتوسطة مما زاد في عمالة الاطفال			
عدم تبني سياسات واليات لمكافحة الفقر تقوم علي الشفاء			
عدم العمل علي التوسع في التعليم المهني وربطه بسوق العمل أدى إلى زيادة خروج الأطفال إلى العمل			

1. هل ساهم عمل الطفل في الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الأسرة ؟ نعم () لا ()
2. هل يشعر الأطفال بالرضى على تقاضي أجورهم ؟ نعم () لا ()
3. هل يتحمل الطفل أعباء أكبر من قدرته في الورشة ؟ نعم () لا ()
4. هل يتوفر مكان لأخذ قسط من الراحة أثناء العمل؟ نعم () لا ()

المحور الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الصحي وتحقيق التوافق الصحي

العبارة	اوافق	لا اوافق	لا ادري
لا يجد الطفل الوقت الكافي لأن يمارس هواياته واللعب مع أقرانه			
عدم ملاءمة طبيعة مكان العمل أدى إلى عدم توفير الحماية الخاصة لعمالة الأطفال			
يتعرض الطفل أثناء ظروف العمل لاضطرابات عديدة			
عدم تناول الطفل العامل طعامه في الوقت المناسب أدى إلى تعرضه لمشاكل صحية			
يثر بيئة العمل على صحة الطفل سلباً			
وجود الطفل خارج نطاق الأسرة جعله يكتسب بعض السلوكيات الضارة			
السلوكيات الضارة التي يكتسبها الطفل من عمله تؤثر عليه في المستقبل			

المحور الرابع :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة العمل وتحقيق التوافق البيئي

العبارات	اوافق	لا اوافق	لا ادري
يحصل الأطفال على الرعاية الصحية عند تعرضهم لإصابات أثناء العمل من المسؤولين			
يتعرض الأطفال لكافة أنواع الاستغلال أثناء عملهم			
لا يحصل الأطفال على الأجور التي تتناسب مع ما يقدمه الأطفال من عمل			
تقليد الطفل سلوكيات من هم أكبر منه وذلك نتيجة اختلاطه بهم في بيئة العمل			
اهتمام المجتمع بقيمة المال ساهم في دفع الأطفال إلى العمل المبكر			
عدم تعامل الأطفال مع الأدوات والمواد الحادة بحذر يؤدي إلى إصابات بالغة			
م. دراية الطفل العامل بالكفاءة المهنية نتيجة لصغر سنّه تؤدي إلى فشله			
يتعرض الطفل العامل إلى خلل في النمو نتيجة لتحمله ضغوط عمل كبيرة أثناء العمل			

الفرض الخامس توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أثر التدابير والسلامة المهنية

العبارات	لا ادري	لا اوافق	اوافق
			يعمل الاطفال في ظل ظروف عمل صعب
			يتعرض الاطفال لاصابة اثناء العمل
			انواع الاصابة التي تعرض لها الطفل اثناء العمل
			نوع الاضرار الناتجة عن الاصابة والحوادث
			اهمية المعلومات المتحصل عليها قبل وقوع حوادث العمل من قبل المرشد
			المعلومات المتحصل عليها حول الامراض والاصابات المهنية بعد اجراء دورات توعية
			اساليب التوعية التي تتبعها الورشة
			هل الاساليب التي تتبعها الورشة الصناعية لتوضيح مخاطر العمل

الفرض السادس:-توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور التدابير والتشريعات في حماية عمالة الأطفال وتفعيل القوانين والتدابير.

العبارات	لا ادري	لا اوافق	اوافق
وزارة الرعاية الاجتماعية تفرض علي العاملين تطبيق القوانين الوقائية من الحوادث			
تكوين العمال وتدريبهم علي استعمال الالات الحديثة يكون من طرف			
هناك فاعلية في التقليل من الحوادث العمل بعد تحقيقات الورشة في حالة وقوع حادث			
دور وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في التوعية الرقابية للحد من اصابات الاطفال			

ملحق (3)

المقابلات الشخصية

تتضمن أسئلة المقابلة ثلاث محاور :

أ. المحور الأول : بيانات شخصية عن الطفل .

ب . المحور الثاني : قياس إتجاه الطفل نحو العمل .

ج . المحور الثالث : قياس إتجاه الطفل نحو التعليم .

أ: البيانات الشخصية :

الإسم :

العمر :

السكن :

المستوى التعليمي :

المهنة :

طبيعة العمل : مستمرة () مؤقتة ()

ب : قياس إتجاه الطفل نحو العمل :

1: منذ متى أنت تعمل ؟.....

2: ماهو السبب الذي دفعك إلى العمل ؟.....

3: إذا تكرر غيابك يسأل صاحب الورشة عنك ؟

4: ماهو أكثر ماتعرض له من إصابات ؟.....

5: كيف تدافع عن نفسك ؟.....

6: هل يتواصل صاحب الورشة مع الاسرة ؟

ج: المحور الثالث :

1: هل إتحت بالمدرسة ؟

2: هل لديك الرغبة في مواصلة التعليم ؟

1. هل يعمل الأطفال في ظل ظروف عمل صعبة؟ نعم () لا ()
2. -هل يتعرض الأطفال إلى إصابات بالغة أثناء العمل؟ نعم () لا ()
3. -نوع الإصابات التي تعرض لها الاطفال أثناء العمل ؟ سقوط الاطفال () الرفع والحمل
وعمليات النقل () الكهرباء () التعرض للاشعة () الماكينات والاجزاء الدوارة ()
4. -ما نوع الأضرار الناتجة عن الإصابة والحوادث ؟
كسور () رضوض () جروح () سحق () حروق ()
5. -ما أهمية المعلومات المتحصل عليها قبل وقوع حوادث العمل من قبل المرشدين؟
مفيدة () غير مفيدة () غير مهمة () معلومات متكررة ()
6. -المعلومات المتحصل عليها حول الأمراض والإصابات المهنية بعد إجراء دورات توعية؟
مفيدة () غير مفيدة () غير مهمة () معلومات متكررة ()
7. -ما نوع أساليب التوعية التي تتابعها الورشة؟
أساليب عادية () أساليب تقليدية () أساليب حديثة ()
8. - الأساليب المتبعة في الورشة توضح مخاطر العمل؟
نعم () لا ()
9. -هل تفرض المؤسسة على العاملين تطبيق القوانين الوقائية من الحوادث؟
دائما () احيانا () إلى حدما ()
10. تكوين العمال وتدريبهم على استعمال الآلات الجديدة يكون من طرف؟
متخصصين () مشرفين () صانعي الآلات ()
11. هل هناك فعالية في التقليل من حوادث العمل بعد تحقيقات الورشة في حالة وقوع حادث؟ دائما ()
احيانا () إلى حدما ()
12. هل قدمت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي أي نوع من التوعية الرقابية للحد من
نعم () لا ()

